الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والستون

الجلسة العامة **٢٥**

الاثنين، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، الساعة ٩/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد النصر ..... (قطر)

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٠٥.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيد مومباتي س. ميرافي نائب رئيس جمهورية بتسوانا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب نائب رئيس جمهورية بتسوانا.

اصطحب السيد مومباتي س. ميرافي، نائب رئيس جمهورية بوتسوانا، إلى المنصة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يسعدني عظيم السعادة أن أرحب بفخامة السيد مومباتي س. ميرافي، نائب رئيس جمهورية بوتسوانا، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية العامة.

السيد ميرافي (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): يسعدني بالغ السعادة أن أشارك المتكلمين الذين سبقوني في الإعراب عن تهانينا لكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. إننا ندين بالامتنان الشديد لبلدكم العظيم، دولة قطر، أنْ وضعتكم في خدمة المجتمع الدولي. ونحن لعلى ثقة من أن الدورة السادسة والستين ستحقق، بفضل توجيهكم وقيادتكم، حصيلةً ناجحة، سوف تحدث أثرا في حياة المحرومين الكُثُر حول العالم. هل لي أيضاً أن أشيد بسلفكم، سعادة السيد جوزيف ديس، الذي استحقت قيادته الفعالة والنموذجية للدورة الخامسة والستين عميق احترامنا وإعجابنا.

بما أن مشاكل العالم قد ازدادت عدداً وتعقيداً في العقود الأخيرة، فقد انعكس ذلك بنفس القدر على التحديات والمسؤوليات التي يضطلع بها الأمين العام للأمم المتحدة، رئيس مؤسستنا الكبرى. ويسرني أن أحيط علماً بأن الأمين العام، معالي السيد بان كي - مون، قد أبلى بلاء حسناً في ظروف بالغة الصعوبة في بعض الأحيان. ونود على وجه الخصوص الإشادة بجهوده المنسقة في قرع ناقوس الخطر بشأن حالات الصراع والتهديدات الناشئة التي تواجه السلم والأمن الدوليين. اسمحوا لي بالتالي أن أغتنم هذه الفرصة لأوجه التهنئة المخلصة للأمين العام بان كي - مون على إعادة تعينه المستحقة لولاية ثانية.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

يعتقد وفدي أن جميع المشاكل والتحديات التي تواجه البشرية يمكن حلها ضمن نص وروح ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. في ذلك الصدد، يجب على كل منا أن يؤدي ما عليه وأن نعمل معاً من أجل تحسين حياة شعوبنا بالقضاء على الجوع والمرض والأمية، والحث على احترام حقوق الإنسان والحريات، والاستجابة للكوارث الطبيعية والحالات الإنسانية المختلفة.

لقد شهد العالم مرة أخرى هذا العام عدداً من الكوارث الطبيعة والتي من صنع الإنسان، ويشمل ذلك الهجمات العنيفة الحمقاء التي أزهقت الكثير من الأرواح، وشردت الكثيرين، وأحدثت دماراً هائلاً في الممتلكات، وتسببت في آلام ومعاناة لا تطاق. يود وفدي أن يعرب عن تعازيه الخالصة لجميع البلدان التي وقعت ضحية لتلك المآسي.

نعرب عن تعاطفنا العميق مع الشعب والحكومة اليابانيين وتعازينا لهما في حادثة فوكوشيما المؤسفة التي نتجت عن الزلزال الكبير وما تبعه من موجات تسونامي ضربت ذلك البلد في وقت سابق من هذا العام. كما نود أن نتوجه بمشاعر التعاطف والتعازي إلى الحكومة والشعب النرويجيين في الهجوم الهمجي الذي وقع مؤخراً وأدى إلى مقتل عدد كبير من الناس.

وتستحق الحالة الإنسانية في منطقة القرن الأفريقي اهتمامنا. ونثني على الأمم المتحدة للفتها انتباه المجتمع الدولي إلى الأهوال التي يكابدها ضحايا تلك الكارثة. لقد قدمنا نحن في بوتسوانا مساهمتنا المتواضعة في جهود الإغاثة. ونعرب عن تقديرنا المخلص لمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل على استجابتهما السخية والجيدة التوقيت لتلك المآسي.

عند إنشاء الأمم المتحدة، تعهد المجتمع الدولي بالتزام رسمي لحماية الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. وخلال الفترة الفاصلة، شهد العالم تغيرات هائلة كانت لها آثار عميقة على الإنسانية. تتبادر إلى الأذهان في هذا الصدد، نهاية الاستعمار والحرب الباردة، وهزيمة نظام الفصل العنصري اللاإنساني، وإضفاء الطابع المؤسسي على منع نشوب الصراعات وآليات القرار في جميع أنحاء العالم، فضلا عن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في التعامل مع حالات الصراع.

منذ عقود، غرق شعب جنوب السودان في مواجهة دموية بدا أنه لا نهاية له، صاحبتها خسائر فادحة في الأرواح، وتدمير الممتلكات وإدانة لبؤس ومعاناة لا يوصفان. لكننا، سعداء بأن شعب جنوب السودان، بمساعدة المجتمع الدولي ودعمه، قد حقق حلمه الذي طال انتظاره. ويواجه الآن فجرا جديدا من الحرية وإقامة الدولة. اسمحوا لي، بالتالي، أن أشيد بتبوّء جنوب السودان مكانه الصحيح في مجتمع الدول كدولة مستقلة ذات سيادة والعضو الـ ١٩٣ في الأمم المتحدة.

ومن الجلي، أن جنوب السودان يحتاج إلى دعم المجتمع الدولي الكامل في التصدي لعدد كبير من التحديات التي تواجه إقامة الدولة، بما في ذلك المسائل الهامة من اتفاق السلام الشامل مثل مستقبل منطقة أبيي، ومسائل الانفصال الأخرى التي يمكن أن تقوض بسهولة هذه المرحلة الانتقالية الهشة. ستسعى بوتسوانا، في حدود مواردها، إلى مساعدة إخواننا وأخواتنا في جنوب السودان في ترجمة حريتهم السياسية إلى فوائد اجتماعية واقتصادية ملموسة.

ويدعونا تطور الوضع في كوت ديفوار أيضا للتفاؤل. إذ تظل هناك العديد من المخاوف الأمنية، نعتقد أن الرئيس واتارا وحكومته اتخذا ما يلزم من تدابير لتوطيد السلام وبناء الثقة وتعزيز المصالحة الوطنية ووضع البلاد على طريق الحياة

الطبيعية وإعادة الإعمار والتنمية المستدامة. ونحث المجتمع الدولي على مواصلة مشاركته النشطة في دعم هذه العملية.

وعلى الرغم من قطع أشواط ملحوظة نحو حل بعض النزاعات، لا يمكن للأسف قول الشيء نفسه على كثير من حالات الصراع الأخرى، مثل تلك الموجودة في الشرق الأوسط، والصومال، وسوريا، حيث لا يزال السلام بعيد المنال، وتسود المشقة والبؤس.

فيما يتعلق بالصومال، يحيط وفد بلدي علما بإبرام اتفاق كمبالا مؤخرا بين رئيس الحكومة المؤقتة الاتحادية ورئيس البرلمان، وهي خطوة موضع ترحيب نحو تحسين الوضع السياسي في هذا البلد. ومع ذلك، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء تدهور الحالة الأمنية وتفاقم الأزمة الإنسانية في هذا البلد، وندعو جميع الأطراف إلى مواصلة العمل والوفاء التام بالتزاماتها بموجب ذلك الاتفاق.

فيما يتعلق بالشرق الأوسط، تشعر بوتسوانا أيضا بالإحباط العام إزاء المأزق الذي طال أمده في الحالة في تلك المنطقة. ندعو كل من الفلسطينيين والإسرائيليين إلى مواصلة المشاركة في المفاوضات على أساس الحل القائم على وجود الدولتين، حيث سيعيش الشعبان جنبا إلى جنب في سلام ووئام.

وهناك العديد من التهديدات الناشئة للسلم والأمن الدوليين. يشعر وفدي بقلق عميق بشأن الدول التي تواصل دون عقاب انتهاك التزاماتها المنصوص عليها في دساتيرها والقانون الدولي لحماية مواطنيها من أي نزاع مسلح.

تأسست هذه المنظمة على أساس أن على الحكومات واجب ومسؤولية القيام بكل ما في وسعها للحفاظ على التطلعات المشروعة لشعوبها من أجل حياة أفضل، بما في ذلك ضمان أمنهم وسلامتهم. ولذلك فمن الضروري أن توفر الحكومات بيئة مواتية لمعالجة شواغل شعوبها المشروعة وشكاواهم من خلال حوار شامل وتفاهم متبادل.

وبالتالي، فمن غير المقبول تحت أي ظرف من الظروف أن تستخدم دولة ما القوة العسكرية ضد السكان المدنيين – المواطنون الذين أقسمت على حمايتهم. أعتقد أننا نتفق جميعا على أن هذا العمل يشكل خرقا واضحا لحقوق الإنسان والقانون الدولي وانتهاكا لنظام القيم المشتركة المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

ونرى أن أي زعيم يطبق مثل هذا الاستخدام للقوة ضد شعبه يفقد حقه المشروع في ضرورة الاعتراف بأنه يمثل مصالح شعبه. لذلك، يجب على المجتمع الدولي ألا يدخر أي جهد في تطبيق جميع التدابير اللازمة تحت تصرفه لحماية المدنيين من تلك الحكومات القمعية وتحميلها المسؤولية عن الفظائع التي ارتكبتها. في هذا الصدد، يعد تأييد المحكمة الجنائية الدولية أمرا حاسما لتحقيق التنفيذ الكامل لنظام روما الأساسي.

ونثني على مجلس الأمن لاتخاذه إجراءات سريعة وحازمة بشأن ليبيا بموجب قراره ١٩٧٣ (٢٠١١)، الذي أذن لحلف شمال الأطلسي بحماية المدنيين في هذا البلد.

لكننا، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء التأخير والمماطلة في عدد من الحالات في سورية. وجاءت إدانة مجلس الأمن لانتهاكات حقوق الإنسان والهجوم العسكري على المدنيين من جانب سوريا بعد فوات الأوان. فقد أخفقت في إرسال رسالة واضحة لا لبس فيها من الاشمئزاز إلى السلطات السورية، وحثها على احترام القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان. وقد ارتكبت جرائم ضد الإنسانية في سوريا، وعلى القيادة في هذا البلد أن تجيب عن مثل هذه الجرائم من خلال المحكمة الجنائية الدولية.

من المهم أن يبقى المجتمع الدولي يقظا ضد أي خرق للسلم والأمن الدوليين وأيضا قادرا على الرد بطريقة حاسمة، متسقة وفي الوقت المناسب على أي من حالات من هذا القبيل. نجد أنه من غير المقبول أن تواصل تلك الدول التي ذكرناها الانتماء إلى مجتمع الدول المحبة للسلام.

وتعترف بوتسوانا، بالمجلس الوطني الانتقالي في ليبيا باعتباره الإدارة المؤقتة حتى انتخاب حكومة. لذا نرحب بالمجلس الانتقالي في ليبيا في أسرة الأمم المتحدة لتمثيل الشعب الليبي خلال هذه الدورة.

ويأتي الموضوع الذي تم اختياره لهذه الدورة – دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية – حسن التوقيت ووثيق الصلة. يأتي في الوقت المناسب، نظرا لتعدد جهود الوساطة التي يشارك فيها حاليا المجتمع الدولي كجزء من جهد يرمي إلى إيجاد حل سلمي للصراعات التي تدور رحاها في أجزاء مختلفة من العالم. وإن إرساء السلام والتفاهم الدوليين هو علة وجود هذه الهيئة.

من أجل الحفاظ على الزخم في الحكم الرشيد، يؤمن وفد بلدي أن البلدان الخارجة من الصراع ينبغي أن تلزم نفسها أيضا بالتقيد الصارم بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الوطني والدولي، فضلا عن قيم المساءلة والشفافية، مسترشدة بالتطبيق الفعال لسيادة القانون. وفي هذا الصدد، أود أن أكرر دعم بلدي لجميع الجهود الرامية إلى مساعدة البلدان الخارجة من الصراع من أجل تحقيق عمليات انتقال ناجحة لإعادة التأهيل في مرحلة ما بعد الصراع وإعادة الإعمار والانتعاش الاقتصادي.

اسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى ركيزة أخرى هامة من ولاية الأمم المتحدة، وهي، التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. الآن أكثر من أي وقت مضى، يطالب مواطنونا في العالم بإجراءات عملية للتصدي للتحديات العالمية التي نواجهها. إنها تعتقد وهي محقة في ذلك، بأننا بصورة جماعية لدينا الموارد الكافية والمؤسسات، والسياسات، والعبر المستقاة للتصدي بفعالية للتحديات العالمية القائمة والناشئة. لذلك فإنها تتوقع منا حشد الإرادة السياسية المطلوبة لإيجاد حلول دائمة لتلك التحديات.

فبالنسبة لشعوبنا لم يعد مقبولاً أن يموت الأطفال من فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز أو من أي أمراض أخرى يمكن الوقاية منها لأن الجوانب المتصلة بالجارة من حقوق الملكية الفكرية تحول دون الحصول على المعالجة بسعر معقول. ولا تقبل أن أكثر من ١١٣ مليون طفل لا يحصلون على التعليم الابتدائي. وبالتأكيد لم يعد مقبولاً أن يموت الناس من الكوليرا والأمراض الأخرى المنقولة عن طريق الماء. بينما تتوفر التكنولوجيا الميسورة التكلفة من أجل المياه النظيفة والمرافق الصحية. ولا من غير المقبول أيضاً أن يظل الناس معرضين للآثار الشديدة لتغير المناخ، بينما نظل نناقش إلى ما لا نهاية المسألة، بدلاً من إبرام نظام شامل وملزم قانوناً لتغير المناخ لكبح الاحترار العالمي وآثاره.

وبعبارة أخرى تريد شعوبنا منا أن نحقق المزيد بالموارد الجماعية المتاحة لنا.

إن الآثار المتبقية للأزمة المالية والاقتصادية المقترنة باستمرار حالة عدم التيقن في الاقتصاد العالمي والارتفاع الحالي لتكلفة الطاقة والمواد الغذائية عقدّت من النكسات التي شهدناها في تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. ولا بد لنا من أن نكفل للركائز الثلاث للتنمية المستدامة، التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، بأن تظل الإطار الرئيسي للوصول إلى نهج متوازن نحو التنمية في بلداننا. وفي ذلك السياق ينبغي أن تظل مسألة القضاء على الفقر في قلب سياساتنا وبرامجنا.

وبينما نعمل على الإعداد من أجل سياسة عالمية مشتركة بشأن التنمية المستدامة في مؤتمر البرازيل الذي سيعقد في شهر حزيران/يونيه من العام المقبل، نشعر بقلق متزايد إزاء النزعة السلبية للمفاوضات الجارية. إن مفاوضات تغير المناخ الدائرة وفشل الدورة التاسعة عشرة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة والمناقشات الجارية بشأن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة المقبل الذي سيعقد في عام ٢٠١٢ ريو+٢٠ كلها لا تزال عرضة للانقسامات العميقة فيما بين بلداننا. ومن سوء الطالع أن تلك الانقسامات تقوض تنفيذ تلك الالتزامات الحالية وتهدد احتمالات إنشاء نظام فعال لتنمية مستدامة عالمية. ونعتقد أن عمليات ريو+٢٠ تمثل برنامجا ممتازا لجميع الدول الأعضاء، فرادى وجماعات، لعقد عزمها على إحراز التنمية المستدامة.

وبصورة مماثلة، فإن المؤتمر السابع عشر لأطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، المزمع عقده في وقت لاحق من هذا العام في جنوب أفريقيا يوفر للمجتمع الدولي فرصة قيمة أخرى لعكس اتجاه الآثار الضارة لتغير المناخ في كوكبنا. ويجب علينا أن نطور روح التعاون والمشاركة، بما في ذلك من خلال التعاون بين بلدان الجنوب والشراكات العامة والخاصة، وتعبئة الموارد ونقل التكنولوجيا، فضلاً عن بناء القدرات لمساعدة بلدان مثل بلدي لاستغلال احتياطياتها الهائلة من الفحم الحجري من أجل إنتاج طاقة مستدامة بطريقة أقل ضرراً بالبيئة.

لقد أُحرز تقدمٌ كبير في ذلك المجال في شهر أيلول/سبتمبر الماضي عندما عقدنا العزم على اتخاذ تدابير فعالة لزيادة تعزيز الدعم للوفاء بالاحتياجات الخاصة للمناطق والبلدان التي تناضل من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل. وقد بيَّنت التجربة الأخيرة أنه حتى تلك الفئة من البلدان التي حققت مكاسب متواضعة في تقليص الفقر، لا تزال ضعيفة عند حدوث أي اضطراب اقتصادي ومالي عالمي.

إن القيود المفروضة على اقتصادنا الهش وموقع بلدي غير الساحلي يحمل بوتسوانا أيضاً على الطلب بالتنفيذ السريع لخطة برنامج عمل الماتي، بالاقتران مع جهود متجددة لتحقيق العدل في التجارة الدولية. ولا بد لنا من حشد الإرادة السياسية لكي نختتم في أسرع وقت ممكن المفاوضات التجارية لجولة الدوحة التي تجريها منظمة التجارة العالمية.

بوصفنا دولاً، فرادى وجماعات، نواجه أكبر تحدٍ في عصرنا، ألا وهو النهوض بالإنسانية. وللوفاء بتلك المهمة الهائلة يكمن أملنا في قدرتنا كقادة على حشد شجاعتنا وإرادتنا السياسية لفعل ما هو صواب.

اسمحوا لي أن أختتم كلمتي بإعادة تأكيد التزام بوتسوانا بالعمل مع الأعضاء الآخرين في مسعانا المشترك لتسخير منظمتنا لخدمة الإنسانية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة أشكر نائب رئيس جمهورية بوتسوانا على بيانه الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب الفريق مومباتي س. ميرافهي، نائب رئيس جمهورية بوتسوانا من المنصة

خطاب السيد محمد وحيد، نائب رئيس جمهورية ملديف

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب فخامة السيد محمد وحيد، نائب رئيس جمهورية ملديف.

اصطُحب السيد محمد وحيد، نائب رئيس جمهورية ملديف إلى المنصة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أيما سعادة أن أرحب بفخامة السيد محمد وحيد، نائب رئيس جمهورية ملديف وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد وحيد (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود يا سيادة الرئيس أن أشارك المتكلمين السابقين في تقديم التهنئة الحارة لكم على توليكم منصب رئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. إن انتخابكم شهادة على زيادة ثقة المجتمع الدولي في قدرة والتزام الأعضاء الصغار بهذه المنظمة وعلى القيام بدور نشط ومسؤول بصورة متزايدة في الأمم المتحدة. أود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأسجل في محضر الجلسة تقديرنا العميق والثابت لسلفكم السيد جوزيف ديس على الطريقة النموذجية التي أدار بها دفة عمل الدورة الخامسة والستين.

أود أيضاً أن أعرب عن تهاني المخلصة للأمين العام، معالي السيد بان كي – مون على إعادة انتخابه لفترة ثانية، وما برحنا على ثقة بأن ما يتحلى به من خبرة وقيادة سيكفل لهذه المنظمة التي وضعنا فيها آمالنا وأحلامنا العديدة، أن تكون على قدر جميع التحديات المعقدة التي تواجهنا خلال هذه الأوقات المضطربة.

إننا في لحظة حاسمة من التاريخ. ففي جميع أرجاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تكتسح الثورات الشعبية من أجل الديمقراطية الديكتاتوريات التي عمرت طويلاً. إننا نشهد أعظم حركة تحرير منذ سقوط جدار برلين. بيد أن ما هو ملفت للانتباه جدا هو أن ذلك يحدث في بلدان أغلبية السكان فيها من المسلمين. فالانتفاضات الديمقراطية عبر الشرق الأوسط تثبت بأن المسلمين يتوقون إلى نيل الحقوق الديمقراطية مثلهم تماماً كمثل غير المسلمين.

بالنسبة لي، هذا لا يدهشني. وفي نهاية الأمر فإننا جميعاً بشر. والكل منا يشعر بالامتعاض إذا ما أقدم الذين في السلطة على سرقة ثروة البلد. وكلنا نشعر بالإحباط إذا ما مُنعنا من الكلام بحرية عما يجول في خواطرنا.

وفي خضم ضبابية وفوضى الاضطراب الذي نشهده في الشرق الأوسط، ثمة شيء يظل واضحاً وضوح الشمس. إن المطالبة من أجل نيل حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية عالمية. فمسيرة الديمقراطية أمر حتمي لا مفر منه. أما الحجة التي تُساق ومفادها أن الإسلام والديمقراطية لا يمكن أن يتحدا ثبت أنها حجة غبية وسطحية.

إن بلدي، ملديف، كان بطريقة أو أخرى ينذر بالصحوة العربية. فقد بدأت ثورتنا قبل ثمان سنوات. ثم في عام ٢٠٠٨، أنهت الانتخابات الرئاسية سلميا نظاما استبداديا استمر ٣٠ عاما. وبعد ذلك، واجهتنا صعوبات في ترسيخ الديمقراطية. وهناك عقبات كثيرة يتعين علينا التغلب عليها.

ولكن يسرني أن أبلغ بأن ملديف مستقرة وآمنة وناجحة بصفة عامة بعد مرور ثلاث سنوات على إجراء الانتخابات. وأنا لا أريد أن أبدو مغاليا في الشعور بالرضا عن الذات. فالديمقراطية عملية، وليست هدفا نهائيا. والحريات مهددة دائما بشكل أو بآخر. ونجاح الديمقراطية يتطلب أكثر من مجرد الفصل بين السلطات. فنحن بحاجة أيضا إلى وسائط إعلام حرة ومؤسسات قوية ومجتمع مدني نشط. وفي المقام الأول، نحن بحاجة إلى الصبر لجني الثمار التي تأتي بها الديمقراطية.

ومع ذلك، يمكنني أن أقول من دون مبالغة إن ملديف تتمتع اليوم بحريات أكثر من أي مرحلة أخرى في تاريخنا. وأنا على يقين بأنه بدعم الأمم المتحدة، ستتمتع شعوب تونس ومصر وليبيا وبلدان أخرى أيضا بالحريات الديمقراطية.

يجب علينا أن نتصدى للتصور الخاطئ بأن الناس يجب أن يختاروا بين التمسك بالإسلام من ناحية، والتمتع الكامل بحقوق الإنسان من ناحية أخرى. ونحن نؤمن بقوة أن ثمة توافقا بين الإسلام وحقوق الإنسان، ونسعى إلى القيام بدورنا في تعزيز التفاهم والتسامح. وعليه، نعتزم تنظيم مؤتمر دولي كبير حول الفقه الإسلامي التقدمي وحقوق الإنسان خلال عام ٢٠١٢. وبعقد هذا المؤتمر، نأمل في تجديد مفاهيم السلام والتسامح والتعايش والوئام بين الأديان في الإسلام.

بينما نشهد التغيرات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أصبحت معالجة قضية فلسطين أكثر حتمية. وملديف تتكاتف مع الشعب الفلسطيني. فلقد تأخر كثيرا انضمام فلسطين إلى الأسرة الدولية. ولذلك، نرحب بطلبها الاعتراف بها كدولة. وملديف تدعو جميع الأعضاء إلى تأييد الاعتراف بدولة فلسطينية، تعيش جنبا إلى جنب في سلام مع دولة إسرائيل. وبينما نعترف بحقوق الفلسطينيين، نقدر أيضا وندعم حق شعب إسرائيل في العيش في سلام وأمن.

نفخر بالإعلان عن انضمام ملديف إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في الأسبوع الماضي. وملديف تؤمن بضرورة حماية حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي على السواء. ويسعدنا الانضمام إلى التحالف المتزايد للدول التي تقف بحزم ضد من يعتقدون أن بوسعهم انتهاك حقوق الإنسان للإفلات من العقاب. وفي عصر العولمة، سيخضع من يدوسون حقوق الإنسان أو ينكرون الحريات الأساسية للمساءلة. وأنا فخور بأن ملديف شغلت الآن مكانها اللائق باعتبارها مدافعة عن القانون الدولي وحقوق الإنسان.

وبوصفنا دولة جزرية صغيرة، نفهم أن مواردنا متواضعة. ومع ذلك، فإننا فخورون بالإسهام في جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز السلام والأمن. وفي هذا الصدد، يسرنا أن نشير إلى أنه بعد الحصول على موافقة برلماننا، نتوحد ملديف إلى المشاركة لأول مرة في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام في أنحاء العالم.

وباعتبارنا بلدا تخرج حديثا من فئة أقل البلدان نموا، نرحب بالدعم الدولي الذي تلقيناه في مرحلتنا الانتقالية. وخروجنا من فئة أقل البلدان نموا إلى مركز البلدان المتوسطة الدخل لم يكن سهلا. وبناء على تجربتنا، أود أن أقول إن المجتمع الدولي يجب أن يستمر في مساعدة الدول على تحقيق انتقال سلس من مركز أقل البلدان نموا. ويجب ألا نسمح بأن يقوض الخروج من مركز أقل البلدان نموا، وانتهاء الدعم المصاحب له، التقدم والتنمية في أي بلد.

لا تدخر ملديف وسعا في تسليط الضوء على التهديدات المتزايدة التي يشكلها تغير المناخ. فدولتنا ترتفع عن مستوى سطح البحر بمتر ونصف فقط. وبالنسبة لنا، فإن تغير المناخ ليس تهديدا غامضا أو مجردا، ولكنه خطر واضح يتبدى بوضوح يتهدد وجودنا في حد ذاته كدولة قومية. وخلال العام المنقضي، شهد العالم زيادة في الكوارث الطبيعية والكوارث الناجمة عن أنشطة بشرية، وهو ما يجبرنا على التصدي لآثار تغير المناخ بمزيد من الحزم وعلى جناح السرعة. وأصبح من الواضح بشكل متزايد أن المجتمع الدولي بحاجة إلى أن يكون أفضل استعدادا وتجهيزا لمواجهة تحديات التأهب للكوارث والتصدي لها.

وخفض الانبعاثات العالمية من ثاني أكسيد الكربون إلى مستوى أكثر أمانا، أقل من ٣٥٠ جزءا في المليون، ليس مجرد قضية بيئية. بل هو أيضا قضية أمن قومي. ونحن لا نعتبر خفض انبعاثات الكربون عبئا بل نعتبره فرصة، فرصة ليس لحماية المناخ فحسب، ولكن أيضا لخلق وظائف جديدة ولنمو اقتصاداتنا. ولهذه الأسباب، تفخر ملديف بأن تعلن

أننا سنخصص ٢ في المائة على الأقل من إجمالي إيراداتنا الحكومية للاستثمارات في مجال الطاقة المتجددة.

ونتطلع إلى اليوم الذي يعتمد فيه المجتمع الدولي معاهدة ملزمة قانونا بشأن المناخ. ونرحب بإدماج التعهدات السياسية الواردة في اتفاق كوبنهاغن في عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في كانكون. وفي ديربان، نتطلع إلى المساعدة في دفع العملية حتى نتمكن من الفوز بالجائزة التي تظل تراوغنا المتمثلة في عقد اتفاق يحمي المناخ ومصالح الدول القومية الضعيفة.

من البداية تماما، ارتبطت التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ارتباطا وثيقا بعملية ريو. وللأسف، فإن الأهداف المحددة في برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس لم يتم تحقيقها إلى حد كبير، شأنها في ذلك شأن الأهداف الواردة في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية.

والآن، ونحن نضع أهداف مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، يجب علينا أن ندرج في جدول الأعمال استعراضا جادا للتقدم الذي أحرزه المجتمع الدولي في التصدي لتحديات التنمية المستدامة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية. ولملديف تأمل أن يوفر مؤتمر ريو ٢٠١٢ منبرا وأن يولد الزخم اللازم لإجراء إصلاحات جذرية في الدعم الدولي المقدم للدول الجزرية الصغيرة النامية. وينبغي أن يمهد ذلك الطريق أمام إنشاء فئة للدول الجزرية الصغيرة النامية على أساس معايير موضوعية وشفافة ومتسقة.

يجب علينا أيضا تحليل وتحديد التحديات والاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، والتي تختلف عن تحديات واحتياجات البلدان النامية الأخرى. ولا بد لنا أيضا من أن نضمن إعادة تصميم برامج الأمم المتحدة للمساعدة في مواجهة تلك التحديات الخاصة. ولملديف تعتقد أن ثلاث قضايا ينبغي أن تشكل بعض الركائز الأساسية التي ستجري مناقشتها والبت فيها في ريو في العام المقبل. وهي، أولا، إصلاح دعم الأمم المتحدة للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية وثانيا، إعداد إعلان سياسي واستراتيجية لإعطاء دفعة لعملية نشر وتعبئة الطاقة المتجددة والتكنولوجيات المراعية للبيئة وأخيرا، إجراء تحسينات في إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات الدولية والمحلية على المستوى الاستراتيجي ومستوى المشاريع على السواء.

نشعر بقلق عميق إزاء الأزمة الغذائية الحادة في القرن الأفريقي. وبصفتنا الأمم المتحدة، يجب أن نلتئم لإيجاد حلول عالمية لهذه التحديات وضمان أن نعمل على حماية حقوق أضعف الفئات، خاصة النساء والأطفال.

وبوصفنا بلدا يستمد رزقه من المحيط، فإننا قلقون أيضا إزاء الخطر المتنامي للقرصنة في المحيط الهندي. وسنواصل العمل مع المجتمع الدولي في التصدي لهذا الخطر المتزايد لجعل مناطقنا البحرية آمنة للنقل والتجارة البحريين الدوليين.

وملديف تتطلع إلى أن يأتي زمان تكون فيه جميع البلدان ديمقراطية وتكون فيها جميع الدول حرة وأن يتسنى في نهاية المطاف تحقيق القيم التي تقوم عليها هذه المؤسسة العظيمة في كل مكان. ومن خلال المؤسسات التابعة للأمم المتحدة، نتطلع إلى مواصلة تعزيز العدالة والإنصاف وحماية أضعف الفئات، بغض النظر عن المكان الذي تعيش فيه أو الدين الذي تؤمن به.

ولا يمكننا أن نأمل في التوصل إلى اتفاق يحمي مناخنا، وهو شرط أساسي لكل تقدم وتنمية سنحققهما في المستقبل، إلا من خلال الأمم المتحدة. وفي هذا العالم المضطرب والمتغير باستمرار، ثمة مؤسسة واحدة توفر

الاستقرار المتمثل في الاستمرارية، ألا وهي، الأمم المتحدة. فالأمم المتحدة أهم اليوم من أي وقت مضى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر نائب رئيس جمهورية ملديف عن البيان الذي ألقاه للتو.

اصطحب السيد محمد وحيد، نائب رئيس جمهورية ملديف، من المنصة

كلمة السيد جوزيف بوكي، نائب رئيس جمهورية ليبريا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب نائب رئيس جمهورية ليبريا.

اصطحب السيد جوزيف بوكي، نائب رئيس جمهورية ليبريا إلى المنصة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يسرني كثيرا أن أرحب بدولة السيد جوزيف بوكي، نائب رئيس جمهورية ليبريا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد بوكي (ليبريا) (تكلم بالإنكليزية): إن ليبريا تهنئكم سيدي الرئيس، على انتخابكم لمنصب المهم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. إننا على يقين بأنكم سوف تقودون أعمال هذه الدورة على نحو سيجلب الفخر لبلدكم العظيم دولة قطر. سيدي الرئيس، نتمنى لكم التوفيق ونؤكد لكم دعم ليبريا الكامل لتحقيق الأولويات التي حددتموها.

اسمحوا لي أيضا أن أحيي سلفكم معالي السيد جوزيف ديس ممثل سويسرا، على الطريقة الفعالة التي أدار بها شؤون الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين. فقيادته الحكيمة والممتازة مكنت الدورة من تحقيق للعديد من الإنجازات.

إننا نهنئ بحرارة الأمين العام، معالي السيد بان كي - مون، على إعادة انتخابه بالإجماع، ونتقدم له بأسمى عبارات الثناء، لرويته وبصيرته وجهوده الدؤوبة التي يواصل من خلالها إدارة المنظمة. إننا نتفق مع الأولويات التي وضعها لولايته الثانية والتي تتمحور حول التنمية المستدامة.

كما يسعدني أن أهنئ جمهورية جنوب السودان وأرحب بها، بمناسبة انضمامها إلى الأمم المتحدة باعتبارها العضو الـ ١٩٣، وأؤكد لها صداقة ليبريا ودعمها وتضامنها.

الموضوع الذي اختير لمناقشة هذا العام ''دور الوساطة في تسوية المنازعات'' لا يمكن أن يأتي في وقت أفضل من هذا. يتواصل استقطاب ا المجتمعات في عالمنا بفعل النزاعات التي تجد جذورها في التهميش السياسي وأوجه الظلم الاجتماعي والاقتصادي. وعلى الرغم من الترابط العالمي، ما زالت العلاقات بين الدول تصطدم بقناعات إيديولوجية متباينة، وتفاوتات هيكلية في النظام الاقتصادي العالمي. وقد أدى ذلك إلى الانقسام الذي يقوض جهودنا الرامية إلى التحرك كمجتمع عالمي واحد في اتجاه التنمية المستدامة.

إن الوساطة باعتبارها جزءا من الدبلوماسية الوقائية هي حقا آلية قوية لتسوية المنازعات. وللأمم المتحدة دور محوري في تعزيز الوساطة لتحقيق السلام. وتظل المساعي الحميدة للأمين العام حاسمة في جهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة. وتضطلع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بشكل متزايد بدور تكميلي نشط في مجال الوساطة والتسوية السلمية للمنازعات. لا يجب الاعتراف بهذه المبادرات وتشجيعها فحسب، وإنما أيضا دعم المجتمع العالمي لها.

وباعتبار ليبريا بلدا يعيش مرحلة ما بعد الصراع، فإنها قد استفادت كثيرا من جهود الوساطة العديدة، التي تشمل المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى

استعادة الاستقرار في البلد والمحافظة عليه. وبحكم تجربتنا، فإننا نقترح بأن يتم التركيز بشكل أكبر على التدابير الوقائية واستخدام أدوات الوساطة بمجرد ظهور علامات الإنذار المبكر. إن فوائد إقامة نظام إنذار مبكر يتعامل مع الحالات القابلة للانفجار قبل أن تتحول إلى جحيم مستعر، بديهية.

لقد مرّ عقد تقريبا على تدخل هذا الجهاز والدول الصديقة لإعادة ليبريا إلى حالة طبيعية. لقد أنهى ذلك التدخل حربا أهلية دامت ١٤ سنة، وهيأ الظروف اللازمة لنشر بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وتشكيل حكومة انتقالية والانتخاب الديمقراطي لأول رئيسة في أفريقيا.

تماشيا مع التزامنا بالانتعاش الوطني وإعادة البناء بعد الحرب، فقد وضعنا برامجنا وسياسات محددة تهدف إلى السمو بالليبيريين إلى مراتب أعلى من الإنتاجية، وتنشيط الخدمات الأساسية، واستعادة البنية التحتية وإعادة إرساء سيادة القانون. إجمالا، فإننا نحقق تقدما على جميع تلك الجبهات وفي بناء مجتمع أكثر شمولية، يمكن فيه استغلال الطاقات الكاملة لجميع مواطنينا.

في هذا المسعى، تم التركيز بشكل خاص على تمكين المرأة ومشاركتها في جميع مناحي المسعى الوطني. وبفضل سياسة جنسانية وضعت على نحو جيد، يمكن للحكومة معالجة شواغل النساء والفتيات. إننا نعتبر إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تطورا إيجابيا هاما في سياق جهود الأمم المتحدة لتعزيز تمكين المرأة. وتتعهد ليبريا بتقديم الدعم الكامل لهذا الجهاز الهام.

ووعيا منا بأن الشباب يشكلون أعلى نسبة من سكاننا، فنحن ملتزمون بوضع برامج تنهض بهم وتمكنهم من الريادة في المستقبل. ونأمل أن تكسب خطة العمل التي أقرها الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالشباب التأييد الدولي لبرامجنا الخاصة بالشباب.

إننا نواصل التقدم في جهودنا الرامية إلى إصلاح قطاعنا الأمني. ويتم التركيز بشكل خاص على قدرة الشرطة الوطنية الليبيرية. لكن، نبقى قلقين للغاية جراء الأحداث المقوضة للأمن في حوض مانو. لذلك نحن ممتنون لمجلس الأمن لتمديده ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا.

ليبيريا مسرورة لوضعها على جدول أعمال لجنة بناء السلام. فقد عملت التشكيلة الليبيرية للجنة بناء السلام ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام، مع الحكومة الليبيرية وباقي أصحاب المصلحة، على في وضع الخطة ذات الأولوية في ليبريا، التي تركز على إصلاح القطاع الأمني وتعزيز سيادة القانون وتسريع المصالحة الوطنية.

وأود هنا أن أشكر سمو الأمير زيد رعد زيد الحسين، الممثل الدائم للأردن ورئيس تشكيلة ليبريا وأعضاء التشكيلة على التزامهم وتفانيهم. وبنفس الروح، أثني كذلك على سعادة السيد يوجين ريتشارد غازانا، رئيس لجنة بناء السلام، وأعضائها لدعمهم المقدم إلى التشكيلة.

وسنكون مقصرين إذا فاتتنا الإشادة بالدور الكبير الذي ما فتئت تؤديه الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في صون السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية. فأعضاء الجماعة يساهمون بشكل ملموس في بناء السلام في ليبريا من خلال تعزيز القدرات، لا سيما في المجال التقني. كما أننا نتعاون باعتبارنا منطقة دون إقليمية في التصدي للمشاكل المشتركة المتمثلة في الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالبشر والمخدرات، والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وتستعد ليبريا لإجراء انتخابات ديمقراطية أخرى في ١١ تشرين الأول/أكتوبر. وستكون الانتخابات اختبارا لالتزامنا بالحكم الديمقراطي والتعايش السلمي. ويجري اتخاذ جميع الإجراءات لكفالة أن تكون الانتخابات حرة ومنصفة

وشفافة وموثوقا بها. وندعو المجتمع الدولي إلى مراقبة هذه الانتخابات ورصدها.

وبالرغم من المكتسبات المحرزة في تحسين ظروف حياة شعبنا، فإننا ندرك بأنه ما زال يتعين القيام بقدر أكبر كثيرا من العمل لتلبية تطلعات الشعب تماما. غير أن القوى الاقتصادية السلبية مستمرة في إعاقة النمو العالمي. وقد كانت لهذه الحالة تداعيات على جميع البلدان. ومع أن التبعات الناجمة أثرت في البلدان النامية بصفة عامة، فإن أكثر البلدان تضررا تقع في أفريقيا، حيث الآثار الكاسحة للدين الخارجي، وتردي شروط التجارة، وهبوط مستوى الاستثمار وتدفقات رأس المال تمثل عوامل موهنة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كانسيلا (أوروغواي).

وقد تضررت بشكل أكثر شدة البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء الصراع. ولهذا السبب، نكن تقديرا خاصا لنتائج مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، المعقود في اسطنبول في أيار/مايو الماضي. ويحدونا الأمل أن يُحدث برنامج عمل اسطنبول تغيرا حقيقيا بالنسبة لأقل البلدان نموا.

ويظل الأمن الغذائي شاغلا لبلدان نامية عديدة. وحسب تقديرات البنك الدولي، انزلق ٤٤ مليون شخص إلى هوة الفقر منذ شهر حزيران/يونيه الماضي بسبب الارتفاع المتزايد لأسعار الأغذية. وينبغي التصدي لهذه الحالة المؤسفة على وجه الاستعجال. وعلينا أن نعمل حالا، وبفعالية وتعاون، لدحر التأثيرات السلبية لأسعار الغذاء المتزايدة وحماية المجتمعات.

وتتصدى حكومتنا للارتفاع الحالي لأسعار الغذاء من خلال اتخاذ إجراءات فورية في إطار سياسة إنهاء الجوع في ليبريا، الهادفة إلى تعزيز جميع حلقات السلسلة الغذائية الزراعية، من تأمين البذور ذات الجودة العالية للزراعة في السهول المنخفضة المنتجة، إلى ربط المزارعين بالأسواق المحلية وفي نهاية المطاف بالأسواق الإقليمية والعالمية. وبموازاة ذلك، نعمل على تعزيز الشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة بغية الاستثمار الطويل الأمد في الزراعة الآلية لتحقيق الأمن الغذائي في ليبريا.

وبينما نسعى إلى تحقيق الأمن الغذائي، فإننا نضع في اعتبارنا بالقدر نفسه الحاجة إلى الأمن الصحي. وليبريا من بين البلدان ذات المعدلات الأعلى للوفيات النفاسية ووفيات الرضع في العالم. ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى النقص في العاملين المهرة في مجال الصحة، وضعف أنظمة توفير الصحة وعدم توفر الأدوية الملائمة والإمدادات الكافية. ولهذا السبب، نرحب بمبادرة الأمين العام لتحسين صحة الأمهات والأطفال.

وأود أن أعرض موقف بلدي من بعض الحالات الراهنة التي تشكل تهديدا للسلام والأمن والتعاون الدولي في عالمنا. إن عدم تحقيق الحل لمشكلة الصومال المحيرة يشكل تحديا كبيرا للأمم المتحدة في تخليص الشعب الصومالي من المأساة والقسوة اللتين ابتلي بهما لسنوات طالت أكثر مما ينبغي. وقد فاقمت ظاهرة المجاعة الحالة في ذلك البلد وأضرت بسبل الرزق في منطقة القرن الأفريقي ووسط أفريقيا. وتستدعي تلك الظروف نداء عاجلا للعمل.

لقد ظلت مسألة السلام في الشرق الأوسط تتأرجح أمام أنظار العالم لوقت طال أكثر مما ينبغي. وتعتقد ليبريا أنه سواء جرت المداولات في مجلس الأمن أو في الجمعية العامة، يظل الحوار بين الطرفين هو الخيار الأسلم لفتح الطريق المسدود نحو فلسطين المستقلة. وعليه ندعو إسرائيل وفلسطين إلى إظهار الالتزام الملموس بالانخراط معا في حوار بناء يحقق الحل المنشود على أساس قيام الدولتين.

إن أعمال الحكومات القمعية لإحباط رغبة شعوبها في الإصلاحات الديمقراطية يجب عدم التسامح معها إطلاقا لأنها تقوض السلم والأمن الدوليين. وتمثل الإجراءات المتسقة والملموسة من جانب مجلس الأمن أمرا أساسيا في التصدي لتلك الحالات. وترحب ليبريا بالقيادة الليبية الجديدة في إطار المجلس الوطني الانتقالي. فبعد أربعة عقود من القهر، لدى الشعب الليبي تطلعات كبيرة إلى استرداد حرياته العامة وحرياته الفردية. إننا نشجع المجلس الوطني الانتقالي على إعادة ليبيا إلى الحياة الطبيعية من خلال تشكيل حكومة انتقالية جامعة يعهد لها بتنظيم انتخابات ديمقراطية.

ومع نمو الأمم المتحدة من حيث عدد أعضائها وخبراتها، تشارك ليبريا الدول الأخرى في دعوتها إلى أن يكون مجلس الأمن أكثر ديمقراطية وتمثيلا لحقائق الواقع في القرن الحادي والعشرين. وتتوقع أفريقيا أن يكون لها تمثيل أكبر في مجلس الأمن الذي يتم إصلاحه. وعلى وجه العموم، نشجع الأمين العام على مواصلة جهوده لتحديث المنظمة.

وأخيرا، يحدوني الأمل أن تعمل الدول الأعضاء معا للنهوض بقضية البشرية المشتركة وجعل العالم مكانا أفضل للحياة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر نائب رئيس جمهورية ليبريا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد جوزيف ن. بو كاي، نائب رئيس جمهورية ليبريا من المنصة

خطاب السيد دانيلو أستوري، نائب رئيس جمهوري أوروغواي الشرقية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يلقيه نائب رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية.

اصطحب السيد دانيلو أستوري، نائب رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية، إلى المنصة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): يسعدني كثيرا أن أرحب بفخامة السيد دانيلو أستوري، نائب رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد أستوري (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): لقد جئت لأتكلم أمام الجمعية العامة بوصفي ممثلا لبلد يحتفل بالذكرى السنوية المائتين للجهد الذي قاد إلى مولد دولة مستقلة ذات سيادة، والذي حافظ على تطلعه إلى إطلاع المجتمع الدولي على تقليدنا الطويل الأمد المتمثل في احترامنا لمبادئ القانون الدولي والتزامنا المستمر بقضية السلام والتعايش السلمي فيما بين الأمم.

وتعتز أوروغواي بدعوتها إلى خدمة المجتمع الدولي في تعزيز الحوار والتفاهم والسعي بلا كلل إلى تحقيق التوافق في الآراء بوصفه السبيل الأمثل للتفاعل فيما بين أعضائه. وتطبيقا تلك المبادئ، اعترفنا ورحبنا هذا العام بالعضو الـ ١٩٣ في هذه المنظمة، جمهورية جنوب السودان.

وبالمثل، اعترفنا في آذار/مارس الماضي بدولة فلسطين. ونرى أن كل الشروط الضرورية قد استوفيت لكي يكون هذا الاعتراف عالمياً، وحتى يتحقق حل الدولتين الذي تؤيده أوروغواي منذ عام ١٩٤٧، وحتى نرى مساراً يؤكد مجدداً حق إسرائيل وفلسطين في التعايش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها، في بيئة من التعاون المتجدد وخالية من أي تهديدات أو أعمال من شأنها أن تعرض السلام للخطر.

وللشعب الفلسطيني حق مشروع وكامل في أن تكون له دولته. ولكن، للشعب اليهودي أيضاً حقه الذي لا سبيل إلى إنكاره في أن يعيش في سلام في بلد آمن متحرر من أي هجمات إرهابية – وهي الهجمات التي كانت أوروغواي ترفضها وتدينها دائماً.

وتعتز أوروغواي بأنها قدمت إسهاماً حاسماً في إنشاء دولة إسرائيل، التي حقق شعبها المثابر الرؤية التاريخية لرجال ونساء جعلوا إنشاء تلك الدولة ممكناً. ونحن مقتنعون أيضاً بأن الوقت قد حان لكي يُبين الشعب الفلسطيني للعالم إسهامه الحاسم في السلام والتنمية والتعاون الدولي.

ومرة أخرى، وانطلاقاً من التزامنا بالقانون الدولي، لا يسعنا إلا أن نعرب عن رفضنا التام للتدابير القسرية التي تنتهك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، مثل الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة ضد كوبا – وهو إجراء أحادي لا يتعارض مع الميثاق فحسب، بل ومع القانون الدولي ومبدأ التسوية السلمية للتراعات، وهو أحد أهم مبادئ السياسة الخارجية لبلدي.

إننا نرفض كل أشكال العنف وأي تهديد أو استخدام للقوة غير المشروعة، بما في ذلك الإرهاب – فهي جريمة جائرة ولا يمكن تبريرها، وآفة قاسية ضربت مدينة نيويورك بصورة مؤلمة للغاية قبل عشر سنوات خلت. ونعرب عن مواساتنا وتضامننا مع أسر الضحايا والشعب الأمريكي، وتمنياتنا والتزامنا بضمان ألا يتكرر هذا النوع من الأعمال البتة، سواء هنا أو في أي مكان آخر.

وإذ نسترشد بمبادئ القانون الدولي، فإن النهوض بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وحمايتهما يبرز بين أولويات السياسة الخارجية لأوروغواي أيضاً. وهذا انعكاس للتراث السياسي والمؤسسي لبلدنا، المتمثل في الديمقراطية العميقة الجذور وحكم القانون الراسخ.

وفي هذا السياق، أود أن أعرب عن امتناني للشرف الذي أسبغ علينا بانتخاب أوروغواي لترؤس مجلس حقوق الإنسان. وسوف نسعى من أجل أن نكون أهلاً لهذا التصويت بالثقة بالعمل في كل يوم على تعزيز النظام المتعدد الأطراف لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

وأوروغواي لها سجل رائع في هذا المضمار، ليس لأنها واحدة من البلدان الموقعة على أوسع نطاق من الاتفاقيات فحسب، بل ولأنها قدمت إسهامات محددة في مجالات متنوعة، من بينها الدفاع عن حقوق الطفل، وإدماج المنظور الجنساني في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها، الأمر الذي أتاح إنشاء وتنفيذ هيئة الأمم المتحدة للمساواة الجنسانية وتمكين المرأة، والنهوض بالحريات الأساسية، بما في ذلك حرية التعبير، في جملة أمور.

وأثناء تلك الولاية، تنوي أوروغواي النهوض بثقافة جديدة للحوار بشأن حقوق الإنسان – ثقافة تشجع البلدان على التعاون مع المنظومة، وتحض كذلك على تعاون المنظومة مع البلدان التي تحتاج إلى المساعدة لتحسين حالة حقوق الإنسان فيها. وسنسعى كذلك إلى تحسين أساليب عمل المجلس والنهوض بتنفيذ صكوكه بطريقة غير انتقائية، مع تجنب الكيل بمكيالين. كما نود تعزيز دور مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، وهو عنصر مهم في آليات النهوض بتلك الحقوق وحمايتها، من خلال توفير الموارد الضرورية حتى يتسنى له التنفيذ الفعال للولايات التي تعهد بها الدول الأعضاء إليه بصورة متزايدة.

وأوروغواي لا تقف موقف اللامبالاة إزاء حالات الصراع المسلح. وقد بذلنا جهوداً كبيرة في هذا الصدد وسنواصل ذلك حفاظاً على معايير القانون الإنساني الدولي وحمايتها.

وتماشياً مع ذلك، نرى أنه ينبغي ألا نتجاهل الفظائع الجماعية، مثل الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والتطهير العرقي. وإذ نضع نصب أعيننا في كل الأوقات مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى – وهو مبدأ تتمسك به بلادي والمنطقة بأسرها – فإننا ندرك المسؤولية الأساسية للدولة عن حماية سكانها،

وكذلك أهمية تعزيز التعاون مع الدول التي قد تحتاج إلى مساعدة دولية للوفاء بهذا الواجب. والهدف من ذلك ليس إضعاف سيادتها، بل تعزيز تلك السيادة.

وقبل بضعة أشهر، رحبنا بالأمين العام في بلدنا، وقدمنا له التهنئة مرة أخرى على إعادة انتخابه، الأمر الذي أيدته أوروغواي بحماس كبير منذ البداية. وقد أعرب السيد بان كي – مون عن تقدير المجتمع الدولي لجانب من أهم جوانب سياستنا الخارجية خلال العقود الماضية، وأعني بذلك مشاركتنا الثابتة والملتزمة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولأن نسبة ٣٠ في المائة تقريباً من قوات الدفاع العاملة في بلدنا تكرس لهذه العمليات، تعتبر أوروغواي المساهم الرئيسي بالقوات، نسبة إلى عدد سكانها، وتأتي في المركز العاشر في هذا الشأن عموماً. وأوروغواي بذلك إنما تضع تحت تصرف الأمم المتحدة موارد بشرية ومادية قيّمة في سياق هذا العمل الرئيسي للمنظمة، الذي يُنشر في حالات وينفذ ولايات تزداد تعقداً باستمرار.

ونظراً لتعقد الشؤون الدولية الحالية، بدأنا معاً مناقشة متعمقة لنظام حفظ السلام في الأمم المتحدة. ونحن مقتنعون بأن هذه البعثات لن تستديم إلا من خلال إعادة نظر جدية في الموارد الضرورية لأداء عملها بشكل سليم وتحديث الظروف التي يوفرها النظام لضمان تزويد الأمم المتحدة بالمعدات والموارد البشرية على السواء.

وعمليات حفظ السلام اليوم تمثل أهم الجوانب وأكثرها وضوحاً في بعثات الأمم المتحدة، وهو الجانب الذي يكشف أداء الأمم المتحدة أمام التمحيص الدولي، الإيجابي غالباً، إلا أنه قد يكون سلبياً في بعض الأحيان.

وأوروغواي تكرر التزامها بعمليات حفظ السلام وبالإنفاذ الصارم للولايات والمعايير التي تحكم سلوك الأفراد العاملين في الميدان. وهذا هو السبب في أننا لم نتردد، في حالات سوء السلوك المشين وغير المقبول – مثل ذلك الذي ارتكبه خمسة من أعضاء قواتنا العسكرية المنتشرة في هايتي، حيث ساهمنا منذ بداية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بعشرات الآلاف من الرجال والنساء، وقد ضحى بعضهم بحياته لمساعدة ذلك البلد الشقيق على توطيد السلام والاستقرار – بأقصى درجات الحزم والصرامة، حسبما اقتضته الظروف. وبموجب العدالة العسكرية في بلدي، فقد حكم بالسجن على أولئك الأشخاص الخمسة المتهمين بارتكاب جرائم عسكرية، وتمت إحالة القضية إلى القضاء المدني للشروع في محاكمتهم جنائياً أيضاً. وبالتالي، فنحن لن نتوقف عن كشف الحقيقة ومعاقبة المسؤولين عن ارتكاب الجرائم، في إطار احترام الإجراءات القانونية، وبأقصى درجات الشفافية والتعاون مع الجهات المختصة في الأمم المتحدة.

وقد دفع التزامنا بالسلام والأمن الدوليين أيضا، بلادنا لأن تؤدي دورا نشطا في مجال نزع السلاح. وتشجع أوروغواي بحزم، شأنها شأن كثير من البلدان، جميع المبادرات الرامية إلى القضاء على الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، وتنظيم الرقابة على الأسلحة التقليدية والحد منها، لأنها تتسبب سنويا بوفاة الآلاف من الضحايا المدنيين الأبرياء.

وتسهم أوروغواي بشكل حاسم، بصفتها دولة موقعة على معاهدة تلاتيلولكو، التي أصبحت بفضلها أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أول منطقة خالية من الأسلحة النووية، في تعزيز كل من النظام الإقليمي، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تعتبر بمثابة حجر الزاوية لنظام نزع السلاح وعدم الانتشار. وتلتزم أوروغواي تماما بالنقاط الخمس التي حددها الأمين العام. ونرى أنه ينبغي على المجتمع الدولي تحقيق أقصى تقدم ممكن، للمضي بثبات نحو عالم خال من الأسلحة النووية.

ويرتبط موضوع المناقشة العامة هذا العام بجدول أعمال السلم والأمن الدوليين. لذا فنحن نرحب باختيار موضوع يؤكد على الحاجة الملحة إلى تعزيز القدرات السياسية للأمم المتحدة. ومن شأن الوقاية التي تتسم بالمهنية والدقة، وجهود الوساطة، إنقاذ آلاف الأرواح وتفادي الخسائر المادية التي تبلغ قيمتها بلايين الدولارات، وبذلك يمكن تجنب خسارة الأجيال وتزايد الاستياء واليأس. وعبر المصالحة وحدها، يمكن كسر دائرة العنف.

ونحن نرحب لهذا السبب، بالجهود الرامية إلى تعزيز دور الوساطة والدبلوماسية الوقائية، باعتبارهما آليات لتسوية المنازعات. ويمكن بذل هذه الجهود على مستويات عدة. ولا ريب في أن الأمم المتحدة هي المحفل الطبيعي لمثل هذه الجهود، نظرا لما تتمتع به من شرعية ونزاهة أصيلتين. ومع ذلك، فإنه لا يمكن أن ننكر، على صعيد الممارسة العملية، أنه ينبغي أن تستكمل هذه الجهود بواسطة الإجراءات التي تتخذها الكيانات الإقليمية، وحتى البلدان بمفردها، إذ يمكن لها أن تكون فعالة جداً، على نحو ما ثبت في حالات عديدة. وبالإضافة إلى تعزيز القدرات المذكورة آنفا، فإن مواجهة القضايا العالمية، تتطلب تطوير روح الجماعة، التي تقتضي بدورها، أكثر من مجرد توحيد الإرادة السياسية. ويعتبر النهج المنظم أمراً أساسياً.

وربما كان تغير المناخ، المثال الأكثر وضوحا على إلحاح التحدي العالمي. وعليه، فمن الضروري البدء فورا في تنفيذ تدابير التكيف والتخفيف من آثاره السلبية، طالما أن من شأن تعرض البيئة للخطر أن يحد من أي جهد إنمائي. ونحن ندرك أن التدابير اللازمة تتطلب إحداث تغييرات على أنماط الإنتاج، بغية تجنب تعريض توزيع الموارد في بلداننا إلى خطر جدي.

وتؤيد حكومة أوروغواي بقوة المفاوضات بشأن تغير المناخ، في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ونغتنم هذه الفرصة للدعوة إلى بذل جهود حثيثة لضمان الوصول إلى المرحلة الثانية من الالتزامات بشأن الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في نتائج المؤتمر القادم للأطراف في اتفاقية تغير المناخ. علاوة على ذلك، فإن من الضروري إحراز تقدم في المفاوضات بشأن المواد الكيميائية، وخصوصاً، في سياق الممارسة الحالية بشأن الزئبق. وتتطلب حساسية وأهمية هذه المسألة، التي تنطوي على إمكانات كبيرة لإلحاق الضرر بالبيئة، التزاما من جميع البلدان من أجل التوصل إلى ختام ناجح للمفاوضات الحالية.

ومن أولويات بلدي الأخرى، الحالة الزراعية بوجه خاص، نظراً لصلتها بظاهرة تغير المناخ. وهناك عدد كبير من البلدان النامية، بما فيها بلدي، تعتمد على هذا القطاع الذي يتضرر بصفة خاصة من الآثار السلبية لتغير المناخ. ولهذا السبب فإن الزراعة تتطلب تخصيص فصل خاص بها في سياق مفاوضات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

كما استدعى التوازن الجديد بين العديد من مراكز السلطة، وظهور دول جديدة، والصراعات داخل الدول، إعادة تشكيل بعثات السلام. وتشمل التهديدات العالمية تغير المناخ والإرهاب، ولقد تم إنشاء كيان دولي للعدالة الجنائية. وحدثت تغييرات سياسية عميقة في بلدان كثيرة. وبتنا نعيش الآن في عالم مختلف. بيد أن التغيرات لا تقتصر على المسائل السياسية والأمنية وحدها. فهناك تحولات هائلة تحدث في الاقتصاد العالمي وقضايا التنمية. وتواجه البلدان المتقدمة صعوبات جدية في جهودها الرامية إلى التعافي من أزمة اقتصادية عميقة. وتؤدي ما يسمى بالاقتصادات الناشئة دورا متزايدا في تحديد مسار الاقتصاد العالمي. وفي السنوات الأخيرة، أصبحت الحاجة إلى وضع نظم واتفاقات اقتصادية

عالمية جديدة أكثر وضوحا من أي وقت مضى. فنحن ندخل حقبة جديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية.

وعلينا أن نتذكر، في ذلك السياق، أن السلام والاستقرار لا يمكن تحقيقهما دون تحقيق التنمية المستدامة. وقد اتخذت الأمم المتحدة هذا العام، خطوات كبيرة جدا نحو تحديد العلاقة بين الأمن والتنمية، وهي علاقة لا تنشأ من مجرد التصريحات السياسية، بل من الأدلة التجريبية العملية، وهي تمثل شرطاً لا غنى عنه لبناء القدرات على المستوى الوطني.

وسوف يوفر لنا مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو +٢٠) فرصة فريدة لتجديد الإرادة اللازمة لتحقيق الأهداف والالتزامات الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ. وينبغي أن يستند السعي من أجل التنمية في الأجل الطويل، على مفهوم التنمية الشاملة، التي تأخذ الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الاعتبار. ونرى أن من الضروري أن يحقق مؤتمر ريو+٢٠ نتائج ملموسة تعود بالفائدة على مواطنينا. ولكي يتحقق هذا، فإنه لا بد من الأخذ بالمسائل المتصلة بنقل التكنولوجيا، والتدريب التقني، وتمويل البلدان النامية، بعين الاعتبار.

الأمن الغذائي مكون أساسي من جدول أعمال التنمية لأوروغواي، وهو أيضا أولوية من أولوياتها الوطنية. وما زلنا مقتنعين بأن الحالة الحرجة الحالية نجمت عن أسباب هيكلية يتعين علينا أن نحلها بصورة جماعية وعلى وجه السرعة. وإننا نشعر بقلق خاص من الشلل الذي اعترى مفاوضات جولة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية. ويمكن لتلك الممارسة الطموحة، التي يتمثل أحد أهدافها في تخفيض أو إزالة الاختلالات في التجارة، أن تعزز التنمية في أشد البلدان ضعفا في العالم، عن طريق تعزيزها للتبادل التجاري.

ومما يتسم بأهمية جوهرية إلغاء الإعانات الزراعية. فالبلدان التي كانت حتى عقود قليلة تتمتع بالاكتفاء الذاتي بالنسبة إلى احتياجاتها الغذائية تحتاج الآن إلى استيراد جزء كبير مما تستهلكه، وهي تستورده من البلدان التي تقدم الإعانات لإنتاجها الزراعي. وهكذا أصبحت الأسعار المنخفضة بصورة مصطنعة للصادرات الزراعية، التي تديمها منذ عقود بعض البلدان عن طريق الإعانات وتدابير الإخلال الأخرى بالتجارة وفرض قيود على الوصول إلى الأسواق، السبب الرئيسي الكامن وراء مشاكل الأمن الغذائي.

إن الاستثمارات الحفازة لزيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية، والاختتام الناجح لجولة الدوحة، فضلا عن نقل التكنولوجيا المناسبة إلى البلدان النامية بما يمكّن من تحقيق الكفاءة في الاقتصادات الزراعية، تشكل عناصر أساسية لتحقيق الأمن الغذائي.

وباعتبار أوروغواي بلدا متوسط الدخل فإنها ظلت تواجه تحديات إنمائية خطيرة، لا سيما في استئصال الفقر وتنويع الإنتاج واستخدام الاختراعات التكنولوجية والنهوض بالطاقة المتجددة، على سبيل المثال لا الحصر. وإن التقدم المحرز يجب توطيد أركانه، ومن الحيوي، لبلوغ تلك الغاية، أن نتمكن من الاعتماد على دعم المجتمع الدولي، ومنظومة الأمم المتحدة بصورة خاصة. ولا بد لي من أن أكرر الحاجة الماسة إلى النظر المتعمق في أسلوب أو مخطط جديد للتعاون يأخذ في الاعتبار الاحتياجات الإنمائية المحددة للبلدان المتوسطة الدخل مثل أوروغواي.

أوروغواي تلتزم بعملية إصلاح المنظمة. وقد حافظنا، من خلال عضويتنا في فريق الحكم العالمي، على أسلوب تفكير استباقي من أجل إقامة رابطة قوية بين الأمم المتحدة ومحافل المناقشة غير الرسمية خارج إطار المنظومة. ومن الأهمية بمكان التدليل على القيادة بالقدوة. ولذلك

السبب نؤمن بأن تحسين الحكم العالمي مهمة داخلية أولا لمنظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد يعرب بلدي عن رضاه البالغ عن النتائج المحققة في البرنامج التجريبي ''الأداء ككيان واحد''، المقرر أن يعقد مؤتمره الحكومي الدولي التالي في تشرين الثاني/نوفمبر في مونتيفيديو.

ولتلك الأسباب مجتمعة، ولالتزام أوروغواي في المقام الأول بقضية السلام وتعددية الأطراف، فإنها تسعى إلى شغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وذلك سيكون المرة الثانية لها فقط في غضون ٦٦ سنة، بعد أن خدمنا في فترة السنتين ١٩٦٥-١٩٦٦.

ختاما، يشكل توطيد أركان تعددية الأطراف أحد أهم المهام الدولية الحافلة بالتحديات. وإن الأزمات المتعددة الجارية تتطلب استجابة فورية وإجراءات آنية. ويتطلب ظهور محافل غير رسمية جديدة ذات عدد محدود من الأعضاء ولكن ذات تأثير متعاظم في مجال الحكم الدولي، بذل جهد تعاوني إضافي لتعزيز دور الأمم المتحدة باعتبارها محفل المناقشة السياسية الذي تتمكن فيه جميع الدول من المشاركة في صنع القرار.

المطلوب بذل جهد دائب لإقران الفعالية بالشرعية – وهو تحد ما فتئ يكتسي أهمية أكبر مع ترسخ العولمة. إننا نحتاج إلى أمم متحدة جديدة للقرن الحادي والعشرين. وقد انقضى العقد الأول من القرن فعلا. والتاريخ سيحكم بقسوة على الذين يعجزون عن التكيف مع تحدياته، وإن عواقب الفشل مُرّة. وإننا، في الأمم المتحدة، مسؤولون عن تقديم الإجابات المناسبة للمجتمع الدولي. والوقت لم ينفد بعد.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أشكر نائب رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد دانيلو أستوري، نائب رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية، من المنصة

خطاب السيدة آجا إساتو انجي – سايدي، نائبة رئيس جمهورية غامبيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب تلقيه نائبة رئيس جمهورية غامبيا.

اصطحبت السيدة آجا إساتو انجي – سايدي، نائبة رئيس جمهورية غامبيا، إلى المنصة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): من دواعي سروري العظيم أن أرحب بفخامة السيدة آجا إساتو انجي – سايدي، نائبة رئيس جمهورية غامبيا، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيدة انجي – سايدي (غامبيا) (تكلمت بالإنكليزية): نحمد الله العلي العظيم على جعل تجمع قادة العالم ممكنا مرة أخرى. اسمحوا لي بأن أعرب عن تهنئتنا الحارة للسيد النصر بمناسبة انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. إن قدرته القيادية المعروفة وكفاءته سنحتاج إليهما بالتأكيد عندما نتصدى بصورة جماعية لبعض من تحديات عصرنا الثقيلة. ووفدي يعتبر انتخابه دليلا أيضا على الالتزام القوي لدولة قطر الشقيقة في إقامة نظام عالمي عادل مستقر. وإننا نتعهد بتقديم دعمنا التام له في اضطلاعه بولايته.

أما سلفه، السيد جوزيف ديس، من سويسرا، فيستحق بدوره الثناء منا على العمل الرائع الذي أنجزه في رئاسة الجمعية العامة. نتمنى له الخير في مساعيه المستقبلية. ونهنئ كذلك الأمين العام بان كي – مون بمناسبة تجديد ولايته ونتمنى له ولاية ثانية مثمرة. ويتعهد وفدي بتقديم كل الدعم الذي يلزمه عندما يساعد في التصدي للمسائل العزيزة

علينا، لا سيما تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وحل الصراعات في أفريقيا، من بين مسائل أخرى.

أُسست الأمم المتحدة كهيئة عالمية لغرض أولي هو صون السلم والأمن الدوليين. ولهذا السبب يعتبر الموضوع الرئيسي المختار لهذه الدورة للجمعية العامة – ”دور الوساطة في تسوية المنازعات بالطرق السلمية“ – موضوعا ملائما بصورة خاصة. ووفدي يؤمن إيمانا راسخا بدور الوساطة كآلية لحل الصراعات على الصعيدين الوطني والدولي على السواء. ويمكننا جميعا أن نتفق على أن الوساطة تتمخض عن نتائج. وذلك هو ما علمتنا إياه تجربتنا في غرب أفريقيا، الجزء الذي أعيش فيه من العالم. أمّا على الصعيد الوطني، مثلاً، فقد أنشأنا في غامبيا الآلية البديلة لتسوية المنازعات، من بين آلياتنا الأخرى القائمة، بهدف تسوية النزاعات بين شعوبنا ومؤسساتنا وفيما بينها.

وبالنسبة إلينا في أفريقيا، ما فتئ التوسط في الصراعات، لا سيما بغرض حلها ودياً، على الدوام جزءاً لا يتجزأ من تراثنا الثقافي الغني وقانوننا العرفي. ويجب أن نحيي تلك التقاليد العريقة التي كان يعتمدها أجدادنا لتسوية المنازعات. وقد أظهرت التجربة أيضاً أنه بوجود القيادة الإقليمية ودون الإقليمية القوية، فإن العديد من الصراعات الأهلية والسياسية والانتخابية المستعصية التي تحدق بأفريقيا وتصيبها ببلواها يمكن بالتأكيد حلها عن طريق الوساطة.

ومن الضروري أيضاً وجود الملكية الإقليمية لعمليات الوساطة. فعلى سبيل المثال، إن الصراعات الأخيرة التي وقعت في غينيا وغينيا – بيساو قد جرى حلها جميعاً عن طريق مزيج من التدخلات من جانب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة. لذلك، يجب دائماً أن نعطي الوساطة فرصة قبل اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها. ويجب أن يعطي المجتمع الدولي الأولوية للوساطة في أي صراع قبل أن يهدد بالغزو العسكري أو التدخل العسكري الفوري دون إعطاء الوساطة فرصة. إن تكلفة الوساطة أقل – وهذا ما نتفق جميعنا عليه – من التدخل العسكري الواسع النطاق، فنضطر مرة أخرى إلى معاودة البناء والإعمار من جديد.

وطوال العقد الماضي، استثمرت قيادات غرب أفريقيا، بالتعاون الوثيق مع المجتمع الدولي، في الكثير من الموارد المادية والبشرية للعمل سلمياً على إنهاء الصراعات التي أضرّت بتلك المنطقة. واليوم، تتمتع المنطقة بسلام نسبي، ولكن هذا لا يعني أن المفسدين تخلوا عن المحاولات الرامية إلى إخراج عملية السلام عن مسارها. يجب أن نكون يقظين في جميع الأوقات. فعلى سبيل المثال، إن شرور الاتجار بالمخدرات والقرصنة وتهريب السلع والأسلحة غير المشروعة كشفت عن رأسها القبيح في جميع أنحاء منطقتنا من غرب أفريقيا. وطبيعة ومدى هذه الجرائم يستدعيان اتخاذ إجراءات دولية سريعة للقضاء عليها في مهدها قبل أن يفوت الأوان.

كل هذه الجرائم يتغذى بعضها على بعض، وهي تزرع بذور الإرهاب والتخريب الاقتصادي، وبالتأكيد انهيار النظام الاجتماعي. لذلك، يجب علينا أن نجمع مواردنا في مجالات الكشف والمراقبة وإنفاذ القانون والمقاضاة من أجل حرمان الجناة من الملاذات الآمنة. وبغية القيام بذلك، يجب أن نعمل معاً ونتفق على إطار للتعاون، طبعاً بدعم من المجتمع الدولي. ونحن نتطلع إلى زيادة انخراط الأمم المتحدة في العمل مع القادة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لاجتثاث تلك التهديدات.

إن غامبيا ستكون على الدوام عاملاً للسلام من خلال الوساطة والدبلوماسية المكوكية في غرب أفريقيا وخارجها. ومثلما فعلنا في الماضي، سوف ندعم كل الجهود الرامية إلى الحل السلمي للصراعات والنزاعات داخل

منطقتنا. كما سنواصل الإسهام في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام حول العالم، مثلما سبق أن فعلنا.

وبوجود القيادة الأفريقية القوية، ما زلنا نشهد الحل الودي لكثير من الصراعات الأهلية التي تعصف بالقارة. والدرس الرئيسي في معظم هذه الحالات هو التدخل المبكر من جانب القادة الذين يتوسطون بين أصحاب المصلحة. وينبغي وضع القادة الإقليميين دائماً في طليعة جهود الوساطة.

لهذا السبب، نحيّي قيادة الاتحاد الأفريقي التي لا تعرف الكلل لإحلال السلام في السودان. ونحيّي كذلك قيادة السودان على اندفاعها في تنفيذ اتفاق السلام الشامل، الذي أدى إلى استقلال جنوب السودان. ويشجع وفدي الجانبين على الاستثمار في مستقبلهما المشترك من خلال التوصل إلى تسوية للمسائل العالقة عن طريق التفاوض.

واسمحوا لي أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأشجع إخواننا في غينيا والنيجر، بعد التحولات الديمقراطية الناجحة، على دفن الأحقاد والتحرك قدماً كشعبين متحدين. وينبغي لجميع أصحاب المصلحة مواصلة بذل جهود المصالحة الوطنية بجدية. لذلك، ندعو المجتمع الدولي إلى تقديم كل الدعم الذي يحتاجهما أثناء محاولة إحلال السلام والتنمية في بلديهما.

وكبلد نام، نضع نصب أعيننا، على غرار جميع الآخرين، العد التنازلي لعام ٢٠١٥، وهو العام الذي يشكل معلماً لنا جميعاً. فليس أمام غامبيا والمجتمع الدولي بأسره سوى بضع سنوات قبل معرفة عدد الأهداف الإنمائية للألفية التي حققناها. والواضح من جميع الاستعراضات، مع ذلك، أننا ماضون بالتأكيد على الطريق الصحيح لتحقيق بعض الأهداف الإنمائية للألفية، ولكننا لا نزال نكافح من أجل تحقيق الأهداف الأخرى. ونحن نعرف بلا شك، على سبيل المثال، أن العنصر الحاسم لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية في الموعد المحدد سيظل يتمثل في تلقّي الدعم والتعاون من الجهات الدولية المانحة. ولقد شرعنا للتو في تنفيذ برنامجنا الجديد لتحقيق النمو وتوفير فرص العمل على نحو متسارع، وهو خطتنا الإنمائية في غامبيا للأعوام ٢٠١٢-٢٠١٥، ونعتقد أنه سيحظى بالدعم الكبير من جميع شركائنا وأصدقائنا في التنمية.

ولا يخفى أن الأزمة الاقتصادية والمالية المستمرة، التي تزداد سوءاً بفعل تقلبات السوق، أخذت تتعرض لخسائر فادحة في المكاسب الاقتصادية الضئيلة لاقتصاداتنا الهشة. ونظراً لوضعنا كأقل البلدان نمواً، ولمواطن الضعف التي ما زلنا نواجهها، من الملحّ علينا جميعاً أن ندعم تنفيذ برنامج عمل اسطنبول. ويجب ألاّ نسمح له بأن يلقى مصير الذي سبقه، والذي عانى من ضعف التنفيذ.

ويحدونا الأمل أن يفعل شركاؤنا في الشمال كل ما في وسعهم لدعم تعزيز قدراتنا الإنتاجية. وندعو أيضاً الاقتصادات الناشئة في الجنوب إلى تعزيز تعاونها معنا بالسبل التي تعطي معنىً حقيقياً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ووفد بلدي على استعداد في جميع الأوقات لإقامة شراكات مفيدة بين بلدان الشمال والجنوب بغية تحقيق الأمن الغذائي لشعوبنا، والتصدي للبطالة بين الشباب من خلال التعليم وتنمية المهارات، وتعزيز جودة وتغطية أنظمتنا لإيصال الرعاية الصحية.

بالإضافة إلى ذلك، يتعين علينا إعادة النظر في مختلف البرامج والاستراتيجيات التي اعتمدتها منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة وغيرها من المنتديات العالمية، بغية تلبية احتياجات الأمن الغذائي للبلدان النامية بصورة شاملة. ويجب وضع المزارع الذي يعمل على نطاق صغير – بما في ذلك الإناث منهم – في قلب الثورة الخضراء الجديدة.

ولا يزال أثر تغير المناخ يشكل تحدياً كبيراً لنا جميعاً. والحلول الآيلة إلى عكس الآثار السلبية الناجمة عن تغير المناخ من خلال مبادرات التكيف والتخفيف من حدته معروفة جيداً. وتتمثل مشكلتنا اليوم في رفض أكبر الملوثين تحمّل مسؤولياتهم عن عكس الاتجاهات السلبية لتغير المناخ الناجمة عن نشاط الإنسان. ولا يسعنا أن نظل نعيش حالة إنكار لفترة طويلة. فالحقائق العلمية مؤكدة وهي موجودة ليراها الجميع، والحلول واضحة جداً، لذا دعونا نحتضنها من خلال الوفاء بالتزاماتنا الدولية.

إن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢ (ريو+٢٠) ينبغي أن يتمحور حول تنفيذ الالتزامات وعدم التنصل منها. وينبغي أن يتمحور أيضاً حول الإعلان عن المبادرات القابلة للتطبيق وليس حول إعادة تغليف الالتزامات السابقة التي لم يتم الوفاء بها. وينبغي لمؤتمر ريو+٢٠ أن يتمحور في نهاية المطاف حول الالتزامات الملزمة. فلنترك لأطفالنا وأطفالهم أرضاً قادرة على البقاء، وعالماً أفضل لهم.

ويود وفدي أن يهنئ وفد ليبيا، ولا سيما قيادة المجلس الوطني الانتقالي، على الثبات في سعيهما لإنقاذ ليبيا وأخذها بعيداً عن حافة الهاوية. لدينا ثقة في تلك القيادة ومقتنعون بأنها ستجري الإصلاحات الضرورية التي ناضل الشعب الليبي ببسالة من أجلها. وإذ تشرع ليبيا في مهمة حاسمة لإعادة البناء والمصالحة وبناء الأمة، نود – باعتبارنا أول دولة أفريقية تعلن رسميا اعترافها ودعمها للمجلس الوطني الانتقالي – أن نؤكد للقيادة الليبية تعاوننا وتضامننا الكاملين في جميع الأوقات.

تتطلب الصراعات، الأخيرة والطويلة الأمد على حد سواء، في منطقة الشرق الأوسط بذل جهود وساطة جديدة وصادقة بهدف تحقيق الاستقرار في المنطقة بشكل نهائي. إن التغيير غير المنظم الذي يجتاح المنطقة يشكل مصدر قلق حيث حطمت سبل العيش ودمرت الصناعات مثل السياحة، مما يوجد المزيد من البطالة ويرسخ الفقر المتوطن. وفي ما يتعلق بالربيع العربي، يؤيد وفدي تأييدا كاملا ويحيي بهذا الدور القيادي الذي تضطلع به جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي ومجلس التعاون الخليجي في إيجاد حل سلمي لهذه الصراعات من خلال الدبلوماسية والوساطة والإخوة.

وفي السياق نفسه، نشيد بالدور الذي اضطلع به الاتحاد الأفريقي في وضع حد لبعض الصراعات الأكثر عنفا في تاريخ البشرية في القارة الأفريقية من خلال الوساطة وفي بعض الحالات عن طريق التدخل العسكري كملاذ أخير. لقد استخدمنا رؤساء دول سابقين كوسطاء في أفريقيا ومجالس الحكماء، وأثبتت بعض هذه الجهود أنها ناجحة جدا.

إن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي واحد من أصعب الصراعات في عصرنا. والحقيقة المحزنة هي أنه لا يزال يجري تجاهل العديد من قرارات الأمم المتحدة. ويتواصل دون هوادة القتل اليومي والعقاب الجماعي والإذلال للفلسطينيين. أصبح الحرمان من المساعدة الإنسانية والإمدادات الطبية الأساسية ومواد البناء للفلسطينيين هو القاعدة. ولهذا السبب، فإن وفدي لا يؤيد فحسب دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة ضمن حدود عام ١٩٦٧، بل ويعترف بها. إن قيام دولة فلسطينية مستقلة تتمتع بكامل الحقوق والامتيازات شأن أي دولة أخرى تأخر لوقت طويل. هذا هو الضامن الوحيد للسلام الدائم في تلك المنطقة.

إن الدين الإسلامي، وهو مرادف للسلام، يساء فهمه ويتعرض للتشويه في بعض الدوائر. نحن ندين أولئك الذين يحولون أنفسهم إلى انتحاريين لقتل الأبرياء أو ممارسة سلوك لا إنساني باسم الإسلام، تتنافى هذه الأعمال مع القيم

والتعاليم الإسلامية. على المسلمين والمسيحيين واليهود وشعوب العقائد الأخرى التعاون، لمرة واحدة، في مكافحة الإرهاب من جميع الأطياف. وعلينا أيضا أن نتحلى بالتسامح بل وباحترام كل منا للآخر، بغض النظر عن معتقداتنا، ونعيش جنبا إلى جنب في سلام ووئام كجنس بشري واحد وأسرة بشرية واحدة.

وفي حالة سوريا، ندعو المجتمع الدولي إلى تشجيع ودعم الحكومة والشعب السوري من أجل حل مشاكلهم الداخلية عن طريق الدبلوماسية والوسائل السلمية. ينبغي ألا يكون الفقر ذريعة للتغيير غير المنظم بوسائل العنف للحكومة في البلدان النامية.

إن الحاجة إلى إجراء حوار بناء لإيجاد حلول دائمة وفي الوقت المناسب للمشاكل العابرة للحدود الوطنية، حيثما وجدت، أكثر إلحاحا اليوم من أي وقت مضى. لنتجنب تأجيل البحث عن حل دائم للصراعات المستمرة منذ عقود في منطقة ناغورني كاراباخ. إن العمل بشعور أكبر من الاستعجال لمعالجة الصراع في ناغورني كاراباخ دون مزيد من التأخير مسؤولية تقع على عاتق المجتمع الدولي.

لا تزال التطورات في كوبا تبين للعالم وحشية الإبقاء على الحصار المستمر منذ عقود والمفروض على ذلك البلد الصديق. إن الحصار مظهر من مظاهر عدم التسامح مع حق الآخرين في نظام سياسي من اختيارهم. هناك اتفاق عالمي على أنه لا بد من وضع نهاية للحصار دون شروط مسبقة وأن تحل محله علاقات حسن الجوار والتسامح واحترام الحقوق المشروعة للكوبيين في أن يكون لهم نظام سياسي من اختيارهم. لذلك فإننا ندعو مرة أخرى الولايات المتحدة الأمريكية إلى رفع العقوبات والحظر المفروض على كوبا الآن.

وتستحق قضية تايوان المزيد من التمحيص من جانب المجتمع الدولي. لا تزال تايوان، التي يبلغ عدد سكانها ٢٣ مليون نسمة، تضطلع بدور فاعل وإيجابي على الساحة الدولية. وفي عالم على درجة عالية من التكامل والترابط، فإن كل القضايا تقريبا تتطلب المشاركة والتعاون الكاملين بين جميع الدول. إن جهود تايوان في تعزيز السلام، ولا سيما في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تستحق الثناء والتشجيع من جانب الجمعية العامة.

وعلى سبيل المثال، فقد انخرطت تايوان، على مدى السنوات الثلاث الماضية، مع البر الرئيسي للصين في حوار بشأن طائفة واسعة من المسائل بدءا من الزراعة والصحة إلى حقوق الملكية الفكرية والتعاون الاقتصادي والتجاري، من بين أمور أخرى. وعلاوة على ذلك، وجهت الدعوة إلى تايوان منذ عام ٢٠٠٩ من منظمة الصحة العالمية لحضور جمعية الصحة العالمية بصفة مراقب. وأنشأت هذه الممارسة والترتيبات ذات الصلة ما اصطلح على تسميته بنموذج جمعية الصحة العالمية، الذي يشكل سابقة مفيدة لزيادة مشاركة تايوان في منظومة الأمم المتحدة عموما.

وبالنظر إلى أن تايوان اليوم واحدة من القوى التكنولوجية والاقتصادية الرائدة في العالم، فإن مشاركتها في الشؤون العالمية وثيقة الصلة تماما، آخذين في الاعتبار القضايا العديدة التي نواجهها بشكل جماعي. علينا منحها المكانة التي تستحقها. إن قضايا من قبيل الكوارث الطبيعية والإرهاب وتغير المناخ والأوبئة والانهيارات المالية وقضايا كثيرة أخرى تتطلب إشراك كل عضو في المجتمع الدولي، بما في ذلك تايوان. لذلك فإننا نحث الأمم المتحدة على إيجاد طريقة مناسبة للسماح على الفور بالمشاركة المجدية لتايوان في الوكالات المتخصصة والآليات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما فيها منظمة الطيران المدني الدولي ومؤتمرات الأمم المتحدة المعنية بتغير المناخ.

ينبغي أن يكون الإصلاح مدرجا بشكل دائم على جدول أعمال جميع المنظمات الدولية. إن الإصلاحات التجميلية أو التعطيل المتعمد للإصلاحات التي طال انتظارها يقوض على نحو خطير فعالية استجابة المنظمات. وفي عام ٢٠٠٥، كما نذكر جميعا، قدمت الجمعية العامة مشروعا بالتدابير الإصلاحية، أدى إلى إجراء إصلاحات في إدارة الأمانة العامة، وإدارة الموارد البشرية، وإنشاء مجلس حقوق الإنسان، ولجنة بناء السلام وصياغة قواعد جديدة.

وأبدى الأمين العام آنذاك ملاحظة بأن أي إصلاح للأمم المتحدة لا يكتمل دون إصلاح مجلس الأمن. دعونا لا نخدع أنفسنا. إن مجلس الأمن بحاجة ماسة إلى إصلاحات شاملة. وثمة عنصر رئيسي في إصلاح المجلس هو النقصان الصارخ في تمثيل أفريقيا، على سبيل المثال، في جميع فئات عضويته. من الضروري بالتأكيد أن يكون لأفريقيا تمثيل كاف على نحو سليم، ولن نتخلى عما هو مطلب مشروع. والأمر المؤلم بدرجة أكبر هو أن المفاوضات تسير بخطى السلحفاة. ورغم أننا ندرك المواقف الأخرى، إلا أننا مقتنعون بأن المفاوضات يجب أن تتوصل إلى نتيجة عادلة. إن إصلاح مجلس الأمن تأخر لوقت طويل، ويقوض انعدامه مصداقية منظمتنا ومشروعية قرارات المجلس.

في الختام، يود وفدي أن نكرر ما قلناه من قبل. لا بد من أن يعترف إصلاح الأمم المتحدة بالحقائق الجغرافية السياسية للقارة الأفريقية وشعوبها. لم تعد أفريقيا مستعمرة لأي بلد ويجب أن تحترم وتعامل على هذا النحو. إن نظام حق النقض والنقص في التمثيل في مجلس الأمن أمر غير مقبول، ولم يعد يمكن التسامح معه ويتنافى في الواقع مع روح ونص المبادئ الأساسية للمساواة والإنصاف على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر نائب رئيس جمهورية غامبيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد آجا إيساتو نجي – سيدي، نائب رئيس جمهورية غامبيا، من المنصة

خطاب السيد إدوارد كيوانوكا سيكاندي، نائب رئيس جمهورية أوغندا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس وزراء جمهورية أوغندا.

اصطحب السيد إدوارد كيوانوكا سيكاندي، نائب رئيس جمهورية أوغندا، إلى المنصة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إدوارد كيوانوكا سيكاندي، نائب رئيس جمهورية أوغندا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد سيكاندي (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): تنضم أوغندا إلى الوفود الأخرى في تهنئة السيد النصر على انتخابه لرئاسة هذه الهيئة. ويثق وفدي في قدرته على توجيه مداولاتنا إلى خاتمة ناجحة. وأود أن أشيد بالسيد جوزيف ديس على قيادته الفعالة لأعمال الجمعية العامة خلال الدورة الماضية.

تغتنم أوغندا هذه الفرصة لتهنئة جنوب السودان حكومة وشعبا على تحقيق إقامة الدولة وانضمامه إلى الأمم المتحدة ليصبح العضو رقم ١٩٣. تهنئ أوغندا أيضا السيد بان كي مون على إعادة انتخابه لمنصب الأمين العام.

يأتي موضوع المناقشة العامة في هذه الدورة، ”دور الوساطة في تسوية النزاعات بالوسائل السلمية“، ملائما للغاية في ضوء حالات النزاع في مختلف أنحاء من العالم،

بما في ذلك أفريقيا. وإذا تحققت التسوية السلمية للتراعات على أرض الواقع، فإنها تنقذ الأرواح والممتلكات التي ستزهق وتضيع إذا تم استخدام القوة. إن التدخلات الاستراتيجية، مثل الوساطة ضرورية للتخفيف من حالات التراع وتجنب الأزمات التي تهدد الاستقرار لا للدول فحسب، وبل لمناطق بأسرها، وإحداث آثار سلبية على التنمية ومعيشة السكان. إن الوساطة أداة ضرورية وأساسية للحل السلمي للتراعات، حيث أنها تهدف إلى دعم الأطراف المتنازعة في عملية التفاوض على التفاهم أو الاتفاق.

لقد ظللت أوغندا تدعو باستمرار إلى تعزيز دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال منع حدوث التراعات وحلها. عندما تشارك هذه المنظمات في جهود الوساطة في التراعات، فهي تلعب دورا بالغ الأهمية في إحلال السلام والأمن المستدامين. وفي هذا الصدد، أيدت أوغندا وقدمت القرار ٢٨٣/٦٥ بشأن الوساطة كوسيلة لتسوية التراعات بالوسائل السلمية. يوفر هذا القرار أساسا لتعزيز جهود الوساطة المعيارية، وتعزيز أنشطة دعم الوساطة وتشجيع دور الدول الأعضاء.

وقد شاركت أوغندا في مختلف المبادرات الرامية إلى إحلال السلام في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي والقارة الأفريقية كلها. وشملت مشاركتنا المشاركة في عملية السلام في بوروندي، وفي المفاوضات، التي قادتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بشأن اتفاق السلام الشامل في السودان، التي توجت بولادة دولة جديدة في جنوب السودان، تشارك الآن بوصفها شريكا على قدم المساواة في مجتمع الدول.

في حالة الصومال، إضافة إلى مساهمتنا في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، تواصل أوغندا دعم المساعي التي تبذلها الحكومة الاتحادية الانتقالية الصومالية مع الجهات الفاعلة الأخرى من أجل تعزيز الحوار في إطار اتفاقي جيبوتي وكمبالا. ومن أجل توطيد المكاسب التي تحققت على أرض الواقع، يجب على الأمم المتحدة وبقية المجتمع الدولي أن يعجلا بتعزيز الدعم المقدم إلى الصومال من خلال بناء قدرات المؤسسات الاتحادية الانتقالية الصومالية، ونشر القوات الإضافية المأذون بها والبالغ عددها ٠٠٠ ٣، والموافقة على آلية تمويل موثوقة يمكن التنبؤ بها وأصول الطيران المطلوبة لبعثة الاتحاد الأفريقي، وتوفير مواد الإغاثة الإنسانية العاجلة والمساعدة على تلبية الاحتياجات الأساسية للشعب من خلال المشاريع ذات الأثر السريع في مجالات مثل الرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي.

وتخلص تجربتنا في مجال منع التراعات ووحلها في أفريقيا إلى أنه إذا كان لمثل هذه الجهود أن تنجح وتكون مستدامة، لا بد من أخذ عدة عوامل بالاعتبار. أولا، ينبغي أن تقود المنطقة مبادرات السلام، بدعم قوي من المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة. ثانيا، من المهم أحيانا إعطاء الأولوية في البداية للسلام قبل العدالة، من أجل تعزيز بناء الثقة بين الطرفين. ثالثا، لا بد من إنشاء آليات السلام والمصالحة، بما في ذلك الإدارات الانتقالية الشاملة، لتضميد الجراح الناجمة عن التراع. رابعا، ينبغي تأسيس برامج أو مشاريع الانتعاش وإعادة الإعمار لمرحلة ما بعد التراع بطريقة متزامنة لإثبات منافع السلام وفوائده.

تشكل الوساطة استثمارا مجديا.فهي أقل تكلفة بكثير من المهام الأخرى، مثل حفظ السلام أو فرض السلام. ومن حيث الفوائد، يمكن للوساطة الفعالة درء حروب لا ضرورة لها والعواقب المصاحبة لها، مثل الخسائر في الأرواح والممتلكات، ويمكنها المساهمة في بناء القدرات لإيجاد حلول محلية لفض التراع. يمكن أيضا أن يكون للثقة المتبادلة التي تنتج عادة عن الوساطة بين الطرفين دور فعال في تحقيق

ترتيبات سياسية شاملة وترتيبات أخرى في أعقاب إبرام اتفاقات السلام. وما أن تتحقق هذه الترتيبات، حتى يكون لها أثر إيجابي على توطيد السلام والأمن، فضلا عن استدامة إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد النزاع والانتعاش والتنمية.

تؤمن أوغندا بأنه يمكن معالجة الخلافات المحتملة بين البلدان وداخلها بشكل أفضل من خلال استخدام الحلول النابعة من الداخل. ولا تقدم المؤثرات الخارجية أو التدخلات بالضرورة حلولا مستدامة للنزاع. بل على العكس من ذلك، فهي تميل في بعض الأحيان إلى المساهمة في دورة الاتجاهات المزعزعة للاستقرار.

ولذا فمن المهم أن يأخذ تدخل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والجهات الفاعلة الأخرى في الاعتبار مصالح جميع الأطراف ومخاوفها. وبالتالي، هناك حاجة لإجراء تنسيق وثيق وإجراء تشاور وتبادل للمعلومات مع الأطراف المعنية. ويجب أن يستهدف دعم المجتمع الدولي مجالات متفقا عليها مع الأطراف المعنية. من المهم أيضا أن نؤكد على أنه عندما تنشأ حالات النزاع المحتملة ويصبح الدعم الخارجي ضروريا، على المجتمع الدولي أن يقدم في الوقت المناسب، استجابة كافية وقوية.

ومن الضروري أيضا بناء قدرات الوساطة لدى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وتعزيزها. وعلى وجه التحديد في حالة النزاعات في أفريقيا، إن حلنا المفضل هو التسوية السلمية من خلال الوساطة، لا التدخل العسكري. وفي حالة الأزمة الليبية، دعا الاتحاد الأفريقي المجلس الوطني الانتقالي إلى تشكيل حكومة انتقالية شاملة كما اقترحته خارطة الطريق التي وضعها الاتحاد الأفريقي لحل الصراع الليبي بالطرق السلمية.

وتود أوغندا أن تعرض قضية قوية على هذه الجمعية مؤداها أنه يجب أن تُعطى أفريقيا فرصة لحل منازعاتها. فأفريقيا لديها إرادة سياسية قوية لحل منازعاتها، وأي تدخلات ينبغي أن تهدف إلى دعم المبادرات الأفريقية الرامية إلى إيجاد حلول سلمية. ومن هنا، من الحتمي أن يقر شركاؤنا بالآليات القائمة لحل المنازعات في الأجهزة الإقليمية في أفريقيا. وأهيب أيضاً بالأمم المتحدة أن تدعم أفريقيا دعماً كاملاً في ذلك الصدد.

وعلاوة على ذلك، لا بد من أن يُقدر دور المرأة في الوساطة حق قدره ويتعزز. لقد بينت التجربة أن المرأة بوسعها أن تُسهم بجهود كثيرة ترمي إلى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب الصراعات وحلها. ومن هذا المنطلق، من الحيوي أن يزداد إشراك المرأة في جهود الوساطة وعملياتها.

أما فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية الإسرائيلية، فما فتئت أوغندا تحض إسرائيل والأطراف الفلسطينية على حشد الشجاعة اللازمة للتفاوض والتوصل إلى تسوية سلمية ترتكز على حل الدولتين، أي دولة إسرائيل ودولة فلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وداخل حدود آمنة. ونحض الطرفين كليهما على استئناف المفاوضات بسرعة للتوصل إلى حل الدولتين الذي يكفل إحلال السلام الدائم.

وينبغي للنتيجة التي تسفر عنها هذه المناقشة أن تشمل أعمالا عملية وواقعية للتصدي لبعض التحديات المتعلقة بالوساطة. هذه التحديات تشمل على سبيل المثال لا الحصر، مسائل تتعلق بتوفر الموارد اللازمة بصورة كافية، وإمكانية التنبؤ بالحصول عليها، وبناء القدرات على الصُعد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية، ومشاركة المرأة وتعزيز التنسيق والتعاون في جهود وعمليات الوساطة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة أشكر نائب رئيس جمهورية أوغندا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد إدوارد كيوانو كا سيكاندي، نائب رئيس جمهورية أوغندا من المنصة

خطاب صاحب السمو الملكي الأمير الحاج المهتدي بالله، ولي عهد بروني دار السلام

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): ستستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب ولي عهد بروني دار السلام.

اصطُحب صاحب السمو الملكي الأمير الحاج المهتدي بالله، ولي عهد بروني دار السلام إلى المنصة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): يسعدني أيما سعادة أن أرحب بصاحب السمو الملكي الأمير الحاج المهتدي بالله، ولي عهد بروني دار السلام، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الأمير الحاج المهتدي بالله (بروني دار السلام) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن صاحب الجلالة وشعب بروني دار السلام، أود أن أهنئ رئيسنا الجديد، سعادة ناصر عبد العزيز الناصر. إنها ليست تهاني شخصية فحسب. إذ نهنئ بلده قطر، زميلنا العضو في الأمم المتحدة. ونقدر تقديراً كبيراً جهوده الهامة لتعزيز الحوار والتشاور والوساطة في العديد من الحالات الصعبة، في منطقته وخارجها. وهكذا نشكر الرئيس بوصفه ممثل ذلك البلد، ونرحب به ترحيباً حاراً في الجمعية العامة بوصفه ممثل لنا جميعاً.

ونود أيضاً أن نعرب عن تقديرنا لسلفه معالي السيد جوزيف ديس. لقد شهدت فترة ولايته مساهمة أخرى تبعث على إعجاب الأمم المتحدة، وذلك في التصدي للتحديات الدولية الكبيرة التي يواجهها الأعضاء في العقد الأول من هذا القرن.

لقد بدأ بعض من العمل هنا، في هذا المبنى، وبجهودنا لإصلاح مجلس الأمن وتنشيط أعمال الجمعية العامة. أما الجهود الأخرى فقد تناولت عالمنا بشكل عام والمواجهة بين النمو الاقتصادي الجوهري والحقائق البيئية الحرجة التي تواجهه. ولا يزال البعض الآخر منها يرمي مباشرة إلى الشعوب التي نمثلها. وتطرقت تلك الجهود إلى صحتها وأمنها الغذائي؛ ونظرت في مركزها الشخصي والقانوني، سواءً في الوطن أو كأعضاء في مجتمعات المهاجرين؛ ودرست نُظم الحكم التي تعيش في ظلها.

وهذا سجل أنيق، ونشكر الرئيس الذي انتهت فترة ولايته على قيادته لأعمالنا. وخلال فترة عمله حظي بقدر كبير من المساعدة من الأمين العام بان كي – مون. ونتمنى للأمين العام أطيب التمنيات في العام المقبل. ونرحب بإعادة تعيينه، ونشارك الزملاء الأعضاء الإعراب عن الشكر لموظفيه ومتطوعي الأمم المتحدة، وحفظة السلام ووكالات الأمم المتحدة على كل جهودها التي تقوم بها في حالات عديدة اتسمت بصعوبة شديدة.

إنه بفضل عملهم تم حسم أطول الحالات منها وأكثرها تعقيداً هذا العام. ونتيجة لذلك نضيف كلمات ترحيبية بجنوب السودان حكومة وشعبا بوصفها عضواً جديداً في الأمم المتحدة. ونشيد أيضاً بجميع الأطراف لمشاركتها في عملية الحوار والتفاوض والتوصل إلى حل نهائي. وفي الوقت نفسه، نتمنى مخلصين أن يتم الإعراب قريبا عن نفس المشاعر للأطراف المنخرطة مباشرة في الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل منصف وعادل للحالة في فلسطين، أي حل يرتكز على الدولتين.

لقد طَلب إلينا رئيس الجمعية العامة أن ننظر إلى دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وللقيام بذلك، فإننا نتبع توجيهات جلالة السلطان في خطابه في الجمعية العامة في ١٩٨٤، عندما حظينا بشرف العضوية في هذه المنظمة العظيمة. وباختصار، فقد ألزمتنا العضوية

بالاحترام المتبادل للسلامة الإقليمية ومبادئ الحوار والتفاوض في المنازعات، بغض النظر عن طول العملية والعناصر المحبطة فيها.

وما زلنا نتمسك بذلك المبدأ. ونقدم كل ما بوسعنا تقديمه من مساعدة عملية، كلما طُلب منا ذلك. ونفعل ذلك مباشرة، ومن خلال جهود حفظ السلام وجهود الرصد، وبصورة غير مباشرة، من خلال المساهمات المالية التي تقدم بصورة ثنائية إلى هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة والهيئات الإقليمية. وبهذه الطرق نسعى إلى التقيد بالالتزامات التي تعهدنا بها في مناقشتنا الأولى في الجمعية العامة.

ومع ذلك، نقر بصورة متزايدة بأن هذه الالتزامات قُطعت على مر ربع قرن من الزمن. إن فترة خمسة وعشرين عاماً في التعريف العام لجيل في حياة البشر، يعني أن جيلا جديداً ينتقل حالياً إلى مراكز السلطة، وخلفه جيلٌ آخر في طريقه إلى مرحلة النضج. وليس لديه أي ذاكرة شخصية للحالة العالمية التي رسمت السياسة الدولية في حُقبة الحرب الباردة. على الرغم من أنه من الطبيعي أن الجيلين لا يزالان يتأثران بصورة بتلك الأوقات وكذلك القادة الذين أوصلوا هذين الجيلين إلى هذه النقطة؛ وهناك أيضاً أجيال جديدة، يرسم لها القرن الجديد الشؤون العالمية.

وفي بياننا أمام الجمعية العامة قبل ثلاث سنوات (انظر A/63/PV.10)، أوجزنا نهجنا إزاء هذا الأمر، بأن حددنا بصورة واسعة ما يعتبر الآن من تحديات هذا القرن الجديد، والبعض يتضمن الأمن بجميع أشكاله – السياسي والمادي والاقتصادي. أما البعض الآخر فيتطرق إلى البيئة الطبيعية وأثار تغير المناخ. والبعض الآخر يثير التساؤلات حول التنمية المستدامة والعديد من التحديات الناشئة من مفهوم الحكم الرشيد، على الصعيد الوطني، وفي المنظمات العالمية، من قبيل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي ومجموعة العشرين وحتى في الأمم المتحدة نفسها. ونحن نقدم دعمنا الكامل للمؤسسات العظيمة التي ننتمي إلى عضويتها وسنواصل القيام بذلك.

لكن حكومتنا شددت على أمر واحد طوال هذا العام في جميع المحافل الدولية التي شرفنا بحضورها. وهو لا يمثل تغييرا في نهجنا العام؛ بل يمثل تركيزا خاصا. وهو يعني أننا نحاول بصورة متزايدة تحديد التحديات من منظور إنساني أساسي، لأننا نرى أن هذا التركيز يرتبط مباشرة بالموضوع الحكيم الذي اقترحه الرئيس لهذه المناقشة.

ونقر باحترام عميق بأن الوساطة الناجحة كانت دائما هدفا منشودا للأمم المتحدة، وندعم بقوة هذا المثل الأعلى. غير أننا نؤكد، في الوقت نفسه، أن أي وساطة لا يمكن أن تنجح ما لم تكن هناك أرضية مشتركة بين الأطراف المعنية.

وما يشغلنا هو أن ديناميات القرن الحادي والعشرين يُحتمل أن تستبعد الكثيرين من هذه الأرضية المشتركة. وستصبح مجالا حكرا على قوى معولمة كبيرة وغير مرئية، سواء في السوق أو في مكان العمل أو في عالم المحافل الكبرى لصنع القرار. وقد يكون ذلك التطور حاسما بدرجة تقوض أي أرضية مشتركة.

ونعتقد أنه لن يتسنى إيجاد هذه الأرضية المشتركة إلا بمعرفة الناس العاديين، بوصفهم أفرادا وفي داخل أسرهم ومجتمعاتهم المحلية، والذين يشعرون بأنهم يشغلون حقا تلك الأرضية المشتركة. وبالنسبة لهم، فإن الأمن السياسي يكمن في مبادئ الدبلوماسية بين جميع الدول، ولا سيما احترام تقاليد وقيم ومعتقدات وأساليب حياة كل منها. والأمن المادي يعني سيادة القانون. والأمن الاقتصادي هو توفير المأكل والوظيفة وتقديم أفضل دعم ممكن للصحة والتعليم والشيخوخة.

وفي جميع هذه الجهود، نشعر بأن الأمم المتحدة توجهنا جيدا، وذلك في المقام الأول من خلال التشجيع الذي تقدمه من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية والثقة في المستقبل التي توفرها لجميع الناس. ونعتقد أن ذلك سيقودنا نحو الأرضية المشتركة التي نحاول اكتشافها. وسيتم الوصول إليها عندما يجري تقاسمها بين أقوى الدول الصناعية وأصغر المجتمعات الجزرية المهددة. والبحث عن أرضية مشتركة هو المهمة الهائلة للأجيال الحالية والمقبلة على السواء. ونعتقد أن الوساطة لا يمكن أن تنجح في أداء الدور المقترح في موضوع الرئيس إلا عندما نصل إلى هذه الأرضية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر ولي عهد بروني دار السلام على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب صاحب السمو الملكي الأمير الحاج المهتدي بالله، ولي عهد بروني دار السلام، من المنصة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيد هور نامهونغ، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتعاون الدولي في مملكة كمبوديا.

السيد هور (كمبوديا) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن خالص التهنئة لسعادة السيد ناصر عبد العزيز النصر على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. ونحن على ثقة بأن مداولاتنا ستتكلل بالنجاح في ظل قيادته القديرة.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ بحرارة معالي السيد بان كي – مون على اختيار الجمعية العامة له بالإجماع لشغل منصب الأمين العام لفترة ولاية ثانية. وحكومة كمبوديا الملكية تنوه بإعجاب كبير بقيادته المتميزة وجهوده الدؤوبة للتغلب على التحديات العالمية الراهنة الكثيرة.

وكمبوديا ترحب بحرارة بجمهورية جنوب السودان بصفتها عضوا جديدا في الأمم المتحدة. وسنستمر في إرسال المزيد من حفظة السلام في إطار عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للمساعدة في الأنشطة الإنسانية وفي إزالة الألغام في هذه الدولة الجديدة الصديقة.

إننا نعيش في عالم مترابط تزداد فيه تحديات عالمية، مثل الأزمات الاقتصادية والمالية وتغير المناخ وأمن الطاقة والغذاء والإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل وغيرها، تعقيدا ولا تزال تخيم بشبحها على العالم بأسره.

فالاقتصاد العالمي لا يزال هشا بدرجة ما وهناك العديد من المخاطر والتحديات أمام خروجه من الأزمة بشكل دائم. وتباطأ نمو الاقتصاد العالمي في عام ٢٠١١ والاقتصاد العالمي يواجه حاليا ثلاثة تحديات رئيسية: الديون السيادية والنمو البطيء وعدم الاستقرار الاجتماعي.

ومشكلة البطالة حادة للغاية في الاقتصادات المتقدمة والتضخم آخذ في الظهور في الاقتصادات النامية. وتسبب ذلك في حالة من الفوضى في أجزاء كثيرة من العالم، حيث أضعف استمرار عدم الاستقرار في القطاع المالي، خصوصا في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو، التجارة العالمية. ويؤثر ذلك على الصادرات، ولا سيما صادرات البلدان النامية. ومن ثم، يجب تنفيذ طائفة واسعة من الاستجابات على مستوى السياسة العامة والإصلاحات التي تأخرت كثيرا لتسريع النمو وإخراج الاقتصاد العالمي من الأزمة.

وأكدت الأزمة مجددا على أهمية الإصلاح في الحوكمة الاقتصادية والمالية العالمية، بما في ذلك تعزيز الدور المؤسسي لصندوق النقد الدولي.

لقد أصبحت آسيا شريكا أساسيا في الاقتصاد العالمي وأخذت زمام المبادرة في النهوض بالانتعاش الاقتصادي العالمي. وعلى سبيل المثال، فإن اقتصاد كمبوديا ينمو. فبعد

التراجع المسجل في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، يُنتظر تسجيل معدل نمو قدره ٨,٧ في المائة في هذا العام. وفي ظل وجود اقتصادات قوية ومتينة، فإن شرق آسيا ورابطة أمم جنوب شرق آسيا في وضع جيد لتحمل مسؤولياتها والإسهام في التصدي للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية.

على الرغم من تحقيق بعض النجاحات الهامة في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، فإن معظم البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، ستستمر في مواجهة عقبات ضخمة كثيرة على طريق بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

وأدى استمرار عدم الاستقرار الاقتصادي والمالي في العالم المتقدم النمو إلى تفاقم عدم اليقين في تمويل مشاريع التنمية في البلدان الفقيرة. واستمرار ارتفاع أسعار زيت الوقود يضغط على جميع الجوانب الاقتصادية للبلدان النامية. والحالة المتدهورة للأمن الغذائي تعوق التقدم في الحد من سوء التغذية ووفيات الأطفال. وعبء سداد الديون يشكل تحديا رئيسيا آخر لأقل البلدان نموا في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي مواجهة هذه التحديات الهائلة، لا يزال الحد من الفقر الأولوية العالمية الأولى والقصوى. وهو يتطلب تحقيق نمو اقتصادي مطرد وإتباع سياسات تراعي مصالح الفقراء بقدر أكبر.

وفي سياق الجهود العالمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، أُدرجت كمبوديا ضمن ٢٠ بلدا تحرز أكبر تقدم مؤكد في تحقيق هذه الأهداف. وفي العام الماضي، منحت لجنة جوائز الأهداف الإنمائية للألفية في نيويورك جائزة الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠ لكمبوديها لما أحرزته من تقدم ممتاز في سبيل بلوغ الهدف ٦.

لا شك في أن تغير المناخ، بما له من آثار مدمرة على العالم بأسره، بات تهديدا مستمرا لوجودنا. لقد أصبح الجفاف والفيضانات أكثر تواترا وحدة في العديد من مناطق العالم، مما يؤثر على ملايين الناس. ويمثل الجفاف الرهيب الذي يضرب حاليا منطقة القرن الأفريقي مأساة أخرى مؤلمة للغاية سببها الاحترار العالمي. إن التهديد المتمثل في تغير المناخ واقع ويشكل تحديا كبيرا للمجتمع الدولي.

من المؤسف أن العديد من الوعود التي قطعت خلال اجتماعي مؤتمري الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ اللذين عقدا في كوبنهاغن وكانكون، لمساعدة البلدان النامية على مواجهة تغير المناخ، أم تنفذ بعد بصورة مناسبة. الآن، والعالم يواجه المزيد من الاضطرابات المالية، علينا ألا ننسى بأن الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ لا يمكن أن تنتظر. فتغير المناخ يتزايد كل يوم متسببا في كوارث طبيعية أكثر تواترا. وتأمل الدول النامية في الحصول على الدعم في الوقت المناسب لجهودها لمعالجة آثار تغير المناخ والتكيف معها والتخفيف منها واستحداث طاقة نظيفة. وتدعو العالم المتقدم النمو إلى الوفاء بالتزاماته التي تعهد بها في مؤتمري كوبنهاغن وكانكون.

يجب ألا يصبح المؤتمر السابع عشر للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر في ديربان في جنوب أفريقيا، وهما آخر، بل مكانا نعبّر فيه عن عزمنا الجماعي على تقاسم المسؤولية وتحقيق إنجاز حقيقي في مواجهة تغير المناخ. ورغم العقبات المتبقية للتوصل إلى اتفاق ملزم، تأمل كمبوديا في أن يمدد بروتوكول كيوتو الذي سينتهي العام المقبل، خلال مؤتمر ديربان.

إن كمبوديا، من جانبها، قد أطلقت بنجاح مبادرتها المسماة ”تحالف كمبوديا بشأن تغير المناخ“، في ٢٠٠٩، بهدف تعزيز مؤسساتنا الوطنية لمواجهة مخاطر تغير المناخ. كما تنفذ كمبوديا العديد من المشاريع في إطار برنامج الأمم

المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، وفي الوقت نفسه، تعزز بنشاط تدابير التكيف والتخفيف من خلال مشروعنا لتعزيز ممارسات سهلة التكيف مع المناخ في مجال إدارة مياه والقطاع الزراعي في المناطق الريفية في كمبوديا.

يبقى الأمن الغذائي وأمن الطاقة مسألتين هامتين تثيران القلق على الصعيد العالمي. ورغم أن الارتفاع الأخير في تكاليف الطاقة قد خفت حدته، فإن سعر زيت الوقود قد ظل متقلبا للغاية. إن ارتفاع أسعار الوقود يمثل عبئا كبيرا على البلدان الفقيرة، التي تنقصها الموارد المالية والخبرات لتطوير مصادر بديلة وموارد طاقة نظيفة. وبما أن العالم يعتمد اعتمادا كبيرا على زيت الوقود، فعلينا أن نعمل بشكل متضافر لمنع المضاربة الجامحة وتقلب الأسعار، اللذين لهما آثار مدمرة على جهود البلدان النامية للحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وربما يكون الوقت قد حان للنظر في إنشاء جهاز عالمي يضم أهم منتجي ومستهلكي زيوت الوقود في العالم بغية ضمان سقف معقول للأسعار. وينبغي ألا يكون العالم تحت رحمة منتجي النفط.

يتمثل النهج الأكثر شمولية لمعالجة أمن الطاقة في نقل التكنولوجيا والمعرفة في هذا المجال لمساعدة الدول النامية على استغلال المصادر البديلة للطاقة. وتقليص الاعتماد على الوقود الأحفوري سوف يساهم أيضا بشكل كبير في إبطاء وتيرة الاحترار العالمي وتغير المناخ، وفي الوقت نفسه، تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة المضرة الناتجة عن حرق الوقود.

ومن جهة أخرى، يرتبط أمن الطاقة ارتباطا وثيقا بالأمن الغذائي. لم يتسبب ارتفاع أسعار الوقود في السنوات الأخيرة في ارتفاع أسعار المواد الغذائية فحسب، بل أيضا في تخفيض الأراضي المخصصة للزراعة، من خلال التحول إلى إنتاج الطاقة الأحيائية. ويتعين اتباع نهج متوازن لمعالجة هذه المشكلة المزدوجة. وانعدام الأمن الغذائي يتسبب فيه أيضا، بل يفاقمه، الانهيار المالي والاقتصادي وتزايد عدد سكان العالم.

إن عدد الذين يعانون سوء التغذية في العالم ما زال عاليا، وهذا أمر مرفوض. سيؤدي النمو السكاني العالمي حتما إلى زيادة الطلب على الطاقة والمواد الغذائية.

تبذل كمبوديا، من جهتها، قصارى جهدها لتساهم في الأمن الغذائي العالمي من خلال تكثيف إنتاج الأرز باعتباره أولوية قصوى للسياسة الحكومية. سيكون المزيد من الأرز متاحا للتصدير. وكمبوديا تسعى أيضا إلى تأسيس جمعية لمصدري الأرز في إطار استراتيجية التعاون الاقتصادي بين أيياوادي وتشاو فرايا وميكونغ، التي تضم خمسة بلدان مصدرة في جنوب شرق آسيا: كمبوديا ولاووس وميانمار وتايلند وفييت نام. وستساهم الجمعية في استقرار سوق الأغذية ومنع المضاربة في أسعار الأغذية.

(تكلم بالفرنسية)

فيما يخص السلم والأمن العالميين، فإن أحد أكبر التهديدات للبشرية اليوم هو الإرهاب. ورغم الجهود الكبيرة التي بذلها المجتمع الدولي لمنع ومكافحة أعمال الإرهاب، ما زالت هذه الأعمال تقع يوميا تقريبا في كل مكان من العالم. ولم يستثن الإرهاب أي بلد. وتضم شبكاته نسيجا واسعا من الأنشطة الإجرامية المترابطة فيما بينها، بما في ذلك غسل الأموال والاتجار في الأسلحة والجريمة المنظمة.

لذلك نرى أن الوقت قد حان للنظر فيما إذا كانت تدابير مكافحة الإرهاب التي اعتمدت حتى الآن كافية. تساند كمبوديا كليا جهود الأمم المتحدة لإقامة تحالف عالمي لمكافحة الإرهاب. وفي ذلك السياق، ترى كمبوديا بأن هناك حاجة ملحة لوضع اللمسات الأخيرة على مشروع اتفاقية عالمية لمكافحة الإرهاب، الذي نوقش لسنوات عديدة

داخل المنظمة. واعتماد تلك الاتفاقية سيعزز ويوسع الأطر القانونية لمكافحة تلك الجرائم ضد الإنسانية.

حقق المجتمع الدولي فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل تقدما ملحوظا في السنوات الأخيرة، في مجالي تحديد الأسلحة ونزع السلاح. كمبوديا ترحب بتوقيع المعاهدة الجديدة المتعلقة بخفض الأسلحة الاستراتيجية، الموقعة بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية في العام الماضي، والتي قدمت إسهاما كبيرا في اتجاه التخلص من أسلحة الدمار الشامل. لكن مخزونات الأسلحة النووية الموجودة تظل تهديدا خطيرا للإنسانية. تطلب كمبوديا من الدول التي لم توقع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، القيام بذلك في أسرع وقت ممكن، لأننا نتشاطر جميعا مسؤولية ضمان عالم أكثر أمنا للجميع.

وفي هذا السياق، شاركت كمبوديا لعدة سنوات في عمليات إزالة الألغام في جنوب السودان ولبنان وغيرها من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما في ذلك تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى.

يظل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني أحد الصراعات الأطول والأكثر تقلبا في الشرق الأوسط. تدعو كمبوديا الطرفين إلى إظهار الإرادة السياسية لتجاوز عدائهما المتبادل، بغية تهيئة جو يؤدي إلى استئناف مفاوضات السلام، لمصلحة الفلسطينيين والإسرائيليين.

كمبوديا ساندت على الدوام إقامة دولة فلسطينية في حدودها لعام ١٩٦٧. وبتلك الروح، تدعم كمبوديا حق فلسطين في أن تصبح عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة، خلال دورة الجمعية العامة هذه. علاوة على ذلك، يجب أن يتم الاعتراف بأنه لا يمكن لا للفلسطينيين ولا للإسرائيليين العيش في أي مكان آخر. لذلك سيكون من الأفضل كثيرا أن يتمكن الشعبان من العيش جنبا إلى جنب في سلام وحسن جوار. كمبوديا لا ترى أي حل آخر لهذه القضية.

لقد طال الحصار على كوبا أكثر مما ينبغي. أما اليوم فهو يشكل مفارقة تاريخية وظلما جسيما في حق الشعب الكوبي الذي كان أول من عانى منه. وبناء على ذلك، تكرر كمبوديا نداءها لرفع الحصار الذي لم يحقق للشعب الكوبي سوى المعاناة. وقد حان الوقت لإنهاء الجزاءات ولوضع حد للمحنة الطويلة التي اجتازها الشعب الكوبي.

ونظرا للتغيرات التي يمر بها العالم المعاصر والتحديات المتعددة التي تنشأ عنها، ينبغي إصلاح الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة لكي تتصدى للمشاكل التي نواجهها حاليا. وتعتقد كمبوديا أن ذلك الإصلاح ينبغي أن يكون شاملا. وإذا لم نتمكن حاليا من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن إصلاح مجلس الأمن، فربما ينبغي لنا أن نمضي قدما بإصلاح الجمعية العامة، بحيث نمنحها المزيد من السلطات لتمكينها من أداء دور مجد أكثر في التصدي لتحديات عصرنا الكبرى، بوصفها الهيئة الديمقراطية الأكثر تمثيلا في الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بمجلس الأمن، ينبغي أن يكفل له تمثيل حقائق العالم المعاصر من خلال التوزيع العادل للتمثيل فيما بين الأعضاء الدائمين وغير الدائمين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لدولة نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة في أيرلندا.

السيد غيلمور (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): إننا نعيش في أوقات التغيير المتسارع. والكثير منه تغيير إلى الأفضل: تقدم علمي وتكنولوجي يحقق وثبات كبيرة من التقدم للبشرية، وعالم أكثر ترابطا يعزز الفرص الاقتصادية والإمكانيات الإنمائية، وتحولات عميقة تجتاح حاليا منطقة شمال أفريقيا بأسرها.

ولكن يوجد أيضا الكثير مما يثير القلق: عنف الصراعات في أجزاء عديدة من العالم، وأضرار بيئية كبيرة تصيب كوكب الأرض بشكل متزايد، والخراب الذي خلفته الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وآفات الفقر المستمرة، وعدم المساواة، وانتهاكات حقوق الإنسان، والإرهاب والتطرف، ومجموعة أخرى من التهديدات للسلم الأمن الدوليين.

وللاستجابة لتلك التحديات المتعددة والمتشابكة، لدينا مرتكز ثابت واحد: الأمم المتحدة. فما من منظمة أخرى مجهزة جيدا كالأمم المتحدة لإيجاد الحلول لمسائل عصرنا الكبرى. وما من منظمة أخرى لديها التأثير العالمي ذاته والمشروعية ذاتها. ومع اشتداد حاجتنا إلى حلول عالمية، فإن الأمم المتحدة التي تمثل جميع بلدان كوكب الأرض تقريبا، لديها السلطة السياسية والأخلاقية والقانونية للتصرف. ومع أن الحلول السهلة للمسائل الماثلة قد لا تكون متاحة، فإن أفضل فرصة لإيجاد استجابات فعالة تكمن في المداولات الجماعية والإجراءات المتخذة في هذه المنظمة.

وأيرلندا ملتزمة التزاما راسخا بالأمم المتحدة. إننا نتطلع إليها لإعلاء القيم العالمية للسلام والأمن، وحقوق الإنسان، والتنمية، المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وللدفاع عنها. ويقول لنا الميثاق أن جميع البشر يولدون أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق. والأمم المتحدة هي تجسيد للحرية والمساواة. وهي حصن الدفاع عن تلك القيم الإنسانية الأساسية في عالم متغير ويكتنفه عدم اليقين.

الحرية والمساواة: هاتان هما القيمتان اللتان تستند إليهما استجابة أيرلندا للتحديات الرئيسية الإقليمية والعالمية. والتزامنا القوي بالحرية والمساواة هو الذي يضع أيرلندا في طليعة الجهود الدولية لحل الصراعات، ولصنع وصون السلام، وللقضاء على الجوع وتخلف النمو، ولوضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان في كل مكان من العالم.

إن قيم الحرية والمساواة والمثل الأساسية للميثاق ليست مجرد حبر على ورق. ومنذ اجتمعنا هنا قبل ١٢ شهرا، شاهدناها تتجسد بر عن نفسها في شمال أفريقيا والشرق الأوسط في مليون عمل من أعمال الشجاعة والتحرر. وشاهدنا الناس في الربيع العربي، يؤكدون حقوقهم ويقفون ضد الظلم والفساد. وكلمة التحرر – الحرية – دخلت الآن في جميع معاجمنا بوصفها كلمة مأثورة لدى جميع أولئك الذين لم يعودا مستعدين لرؤية حقوقهم تقمع.

إن أحداث الأشهر التسعة الماضية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط تاريخية من حيث اتساع نطاقها وعميقة من حيث آثارها. وكانت تلك حركات شعبية حقيقية تطالب بالإصلاح، والحرية والمساواة. وكان الدور القيادي الذي مارسته المرأة فيها ملفتا وملهما.

لقد هب الناس في الربيع العربي ووقفوا معا لتأكيد حقوقهم وحرياتهم الأساسية: الحق في اختيار قادتهم، والحق في العيش بدون خوف من طرقة للباب، والحق في العيش حياة من الحرية والانفتاح، والحق في توفير الحياة الكريمة والمستقبل المفعم بالأمل لأنفسهم ولأسرهم. لقد ذكّرونا بأن التعطش الإنساني للحريات الأساسية لا يمكن أن ينطفئ، ويجب أن يكونوا إلهاما لنا فيما نقوم به من عمل هنا. وفي انتفاضة شعوب تونس ومصر وليبيا من أجل الإمساك بزمام مصيرهم، فإنها تسير على طريق أولئك الذين عاشوا مرة في ظل الستار الحديدي، ومن خلال مطالبتها بحرياتها العادية صنعت تاريخا استثنائيا.

وبطبيعة الحال، أدت الأمم المتحدة دورا لا غنى عنه في دعم تلك التطورات. فمنذ اتخاذ القرارين الرئيسيين ١٩٧٠ (٢٠١١) و ١٩٧٣ (٢٠١١)، قادت الجهود

الدولية لدعم الشعب الليبي. وأود أن أتوجه بالترحيب الحار لممثلي المجلس الوطني الانتقالي الذين تولوا شغل مقعد ليبيا في الأمم المتحدة هذا الأسبوع، وأتعهد لهم بدعم أيرلندا الكامل وهم يعيدون إعمار ليبيا ويحققون التطلعات الديمقراطية للشعب الليبي.

إننا لا نستطيع أن نعرف النتيجة النهائية للأحداث التي نشهدها. وعلينا أن نكفل توطيد التغيرات الديمقراطية الجارية والتحقيق الكامل لوعد التحسن الكبير في مجال حقوق الإنسان في البلدان المعنية، وبخاصة فيما يتعلق بدور المرأة.

غير أن الحالة في سوريا ما زالت تثير أشد القلق الدولي. ويبدو الرئيس الأسد وحكومته غافلين لمطالب الشعب السوري بالتغيير ولدروس الربيع العربي في أماكن أخرى. ويبدوا أنهما مصممان على الرد بمزيد من القمع والعنف. والرسالة التي نوجهها للقائد السوري هي: لا يمكن لقائد يرفض الاستماع لما يقوله شعبه والعمل وفقا لرغبته في السلام والإصلاح، التي عبر عنها بوضوح، أن يتوقع البقاء في الحكم.

وفيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط، لم يثمر حتى الآن السعي إلى الحرية والمساواة. ولا يزال الصراع العربي – الإسرائيلي يواجه طريقا مسدودا على نحو محبط. وبدون فتح ذلك الطريق المسدود، سيكون الدمار مصيرا لفرص جيل آخر من الأطفال.

والحالة في الشرق الأوسط ملحة. فبعد ٢٠ عاما من المبادرات الفاشلة، يزداد اليأس في أن العملية السياسية ستؤدي إلى تسوية. ويواجه الشباب الفلسطينيون بشكل خاص حالة من الإحباط واليأس. وبات موقف القيادة الفلسطينية المعتدلة مهددا. ومن المهم اليوم، أكثر من أي وقت مضى إطلاقا، أن نظهر أن السياسة تنجح وأن تسوية سلمية عادلة ودائمة في متناول اليد عبر المفاوضات.

ويعلم الجميع ما الذي تنطوي عليه التسوية النهائية الشاملة: أي الحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧ مع تبادل أراض متفق عليه، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. ومن الملح الآن أكثر من أي وقت مضى إطلاق مفاوضات مباشرة تتناول جميع المسائل الأساسية وتتوج بذلك الاتفاق في إطار زمني محدد.

ولطالما ظلت أيرلندا تدعو إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة على أساس حدود عام ١٩٦٧. إننا نريد أن نرى شعبي إسرائيل وفلسطين يعيشان في حسن الجوار والسلام والأمن والازدهار في أسرع وقت ممكن – ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال المفاوضات. وتعارض أيرلندا بقوة أي إجراءات تعيق المفاوضات أو تؤخرها، مثل الهجمات على المدنيين وممتلكاتهم، أو الاستيطان الإسرائيلي غير القانوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن قرار الرئيس عباس طلب عضوية فلسطين في الأمم المتحدة مشروع ومفهوم. وفلسطين لها الحق ذاته في العضوية في الأمم المتحدة تماما مثل أيرلندا أو أي عضو آخر في المنظمة. وقد يجادل البعض أن فلسطين لا يمكن الاعتراف بها بوصفها دولة قبل الاتفاق على حدودها. ولكن إذا كانت حدود فلسطين لا تزال موضوعا للمفاوضات، فإن ذلك، بحكم تعريفه، ينطبق على حدود إسرائيل، التي هي بحق عضو كامل العضوية في الأمم المتحدة.

إن العضوية في الأمم المتحدة بحد ذاتها لم تغير من الوضع غير المستقر وغير المقبول على أرض الواقع. وهي لا تلغي الحاجة الملحة إلى المفاوضات. كما أنها لن توفر عذراً مشروعاً لتجنب المفاوضات. وأياً كان ما يحدث هنا في الأمم المتحدة، يجب أن تستأنف المفاوضات في أسرع وقت

ممكن. والبيان الذي أصدرته المجموعة الرباعية يوم الجمعة الماضي يوفر إطاراً لذلك.

غير أن ما سيفعله الاعتراف بالدولة الفلسطينية هو إسباغ الكرامة على الشعب الفلسطيني الذي عانى لفترة طويلة وتقديم الدعم له. وسيكون ذلك أيضاً تعبيراً ملموساً عن التزام المجتمع الدولي والأمم المتحدة بتسوية متفق عليها بين دولتين متمتعتين بالسيادة، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن وازدهار.

سيأتي اليوم، وليس ذلك اليوم ببعيد، عندما يطلب من الجمعية العامة التصويت على اقتراح بقبول فلسطين عضواً في المنظمة. أو ربما كخطوة مؤقتة صوب تحقيق ذلك الهدف، الموافقة على منح فلسطين مركز الدولة المراقب غير العضو. وإذا صيغ ذلك القرار بأسلوب متوازن ومعقول، فإنني أتوقع أن تمنحه أيرلندا دعمها الكامل. إننا في أيرلندا نعرف من واقع تجربتنا أن السلام لا يتحقق بسهولة. إنه يتطلب إرادة سياسية وتنازلات صعبة. إلا أننا نعرف أيضاً مكاسب السلام. فلا مجال للشك في القوة الدافعة الكبيرة للتغيير في منطقة الشرق الأوسط التي يمكن أن يحدثها انتهاء الصراع العربي – الإسرائيلي.

لقد استثمر المجتمع الدولي الكثير من الجهد والموارد في العقود الماضية بحيث لا يمكنه أن يتراجع عن بذل كل جهد ممكن الآن للمساعدة على عودة الطرفين إلى المحادثات المباشرة. وبكلمات مارتن لوثر كينغ، لا يمكننا أن نتجاهل الإلحاح الشديد الآن.

ومرة أخرى، أحث حكومة إسرائيل على وقف كل توسع في المستوطنات. كما أدعوها لإنهاء الحصار الجائر ضد غزة بفتح المعابر البرية أمام حركة المرور التجاري والبشري والإنساني الطبيعي.

إن السعي إلى الحرية والمساواة هو المحرك للعمل البالغ الأهمية الذي تقوم به الأمم المتحدة والدول الأعضاء فرادى في مجال التنمية.

والأهداف الإنمائية للألفية توفر الإطار الرئيسي للجهود الإنمائية الدولية حتى عام ٢٠١٥. وإذ نتطلع إلى ما بعد ٢٠١٥، يجب أن تظل الأمم المتحدة تؤدي دوراً مركزياً في مكافحة وإنهاء الفقر والجوع في العالم.

فقبل قرن ونصف القرن، امتلأت الشوارع المحيطة بهذا المبنى حيث نجتمع الآن، وكل شوارع هذه المدينة الكبيرة بعشرات الآلاف من الأيرلنديين الذين هاجروا إلى هنا كلاجئين هرباً من المجاعة. وحتى يومنا هذا، تظل ذكرى تلك الأزمنة حية في ذاكرة الشعب الأيرلندي.

ويظل الجوع ألد أعداء البشرية. وإذ نجتمع اليوم في نيويورك، هناك حوالي ١٢ مليون شخص يكافحون بحثاً عن طعام يبقى على حياة أسرهم في القرن الأفريقي. وهناك ٧٥٠ ٠٠٠ شخص يواجهون خطر الموت جوعاً في الوقت الحاضر. والقحط هو السبب المباشر لهذه الأزمة، إلا أن حدة الأزمة تزداد بفعل عدة عوامل مجتمعة، منها الصراع وانعدام الأمن والتخلف المزمن. وعلينا التزام أخلاقي بالتحرك إزاء هذه المعاناة.

وتقدم أيرلندا أكثر من ٦٧ مليون دولار للقرن الأفريقي في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، كمساعدة إنسانية مباشرة لإنقاذ الأرواح أو من خلال تدابير لتعزيز الأمن الغذائي. والدرس الواضح المستفاد من الحالات الطارئة الإنسانية السابقة في أفريقيا هو أن علينا أن نعالج الأسباب لمنع الأزمات في المستقبل. والحاجة لمعالجة أزمة الجوع العالمية المزمنة كانت، وستبقى، أساسية في برنامج أيرلندا للمساعدة الإنمائية. وهدفنا هو إنقاذ الأرواح اليوم وبناء مستقبل جديد للمجتمعات التي يتهددها الجوع. وحركة تحسين مستوى

التغذية، التي أُطلقت في الأمم المتحدة قبل عام مضى، تقيم صلة واضحة بين سوء التغذية لدى الأمهات والأطفال وبناء مجتمع صحي ومثقف ومزدهر في المستقبل.

علينا أن نعمل معاً لإيجاد حلول مستدامة طويلة المدى تكسر بحسم دورة نقص الغذاء. ونعتقد أنه يجب التركيز بقوة على بناء إنتاجية صغار المزارعين في أفريقيا جنوب الصحراء، حيث تشكل النساء نسبة ٨٠ في المائة منهم، إلى جانب أنهن من يتولى رعاية الأطفال وتوفير الغذاء والوقود والماء.

ونحن نعرف أن تغير المناخ يؤثر بشكل غير متناسب على حياة ومصادر رزق هؤلاء المزارعين. ومزارعهم ومواشيهم أقل إنتاجية. كما أن آليات التكيف لديهم أقل فعالية. وبمرور الوقت، يزداد تعرضهم للفقر واليأس. واعتقد أن هناك حجة قوية لصالح ''العدالة المناخية''، أي تحقيق الإنصاف التنموي في جدول الأعمال بشأن تغير المناخ.

إن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية تشكل تحديات كبيرة تواجهنا جميعاً في جهودنا للإبقاء على التضامن مع البلدان النامية. فميزانيات المساعدة تقع تحت ضغط شديد. غير أننا لن ندير ظهورنا لأكثر السكان فقراً في العالم. وفي أيرلندا، وعلى الرغم من الصعوبات الاقتصادية التي نواجهها، ولأننا نعي التزامنا الأخلاقي ومصالحنا وقيمنا ومبادئنا كعضو في الأسرة الدولية، ستبقى التنمية في قلب سياستنا الخارجية. ونظل ملتزمين بهدف الأمم المتحدة توفير ٠,٧ في المائة من إجمالي الدخل القومي للمساعدات الإنمائية الرسمية. وسنواصل العمل من أجل تحقيق ذلك الهدف.

وأيرلندا إذ تواصل جهودها تلك، ستواصل أيضاً مشاركتها المعتادة في مجالات هامة أخرى من عمل الأمم المتحدة. وسنبقى ملتزمين بقوة بدعم دور الأمم المتحدة الحيوي في حفظ السلام وتسوية الصراع. ومؤخراً، عادت كتيبة تضم ٤٤٠ من حفظة السلام من قوات الدفاع الأيرلندية من الخدمة في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وهو أول بلد نشرنا فيه حفظة سلام من أيرلندا قبل أكثر من نصف قرن.

إن ارتباطنا العميق بقيم الحرية والمساواة ومبادئ حقوق الإنسان الرئيسية الأخرى يدعم ترشحنا لعضوية مجلس حقوق الإنسان في الانتخابات التي تعقد في عام ٢٠١٢. وإذا انتُخِبنا، فإننا نتطلع إلى الإسهام بقوة في العمل من أجل تعزيز أداء المجلس والنهوض باحترام حقوق الإنسان في كل العالم.

وسوف نواصل العمل لجعل آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح أكثر استجابة لمتطلبات القرن الحادي والعشرين. ومن أهم التحديات أمامنا في العام القادم تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار المعقود في العام المنصرم، إلى جانب التفاوض على معاهدة صارمة بشأن تجارة الأسلحة. وسوف نواصل التركيز بقوة على تنفيذ وتحقيق عالمية اتفاقية الذخائر العنقودية المعتمدة في دبلن قبل ثلاث سنوات.

لقد كانت المنظمات الإقليمية دائماً شريكاً مهماً للأمم المتحدة في مجالات السلام والأمن وتسوية الصراع. وفي العام القادم، تترأس أيرلندا منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونتطلع إلى الإسهام في تسوية ما يسمى بالصراعات طويلة الأمد داخل منطقة هذه المنظمة. وستكون رئاستنا بياناً عملياً عن التزامنا القوي بتعددية الأطراف، وسوف نستفيد من خبرتنا الوطنية في حل الصراع.

وخلال الأسبوع الماضي، استمعت الجمعية إلى كلمات تناولت طائفة واسعة من التحديات التي تواجه العالم. ومن أهم هذه التحديات في عصرنا السلام والأمن وحقوق الإنسان والقضاء على الجوع. وتكمن في أساس

كل منها الحاجة إلى التأكيد على حرية كل البشر والمساواة بينهم. والآن أكثر من أي وقت مضى، تُظهِر الأمم المتحدة أنها موطن هذه القيم والأهداف الأساسية وأفضل ساحة نسعى من خلالها لإيجاد حلول جماعية.

وأيرلندا ستقوم بدورها كاملاً في السعي إلى تلك الحلول. وسيكون لنا إسهامنا، سواء في إحلال السلام في تلك الأجزاء من العالم التي يعصف بها الصراع، أو الإغاثة لمن تهددهم المجاعة أو الموت جوعاً، أو حماية المتضررين بانتهاكات حقوق الإنسان. وسنقف في هذه الجمعية وفي كل مكان آخر، داعين إلى الإنصاف والعدالة والحرية والمساواة في العلاقات الدولية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيد كينيث باو، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة في جامايكا.

السيد باو (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئ الرئيس على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. ونحن على ثقة من أن خبرته الدبلوماسية الواسعة سوف تثري قيادته للدورة هذه. وأؤكد على دعم وفدي الكامل له.

وخلال دورة الجمعية العامة الخامسة والستين، استفدنا كثيراً من القيادة الماهرة لمعالي السيد جوزيف ديس. وأود هنا أن أشيد بإسهامه الرائع في أعمال تلك الدورة.

نحن نشارك الآخرين في الترحيب بأحدث عضو في أسرة الأمم المتحدة – جمهورية جنوب السودان. فنشأة جنوب السودان، بصفته دولة ذات سيادة، تؤكد على القيمة الأساسية لموضوع دورة الجمعية العامة لهذا العام وأهميته: وهو ”دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية“. ونحيي تماسك شعب جنوب السودان في كفاحه من أجل إقامة دولته بعد خمس عقود من الصراع. ونحث جميع الأطراف والفصائل، على عدم السماح للتناحر ونزعات الثأر بإعاقة النمو والتنمية. وينبغي على المجتمع الدولي أن يساعد جنوب السودان، وهو يشرع في مسيرته الشاقة نحو تحقيق الاستقرار وبناء الأمة.

ونحن نراقب الساحة السياسية العالمية التي تتسم بالاضطراب وعدم الاستقرار. وتعد التطورات التي حدثت على مدى الأشهر القليلة الماضية، في الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا على وجه الخصوص، بمثابة تذكير واضح بأنه لا يمكن أن يستمر قمع التطلعات المشروعة للمواطنين من أجل الحرية والحكم الشامل واحترام حقوق الإنسان، إلى أجل غير مسمى.

ولا تزال المنازعات، وجيوب عدم الاستقرار السياسي، والصراعات التي طال أجلها، مستمرة في التفاقم في أجزاء عديدة من العالم، وهي تسفر عن عدم استقرار اجتماعي واقتصادي، وأزمات إنسانية. وإن كان للأمم المتحدة أن تستجيب بطريقة فعالة لحالات الصراع هذه، فلا مناص لها من تعزيز قدرتها الدبلوماسية الوقائية، بما في ذلك القدرة على الوساطة.

وللكثير من الصراعات جذورها في التعصب العنصري والديني، الذي ينجم عنه الاستبعاد الاجتماعي، والتهميش، وإبعاد الناس. ويحتم علينا الاجتماع الرفيع المستوى الذي يعقد بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، التفكير في عدم كفاية امتثال المجتمع الدولي لأهداف برنامج العمل. وينسجم التعرف على خطر مثل هذه الحالات من الصراعات المحتملة، وتقديم الدعم الكامل للبرنامج، مع المبادئ المتضمنة في موضوع هذه الدورة للجمعية العامة.

ويتصل بذلك الأمر، استمرار دعم المجتمع الدولي لمشروع إقامة نصب تذكاري دائم لضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، كي يكون بمثابة رسالة واضحة عن مغزى إعلان وبرنامج عمل ديربان. وتشكر جامايكا جميع البلدان التي ساهمت في تشييد النصب التذكاري، وتتطلع إلى استكماله في غضون فترة زمنية معقولة.

ويعزز السلام والتنمية كل منهما الآخر، ويرتبطان ارتباطاً أصيلاً بالنمو والازدهار. وبالتالي، فإن من المهم أن نسعى بوعي إلى تعزيز ودعم دور لجنة بناء السلام، والاعتراف بالارتباط بين حفظ السلام وبناء السلام، والانتقال من مرحلة تحقيق الاستقرار إلى الترسيخ والتوطيد .

وقد طال انتظار حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وآن الوقت لإنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية. كما حان الوقت كي يعيش شعبا فلسطين وإسرائيل، في سلام وأمن متبادلين. ولا تزال جامايكا على دعمها الثابت للتوصل إلى اتفاق عادل ودائم وشامل، يعترف بإقامة دولة فلسطينية في حدود ما قبل عام ١٩٦٧، ويكفل أمن إسرائيل. وينبغي أن يكون التركيز الآن على إنهاء حالة الجمود، وإحياء المفاوضات المباشرة بين إسرائيل وفلسطين. وفي ذلك الصدد، ترحب جامايكا بإعلان كلا الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي أمام الجمعية العامة، عن استعدادهما للقيام بذلك.

ويتعين على كلا الجانبين الآن، العودة إلى المشاركة بحسن نية، وعدم اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يقوض إمكانية التوصل إلى حل دائم. ويتسم بأهمية جوهرية في ذلك، وقف إسرائيل لبناء المستوطنات، وتوسعها في الأراضي المحتلة. وعلى القيادة الفلسطينية، والشعب الفلسطيني في الجانب الآخر، التخلي عن العنف ضد إسرائيل، وقبول حقها في الوجود. ولن يكون باب المفاوضات السلمية مفتوحاً إلى الأبد، كما لا يمكن أن يكون هناك مزيد من التأخير لسعي فلسطين إلى اتخاذ مكانها الصحيح في المجتمع الدولي.

لقد حقق انتشار العولمة تقدماً ملحوظاً، وأصبحت أفاق اقتصاداتنا ونموها مترابطة في شبكة واسعة من الفرص الاقتصادية. وفي هذه الأوقات المالية الصعبة، ترغم البلدان النامية على اتخاذ قرارات مؤلمة فيما يتعلق بالسياسات الرامية إلى إعادة تقويم خططنا الاقتصادية، بهدف التصدي للتحديات الآنية، بينما يتواصل وضع الأسس اللازمة لتحقيق أهدافنا الإنمائية الطويلة الأجل.

ويمكن أن ينطوي التوازن الذي يقتضيه هذا الأمر، على عواقب وخيمة على مواطنينا الأكثر ضعفا. وينبغي علينا جميعا امتلاك عملية التنمية، وكذلك الخطوات الواجب اتخاذها لتوفير بيئة اقتصادية مواتية للنمو والازدهار. وتحقيقا لهذه الغاية، فنحن ملزمون باتخاذ نهج يتسم بالابتكار والاستباق والتعاون. وقد تمكنت العديد من البلدان والأقاليم، عبر اعتماد مثل هذا النهج، من إحراز تقدم كبير نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وأود أن أشير إلى كفاح اثنين من بلدان منطقة البحر الكاريبي المجاورة من أجل تحقيق التنمية. فهايتي بحاجة إلى دعم مستمر من قبل المجتمع الدولي لتعزيز تنميتها، في أعقاب الكارثة المدمرة التي شهدتها، وما يتسق مع ما بذلته من جهود ناجحة في مجال التنظيم السياسي، إذا ما أريد لها ترسيخ مكاسبها الديمقراطية. وينبغي أن يتاح لكوبا الحيز اللازم لحفز تنميتها، على أن يخلو هذا الحيز من الحظر المفروض عليها منذ عقود طويلة، والذي أسفر عنه تباطؤ نموها، ولكن دون أن يثبط ذلك إرادتها العازمة على تحسين رفاه شعبها، ورفاه غيره من شعوب البلدان النامية. وقوة الاقتصاد الكوبي، واندماجه الكامل في السوق الكاريبية، أمران أساسيان لتحقيق التنمية في المنطقة بأسرها.

ونحن نواجه واقعاً لا تتوفر لنا فيه جميعاً ذات الموارد والقدرات على قدم المساواة، على الرغم من أننا نعمل جميعاً في اقتصاد عالمي واحد، ونتقاسم فيه ذات التطلعات الهادفة إلى تحقيق النمو والتنمية المستدامة. وبالإضافة إلى كونها عرضة للتقلبات الحادة في البيئة الاقتصادية العالمية، كثيرا ما تتعرض آفاق التنمية في العديد من البلدان النامية إلى التقويض من جراء تدهور البيئة وتغير المناخ.

وتحجب التصنيفات التي تبدو إيجابية في ظاهرها، مثل تصنيفنا باعتبارنا بلداً في الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل، العديد من التحديات التنموية التي لا نزال نواجهها، وخاصة الحصول على التمويل والمساعدات الإنمائية، وهي ذات أهمية حاسمة لعمليتنا الإنمائية، ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتشير مجموعة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية ومستويات التنمية في البلدان التي تقع ضمن فئة البلدان المتوسطة الدخل، إلى حاجتنا إلى المضي قدما نحو توافق المعايير المستخدمة في تصنيف وتخصيص الموارد.

وقد أقدمت البلدان النامية، مثل بلدنا، على إجراء تسويات مؤلمة لتحقيق الانضباط المالي، واستقرار الاقتصاد الكلي في إطار اقتصاد منفتح. ونواصل السعي نحو اتفاقات التجارة الحرة، على المستويات الإقليمية والقارية والعالمية. ومع ذلك، فإن الحلقة المفقودة في إحراز التقدم، هي الحاجة الملحة إلى بناء القدرات في البلدان النامية، عبر تنمية البنية التحتية، وبناء المؤسسات، وتوسيع وتعزيز القدرة الإنتاجية، بهدف الارتقاء بالقدرة على المنافسة، وتلبية معايير الجودة العالمية.

والانتقال من اقتصاد، تدفعه السلع في الأساس، إلى اقتصاد القيمة المضافة، القائم على المعرفة والابتكار والتكنولوجيا، إنما هو تحول ينبغي تحقيقه، على الرغم من التحدي الذي ينطوي عليه بالنسبة للبلدان النامية. غير أن من غير المرجح تحقيق هذا الهدف من دون إقامة شراكات فعالة بين الاقتصادات الكبيرة والصغيرة، من أجل المنفعة المتبادلة، والتجارة المتوازنة، والنمو المشترك.

وأنا أتكلم هنا بشكل إيجابي عن تزايد التعاون بين بلدان الجنوب، وهو ما يعطي الأمل لكثير من البلدان النامية. وقد أدركنا منذ وقت طويل أن في إمكاننا تحقيق الحد الأقصى لآفاق نمونا، عبر الشراكات الاقتصادية، وزيادة فرص الاستثمار، التي تؤدي في نهاية المطاف إلى تحسّن العلاقات التجارية. بل الواقع أن المساعدة الإنمائية تعتبر من الموارد الأساسية التي تستخدمها البلدان النامية للتعويض عن الأعباء المالية المترتبة على تنفيذ المشاريع الإنمائية الكبرى.

وللأسف، فإن الكثير من المعونات والمساعدات الإنمائية المخصصة للبلدان النامية، لا تزال قاصرة عن تحقيق الهدف المتفق عليه وهو ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي، بسبب فشل بعض شركائنا في البلدان المتقدمة في الوفاء بالتزاماتهم. ويتطلب سد الفجوة بين الالتزام بدعم التنمية، وتوفير الموارد التي من شأنها تسهيل تنفيذ مختلف مكونات العملية الإنمائية، التحلي بالشجاعة السياسية. ونحن نثني على أولئك الشركاء الذين حافظوا على أهداف مساعداتهم الإنمائية الرسمية، أو تجاوزوها، على الرغم من التحديات الاقتصادية التي يواجهونها داخل بلدانهم.

ما زلنا نعتمد على دعم شركائنا والمجتمع الدولي للمساعدة على دفع أهدافنا الإنمائية والاجتماعية، والحفاظ على شبكات الأمان لدينا. تعين المساعدة الإنمائية والمالية الدولية، على تعزيز عملية التنمية والتطوير ومعالجة الانتكاسات من الصدمات الخارجية التي تصيب مخططاتنا الاقتصادية والاستثمارات الاجتماعية. ولا بد من تمويل التنمية لتعافي صناعاتنا الزراعية والتعدينية والسياحية، التي

غالبا ما تتأثر سلبا جراء تغير المناخ وأثر الكوارث الطبيعية. كذلك الحال فيما يخص نقل التكنولوجيا وبناء القدرات.

إننا نحث شركاءنا على الالتزام بجدول أعمال التنمية، سواء هنا في الأمم المتحدة أو ضمن سياق مؤسسات بريتون وودز. ونكرر دعوتنا لإصلاح المؤسسات المالية الدولية من أجل زيادة الشفافية والمساءلة، وزيادة دور البلدان النامية في عملية صنع القرار.

ونرحب بزيادة الاهتمام الذي أولته المجموعة العشرين لمسائل التنمية، ويشجعنا النهج التشاوري في علاقاتها مع الأمم المتحدة. ولا بد أن تتماشى أنشطة مجموعة العشرين في مجال التنمية مع الدور المركزي للأمم المتحدة في التنمية الاقتصادية.

إن جولة الدوحة الإنمائية بشأن المفاوضات التجارية، التي بدأت بحسن نية قبل ما يقرب من عقد من الزمان، لديها القدرة على التحسين الكبير لآفاق التنمية في معظم البلدان النامية. لذا نحث على مشاركة جديدة كاملة من جانب جميع الأطراف في العملية، حتى نستطيع تجاوز المأزق الراهن وبداية عهد جديد من العلاقات التجارية المتعددة الأطراف. يجب أن يأخذ ذلك بعين الاعتبار الحفاظ على حيز السياسات والمرونة للبلدان النامية في المجالات التي هي جزء لا يتجزأ من قدرتنا على بناء القدرات التنافسية والتجارية. ما زلنا نأمل بأنه وخلال المؤتمر الوزاري الثامن، المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر، سننظر في حزمة من التدابير كأساس لنظام تجاري أكثر توازنا سيعمل كعنصر حفاز لزيادة النمو الاقتصادي والازدهار في جميع أنحاء العالم. يجب أن نلتزم بضمان أن تظل التنمية الهدف الرئيسي للمفاوضات.

نؤيد الجهود المنسقة والتعاونية في سياق استعراض وتنفيذ مبادرة المعونة من أجل التجارة دعما للبلدان النامية. وسوف نواصل العمل مع شركائنا الدوليين ومؤسسات المعونة والتنمية، لتوسيع المبادرة لبناء القدرة في جانب العرض والبنية التحتية في البلدان النامية، حتى نتمكن من الاستفادة من فرص التجارة والاتصالات في إطار الاقتصاد العالمي.

لقد شرعت جامايكا في تنفيذ سياسة تجارية تحتل فيها الصادرات مكانا طليعا، بالمشاركة الكاملة لقطاع الأعمال في سياق الإطار المؤسسي لمراجعة السياسات التجارية التابع لمنظمة التجارة العالمية. تتضمن الصياغة الاستراتيجية لسياساتنا التجارية التعاون مع القطاع الخاص، لا سيما بالنظر إلى دوره المحوري وخبراته في مجال التصنيع والتصدير. يعتمد نجاحنا في تنمية التجارة بشدة على الشراكات مع القطاع الخاص، حيث قبلنا بتوجيهات السياسة العامة واتبعنا مبادرة التجارة التي تقودها الصادرات، واضعين بعين الاعتبار مواردنا والقدرة على التصدير، فضلا عن الفرص التجارية والمعلومات عن السوق على الصعيد العالمي.

لا تزال التحديات المهمة الأخرى مثل الأمن الغذائي وأمن الطاقة والتغير المناخي والفقر والأمراض طلب اهتمام المجتمع الدولي. تحديدا بسبب الطابع عبر الوطني للعديد من هذه المشاكل، تقتضي تعاونا متعدد الأطراف، والعمل في إطار شامل، يتضمن مشاركة البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء.

قبل عام، اجتمع قادة العالم في الجمعية العامة لتقييم التقدم المحرز نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. لقد جددنا التزاماتنا بتحقيق تلك الأهداف بحلول عام ٢٠١٥. ونقر بالدعم والشراكة في خضم التحديات الاقتصادية العالمية. لكن بما أنه لم يتبق إلا أربع سنوات على الموعد النهائي لسنة ٢٠١٥، نشعر بقلق بالغ بسبب البطء في تنفيذ الالتزامات الواردة في عدة مجالات رئيسية هي: المساعدة الإنمائية

الرسمية، والتجارة، وتخفيف عبء الدين والحصول على التكنولوجيا الجديدة والأدوية الضرورية بأسعار معقولة.

تجدد جامايكا دعوة رئيس وزرائها في المؤتمر العام الماضي، لإنشاء برنامج طوارئ لإعادة تنشيط جدول أعمال الأهداف الإنمائية للألفية، بدون هذا البرنامج، ستظل هذه الأهداف بعيدة المنال في عام ٢٠١٥ وما بعده. ومتطلبات السياسة المالية المرتبطة بالموارد المتاحة للدول النامية عن طريق مؤسسات، مثل صندوق النقد الدولي لا تساعد على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الأجل القصير. لذلك من المهم أن نعيد إحياء شراكة عالمية للتنمية تتماشى مع الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية. من المهم أيضا توجيه الموارد والحيز الضريبي لدعم برنامجي التمكين الاقتصادي وبناء القدرات. وينبغي أن يكون من بين الوسائل المستخدمة المزيد من القروض والمنح الميسرة ومقايضة الديون بالأسهم.

إن جامايكا في طريقها إلى تحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية على الرغم من التحديات الاقتصادية والمالية. ومن خلال مساعدة الصندوق العالمي، زدنا بدرجة كبيرة من الحصول على الأدوية المضادة للفيروسات، وخفضنا معدلات عدوى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، من الأم إلى الطفل ومعدل وفيات الإيدز. وخلال الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالإيدز، الذي عقد في حزيران/يونيه، التزمت الدول الأعضاء بأهداف جريئة جديدة فيما يخص التصدي للإيدز، بما في ذلك زيادة الاستثمارات. ونتيجة لإعادة تصنيف جامايكا بوصفها بلدا دخله أعلى من المتوسط، فلن تكون مؤهلة للحصول على تلك الأموال. ويضعنا ذلك في مجازفة تنطوي على عكس مسار المكاسب التي تحققت في وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية. ونحث مرة أخرى على إعادة النظر في العوامل التي تستخدمها الوكالات المتعددة الأطراف ذات الصلة، في قياس ثروة بلد ما، حيث أن تصنيفاتها في الغالب لا تمت بصلة إلى الواقع. يجب عليها أن تراعي بعناية أكبر مديونية البلد والقدرة على الدفع، فضلا عن قدرته المالية على تمويل البرامج المفروغ منها، بالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل.

كما يسرنا تبني المجتمع الدولي للاقتراح الذي تقدمت به الجماعة الكاريبية فيما يخص تركيز الأمم المتحدة على الأمراض غير المعدية، تلك القاتل الصامت للملايين في جميع أنحاء العالم. لقد مكننا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الأمراض غير المعدية، الذي عقد الأسبوع الماضي للمرة الأولى من الاتفاق على تدابير للحد بدرجة كبيرة من الأمراض غير المعدية. الإعلان السياسي الذي اعتمدناه (القرار ٢/٦٦، المرفق) يوفر أساسا جيدا للوقاية والسيطرة على الأمراض غير المعدية، رغم أن جامايكا كانت تحبذ أن يكون أكثر طموحا من ذلك. نحث منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء على وجه السرعة، على تنفيذ التدابير الرامية إلى تحقيق الأهداف المتفق عليها والمؤشرات المتعلقة بالأمراض غير المعدية.

إن المجاعة في منطقة القرن الأفريقي، التي عجلّت بوقوعها أسوأ موجة جفاف منذ نصف قرن، مصدر قلق بالغ لنا جميعا. وقد زادت وعينا بالتأثير المدمر للكوارث الطبيعية على البلدان النامية الفقيرة. يتعين علينا اعتماد تدابير ملموسة بشكل أكبر، بشأن الأمن الغذائي، والبناء على التقدم المحرز خلال مؤتمر القمة العالمي بشأن الأمن الغذائي، والعمل بشكل وثيق مع برنامج الأغذية العالمي ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، بغية تعزيز الاستجابة الإنسانية الدولية والمساعدة، لا سيما في المناطق المعرضة للكوارث والصراعات. ينبغي أن تدفعنا محنة السكان الذين يتضورون جوعا، بما في ذلك الأمهات والأطفال في المنطقة، إلى تنفيذ التزامات خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية.

بغية استدامة السوق العالمية للمواد الغذائية وإطعام شعوبنا، علينا زيادة الاستثمارات في مجال العلوم والبحوث لتعزيز الإنتاج الزراعي، لا سيما في المجتمعات الريفية الفقيرة، للتخفيف من تأثير الجفاف والمجاعة. وينبغي علينا أيضا زيادة الاستثمار في النقل والبنية التحتية للزراعة، لتسهيل تخزين المواد الغذائية، وتسويقها وتغليفها ونقلها إلى الأسواق.

لقد ولدت عملية المضاربة في السوق العالمية، مع ما صاحبها من تقلبات في أسعار السلع الأساسية، توترات اجتماعية واقتصادية في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم. إن الزيادات المستمرة في أسعار المواد الغذائية لا تؤدي إلى مزيد من الضغط على الاقتصاد وعلى الرفاه الاجتماعي فحسب، بل تهدد أيضا الأمن الغذائي وتعمّق التحديات الاقتصادية للبلدان التي تكافح أصلا للتعافي من الأزمة المالية العالمية. لذلك ترحب جامايكا بالمبادرة التي أطلقها الرئيس الفرنسي ساركوزي في إطار مجموعة العشرين الرامية إلى النظر جديا في مسألة المضاربة المالية هذه، في أسعار النفط والأغذية في القمة التي ستعقد في تشرين الثاني/نوفمبر. هذه أزمة تتعاظم باطراد ولا بد للأمم المتحدة من أن تعالجها بجدية.

ويفرض تغير المناخ خطرا ماثلا بوضوح على التنمية البشرية، لا سيما في الدول الجزرية النامية الصغيرة والبلدان الأقل نموا. وقد تم تحقيق بعض التقدم في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ، المعقود في كانكون في كانون الأول/ديسمبر الماضي، عندما تم الاتفاق على موقف مشترك بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على عدد من القضايا الأساسية. ويجب علينا الآن أن نضع تلك القرارات موضع التنفيذ. وما زلنا نشعر بخيبة الأمل من بطء خطى التقدم في تمويل الأنشطة المتعلقة بتغير المناخ.

إن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ، الذي سيعقد في دربان في كانون الأول/ديسمبر، سيتيح فرصة أخرى لبناء توافق الآراء على استراتيجيات فعالة للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره في سياق إطار العمل الطموح لتغير المناخ فيما بعد ٢٠١٢. ومن الجوهري الاتفاق على فترة التزام ثانية بموجب بروتوكول كيوتو، وإننا متفائلون بأننا سنتحلى جميعا في دربان بالإرادة السياسية وجدية المقصد الضروريتين لتحقيق ذلك.

نحن في الأمم المتحدة نتشاطر خلفية مشتركة هيأتها اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية في عام ١٩٨٣ وتقرير عام ١٩٨٧ المعنون ”مستقبلنا المشترك“ (A/42/427، المرفق). ونتشاطر وعيا بأن أمم العالم مستقلة، وأن الأزمات التي تعاني منها متشابكة، وأنها تتحمل مسؤولية مشتركة ولكن متباينة. وقد اتفقنا على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ وبروتوكول كيوتو. ونتشاطر الاعتقاد بأن عدم المساواة والفقر من ناحية والبيئة والتدهور البيئي من ناحية أخرى مترابطان، وبأن التنمية والبيئة لا يمكن الفصل بينهما. وفي ضوء تلك الخلفية نحث على التعهد بالتزام متجدد بالسعي إلى التنمية المتسمة بالاستدامة، من خلال إيلاء مزيد من الاهتمام لجميع ركائز التنمية المستدامة الثلاث – ركيزة البيئة والركيزة الاجتماعية – السياسية والركيزة الاقتصادية – ومن خلال مضاعفة الجهود الرامية إلى دمج مبادئ التنمية المستدامة على المستويين الدولي والإقليمي وعلى المستوى الوطني في المقام الأول؛ التنمية التي

> ”تفي باحتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتها“.
>
> (A/42/427، المرفق، الفصل الثاني، الفقرة ١)

ونحن، باعتبارنا دولة جزرية صغيرة نامية، لدينا مصلحة ذاتية في الخروج بنتيجة ناجحة من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ٢٠١٢ (مؤتمر ريو+٢٠) لاستعراض تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في المؤتمر

في ريو دي جانيرو قبل ٢٠ سنة. وقد بدأت الدول والمناطق فعلا في تقييم التقدم الذي أحرزناه والفجوات التي ما زالت قائمة في الجهود التي بذلناها لرسم مسار أكثر استدامة نحو التنمية منذ مؤتمر ١٩٩٢. وتتصل الفجوات التي تثير القلق بنقل التكنولوجيا وبناء القدرة وتخصيص الموارد المالية الإضافية للتنمية.

وفي الجهود التي نبذلها لتقوية بنيان التنمية المستدامة الدولي ينبغي أن ينصب تركيزنا على الفعالية وعلى وجاهة المؤسسات التي لا تيسر إجراء مناقشات مستفيضة للسياسة العامة فحسب، وإنما تدفع بنا قدما أيضا على مسار تحقيق الرؤية الطموحة التي تبنيناها جميعا في ريو في عام ١٩٩٢. وينبغي لنا أن نسعى إلى ضمان توفر المرونة المؤسسية التي تسمح لنا بمواجهة التحديات القديمة والجديدة بواسطة التعاون والتنسيق المعززين.

مؤتمر ريو+٢٠ سيتيح لنا فرصة سانحة لتجديد التزامنا بجدول أعمال القرن الواحد والعشرين، وبخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، وكذلك، بالنسبة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، ببرنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس الخاصة بتنفيذ البرنامج.

وبما أن جامايكا تستضيف مقر السلطة الدولية لقاع البحار فإنها تولي أهمية عظمى لشؤون المحيطات وقانون البحار. وفي العام المقبل ستحل الذكرى السنوية الثلاثون لافتتاح باب التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي اعتُمدت في مونتيغو باي. ونشجع الدول الأعضاء على تسليط الأضواء على ذلك الحدث التاريخي بالاحتفال به على الصعيد الدولي.

الإزالة التامة للأسلحة النووية تظل هدفا هاما للمجتمع الدولي. ولئن كنا قد اتخذنا خطوات واسعة نحو تحقيق ذلك الهدف، ثمة تحديات كبيرة ما زالت قائمة. فما زال عدد من الأطراف الفاعلة خارج نطاق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل بعد حيز النفاذ. وإذ نتطلع إلى بدء العملية التحضيرية للمؤتمر الاستعراض لمعاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠١٥، لا بد لنا من إبداء الإرادة السياسية التي لا ترقى إليها الشكوك لمعالجة أوجه القصور الباقية في اندفاعنا إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

ويجب علينا أن نواصل البناء على الزخم المكتسب في العام الماضي من الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للجمعية العامة الذي كُرس للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، ودرس التدابير اللازمة لمكافحة المشكلة المتعاظمة، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والذخيرة.

إن جامايكا، شأنها شأن شريكاتها في الجماعة الكاريبية، ما زالت تتعرض لتهديدات شديدة لتنميتها الاجتماعية – الاقتصادية الطويلة الأمد نابعة من الاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة. وإننا سنواصل الانخراط بحزم في الحرب على هذه البلية، محليا وفي الخارج. وقد حققنا تخفيضات ملحوظة في الجريمة والأنشطة الإجرامية في السنة الماضية من خلال استراتيجيتنا المتعددة الأوجه لاستئصال جذور المشاكل، وكذلك من خلال تنفيذ مبادرات التدخل الاجتماعي والتحولات الاجتماعية لقطع دابر مشكلة الجريمة والعنف. ونواصل تعزيز قدرة قوى الأمن وتحسين النظام القضائي، لكفالة القبض على المجرمين ومقاضاتهم أمام محكمة رسمية بموجب القانون.

إلا أننا نؤمن إيمانا راسخا بأننا لن نرى التأثير التام لتلك الجهود بدون نظام دولي ينظم بيع ونقل الأسلحة التقليدية، لا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

وذخيرتها. ولبلوغ تلك الغاية تلتزم جامايكا بكفالة أن يسفر مؤتمر ٢٠١٢ الدبلوماسي المعني بمعاهدة الاتجار بالأسلحة عن معاهدة إلزامية شاملة وموضوعية وشفافة.

وحتى تتمكن الأمم المتحدة من الوفاء بجميع توقعاتنا فإن هيكلها التنظيمي يجب أن يعبر عن الواقع الجغرافي – السياسي للقرن الواحد والعشرين. فالمواجهة الفعالة للتحديات العالمية تتطلب أمما متحدة مصلحة وديناميةً. وإن مبادرات الإصلاح، الممتدة عبر عدد من السنوات، أسفرت عن تأسيس ”كيان الأمم المتحدة للمرأة“، وإصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتعزيزه، وأدت إلى استجابة أكثر تنسيقا وكفاءة تجاه الأزمات الإنسانية، وإلى تغير في الطريقة التي ندير بها بعثاتنا لحفظ السلام. ويتعين علينا أن نواصل جهودنا الرامية إلى بث حيوية مجددة في الجمعية العامة حتى تتمكن من الاضطلاع بدورها ومسؤوليتها بطريقة فعالة، باعتبارها هيئة الأمم المتحدة الأهم لإجراء المداولات ورسم السياسة العامة.

ويندرج بين الإخفاقات الصارخة عجزُنا عن الاتفاق على إصلاح مجلس الأمن لكفالة أن يكون أكثر ديمقراطية وتجاوبا وتعبيرا عن بيئة اليوم السياسية. فمنذ أكثر من ١٥ سنة والمناقشات تدور حول إصلاح شامل دائم للمجلس بدون أن تحقق شيئا يُذكر. وما زالت البلدان الأفريقية ومنطقتنا، منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، محرومة من مقعد دائم حول طاولة المجلس. وهذا الظلم لا يجوز أن يستمر. وإن الإصلاح الشامل لن يتحقق خارج إطار عملية التفاوض الحكومية الدولية. وأي شيء أقل من ذلك سيكون استمرارا فحسب للوضع القائم.

وإذ نواصل العمل معا من أجل تحقيق التنمية المستدامة للجميع، يتحتم علينا أن نبدي الإرادة السياسية المطلوبة وأن نفي بالتزاماتنا تجاه جدول أعمال التنمية العالمي. وإن الوطأة العميقة الأثر للأزمات المتعددة والمتشابكة في السنوات الأخيرة تعزز تكافلنا المتبادل، مثلما تعزز الدور الهام للتعاون الاقتصادي والشراكات في تأمين السلام والرخاء في جميع أرجاء المعمورة.

ويتعين علينا أن نضاعف جهودنا لمعالجة التحديات المتعاظمة للفقر وانعدام الأمن الغذائي وارتفاع تكاليف الغذاء والطاقة وتغير المناخ. فلم يعد كافيا الانخراط في مداولات مستفيضة والتعهد بالالتزامات وإصدار الإعلانات بدون توفير الوسائل اللازمة لتنفيذها، بما في ذلك التمويل وبناء القدرة ونقل التكنولوجيا. ويتعين علينا أن نتجاوز الخطب الرنانة إذا أردنا أن نحقق التنمية المستدامة بصورة تامة وأن نوقد جذوة الإيمان لدى الشعوب التي نخدمها في الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيد ثيودور برنت سيمونيت، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية كومنولث جزر البهاما.

السيد سيمونيت (جزر البهاما) (تكلم بالإنكليزية): باسم شعب وحكومة كمنولث جزر البهاما، أهنئ السيد النصر على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. إنني أؤكد له الدعم والتعاون الكاملين من وفد بلدي. كما أعرب عن الامتنان لسلفه على قيادته للجمعية العامة خلال دورتها الخامسة والستين، وأود أيضاً أن أتقدم بالتهنئة إلى السيد بان كي – مون على إعادة انتخابه أميناً عاماً.

كما أغتنم هذه الفرصة لأهنئ جمهورية جنوب السودان وأرحب بها بوصفها الدولة العضو ١٩٣ في الأمم المتحدة، وأن أنقل أطيب تمنيات حكومتي وشعبي لها بالسلام والرفاه.

وبالنيابة عن حكومة وشعب كمنولث جزر البهاما، أود أن أعرب عن الأسف إزاء الخسائر في الأرواح والدمار الهائل والواسع النطاق نتيجة الأعاصير والعواصف المدارية التي حدثت خلال موسم الصيف. إن جزر البهاما، فضلاً عن عدد من جزر البحر الكاريبي، وفي الواقع، الساحل الشرقي للولايات المتحدة، تضررت ضرراً كبيراً بفعل إعصار آيرين. فالدمار الناجم عن كل عاصفة من تلك العواصف يعزز الحاجة إلى الاهتمام العالمي بالآثار الضارة لتغير المناخ والكوارث الطبيعية. إن الدمار الذي سبّبته العواصف، فأودت بحياة الناس، وسوّت المنازل والأعمال التجارية بالأرض، واقتلعت الأشجار، ونشرت الحطام عبر الطرق والجسور، وسببت في بعض الحالات أضراراً للمناطق الساحلية والنظم الإيكولوجية يتعذر إصلاحها تقريباً، يحمل المجتمع الدولي، حسبما نعتقد، على اتخاذ تدابير فورية لمواجهة الظواهر المناخية التي تسبب هذه الخسائر الضخمة والتي تهدد العديد جداً من البلدان.

إن زيادة تواتر وشدة الكوارث الطبيعية، بما في ذلك الأعاصير التي يعود سبب البعض منها للآثار المترتبة على تغير المناخ، هي بالنسبة إلينا من بين التحديات الرئيسية التي نواجهها على الصعيد الوطني. والتحديات البيئية الأخرى، بما في ذلك مسائل إدارة النفايات والموارد المائية، إلى جانب التحديات الاقتصادية والاجتماعية، كلها تشكل قيوداً خطيرة لجزر البهاما.

ونحن ملتزمون بدمج مبادئ التنمية المستدامة في استراتيجياتنا الإنمائية الوطنية. وثمة تقدم يجري إحرازه في المجالات الرئيسية لحماية تنوعنا البيولوجي ودعم تطوير السياسات الرامية إلى تعزيز الطاقة المتجددة. ونحن نتطلع إلى مواصلة التعاون مع الشركاء الدوليين لتحقيق نجاح أكبر في السنوات المقبلة. وفي هذا السياق، تتطلع جزر البهاما إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة الذي سينعقد العام المقبل. ونتوقع تماماً أن يراعي المؤتمر الاحتياجات التي لم تتم تلبيتها فيما يتعلق بكلٍ من الركائز الثلاث للتنمية المستدامة، أي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

إننا نواجه مجموعة متزايدة التعقيد من التحديات العالمية، وهو ما أدى إلى إنشاء شبكة معقدة كذلك من المؤسسات والآليات العالمية الرسمية وغير الرسمية الرامية إلى تعزيز العمل الجماعي بغية التصدي لهذه التحديات. وبناء على ذلك، أصبحت مسألة الإدارة الدولية فيما يتعلق بجدول الأعمال العالمي مسألة ملحة في السنوات الأخيرة.

ولقد أكدت الأزمة الاقتصادية العالمية في السنوات الثلاث الماضية على الحاجة إلى زيادة فعالية الإدارة العالمية، وكذلك المناقشات الطويلة والمثيرة للجدل أحياناً بشأن إصلاح مجلس الأمن. ويمكن القول إنه في صميم كل هذه المسائل، خاصة بالنسبة إلى بعض الدول الصغيرة النامية مثل جزر البهاما، ثمة حاجة إلى كفالة أن تكون لدينا النظم العالمية القادرة على التصدي بفعالية وبطريقة شاملة وتشاركية وشفافة للتحديات العالمية المتغيرة.

وفيما يتعلق بالإدارة الاقتصادية الدولية، تدرك جزر البهاما في الواقع الدور المتنامي لمجموعة الـ ٢٠، والحاجة إلى معالجة كيفية أن تكون المجموعة أفضل قدرة على المشاركة والتشاور مع طائفة أوسع من البلدان، فضلاً عن الأمم المتحدة ككل، بهدف المساعدة على ترجمة مداولات مجموعة الـ ٢٠ إلى إجراءات فعالة على النطاق العالمي. ولحسن الطالع أن عمل مجموعة الحوكمة العالمية قد نجح إلى حد كبير في هذا الصدد. والواقع أن جزر البهاما انضمت إلى المجموعة على أساس أن للأمم المتحدة دوراً محورياً في الإدارة الاقتصادية العالمية، وأن الانخراط الجاد مع مجموعة الـ ٢٠ سيسمح بفهم أكثر وضوحاً لمواطن القوة والميزات النسبية لكل منها.

إن إصلاح مجلس الأمن ليس واقعاً اليوم أكثر مما كان عليه قبل عام، أو حتى ١٠ سنوات. فلا يزال هذا الهدف، مع ذلك، هدفاً هاماً، ويعتبر بشيراً بنجاح أنشطة الحكم العالمية الأخرى التي تتساوى إلحاحاً والتي ستؤثر حتماً على كل بلد بصرف النظر عن حجمه، أو قوته الاقتصادية أو السياسية. وتطلعات المهمشين إلى المزيد من الديمقراطية، والشمول، والتمثيل، والشفافية والمساءلة ليست أقل شرعية على الصعيد الدولي مما هي على المستويين الوطني أو المحلي. وإذا أريد للمجلس الوفاء الكامل بمسؤوليته تجاه السلم والأمن الدوليين، فعليه أن يكون انعكاساً للحقائق الجغرافية السياسية لعالمنا في تكوينه، وكذلك في طريقة عمله. لذلك، تواصل جزر البهاما دعم توسيع مجلس الأمن في كلتا الفئتين وإصلاح أساليب عمله.

وتعتقد جزر البهاما أن القوة الرئيسية للأمم المتحدة تكمن في شموليتها، لأنها ربما هي الهيئة العالمية الوحيدة التي تتمتع بالشرعية التي لا يرقى إليها الشك. ومن ثم، نحن نتصور دوراً أكبر للأمم المتحدة في عدد من المجالات، لا لتكرار العمل المنجز في أماكن أخرى، وإنما للمساعدة في مجالات أخرى ذات أهمية حاسمة للبلدان الصغيرة النامية، بما في ذلك التعاون الدولي في المسائل الضريبية.

ولا تزال جزر البهاما، إلى جانب بلدان عديدة من منطقة الجماعة الكاريبية، تسعى إلى تحويل لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية إلى هيئة فرعية حكومية دولية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، يكون هدفها المركزي أن يصبح للبلدان الصغيرة النامية صوت فعال عندما يقرر المجتمع الدولي مسائل تتعلق بالتعاون في الامور الضريبية. وبالمثل، نوصي بدور أكبر للأمم المتحدة في مجالي النظام المالي الدولي ونظام التصنيف الائتماني.

وفيما يتعلق بالأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، من المهم ملاحظة أن العديد من الدول الصغيرة النامية ذات الدخل المتوسط والمرتفع ظاهرياً، مثل جزر البهاما، لا تزال تكافح الآثار التي خلفتها، بما في ذلك التحديات الخطيرة للائتمان والعمالة – وهي التحديات التي ما زالت قائمة أساساً بسبب المديونية؛ والصعوبة في الحصول على الموارد من المؤسسات المالية الدولية؛ وتزايد معدل عدم الوصول التفضيلي إلى أسواق الشركاء الرئيسيين في التنمية.

وتواصل جزر البهاما تطوير المبادرات الوطنية الرامية إلى معالجة هذه المسائل والمسائل الأخرى ذات الصلة. وقد شهدنا بعض النجاح في الحفاظ على نسبة الدين الحكومي إزاء الناتج المحلي الإجمالي؛ وتنفيذ التدابير الرامية إلى تقديم الإغاثة والمساعدة لمواطني جزر البهاما؛ والجهود التي تُبذل لتحديث وتوسيع بنيتنا التحتية العامة، فضلاً عن زيادة الاستثمار في أقل الجزر نمواً بيننا.

ويجب أن تترافق هذه الجهود الوطنية مع الإجراءات المناسبة والعاجلة على الصعيد الدولي بغية التصدي بفعالية لهذه التحديات، وكذلك المساعدة في الإبقاء على التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. ويجب أن تشمل هذه الإجراءات على الصعيد الدولي توفير موارد جديدة وإضافية لمساعدة البلدان النامية، ولا سيما الأكثر ضعفاً بيننا، فضلاً عن وضع آليات التنفيذ اللازمة.

وفي ذلك الصدد، تود جزر البهاما التأكيد على أهمية تنفيذ توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية. كما تود جزر البهاما تسليط الضوء في هذا الصدد على الدور الحاسم الذي يمكن أن يؤديه النظام التجاري العالمي المتعدد الأطراف، الذي يستند إلى القوانين، والمنفتح

وغير التمييزي والعادل في حفز النمو والتنمية الاقتصاديين في البلدان النامية.

إن الهجرة يمكنها أن تكون قوة إيجابية للتنمية على الصعيد الدولي، وهي ما فتئت كذلك. والواقع أن المهاجرين يسهمون في تنمية جزر البهاما من نواحٍ كثيرة، إلى حد كبير من خلال المساهمات في التعليم والرعاية الصحية وتطوير السياحة والخدمات المالية. والهجرة غير المنضبطة، مع ذلك، قد أثبتت أنها شكلت، ولا تزال تشكل تحدياً خطيراً للتنمية المستدامة. وفي هذا السياق، ترحب جزر البهاما بتزايد الحوار بشأن تحسين التعاون الدولي فيما يتعلق بالهجرة والتنمية على الصعيد الدولي. نعتقد بأن التعاون السليم يمكن أن يساعد على ضمان أن تتم الهجرة من خلال قنوات آمنة ومنظمة، بما يعود بالنفع على الدول المصدرة والمستقبلة للمهاجرين، مثل جزر البهاما. ستواصل جزر البهاما المشاركة البناءة في العملية المؤدية إلى الحوار الرفيع المستوى الثاني بشأن الهجرة الدولية والتنمية المقرر أن تعقده الجمعية العامة في عام ٢٠١٣، بهدف معالجة هذه المسائل ومسائل أخرى ذات صلة.

جزر البهاما تهنئ شعب هايتي على الانتخابات وتنصيب الرئيس والحكومة المنتخبين ديمقراطيا. نحن مرتاحون للطريقتين السلمية والناجحة التي اختتم بهما الدور الثاني من الانتخابات في هايتي. إن الاستقرار السياسي ضروري للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في هايتي. ونأمل في أن تحل مسألة تعيين رئيس وزراء جديد في أقصر وقت ممكن، حتى يتسنى لشعب هايتي مواصلة تعافيه من زلزال العام الماضي المدمر، وإعادة بناء بلده بغية تنميته المطردة والمستدامة.

وفد بلدي يواصل الإشادة بعمل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وعلى مر السنين، أدت البعثة دورا رئيسيا في المساعدة على وضع الأساس للانتعاش والاستقرار على المدى الطويل في هايتي، إلى جانب أنشطتها الداعمة لمؤسسات الدولة وإعادة تأهيل وتدريب الشرطة الوطنية الهايتية. كما يتعين أن يعكس دور البعثة ومهامها الحاجات الإنمائية للبلاد، كما حددتها الحكومة. إن دعم ومشاركة المجتمع الدولي في هايتي أمران ضاغطان وملحان أكثر من أي وقت مضى، ويتعين على البعثة أن تظل عاملا هاما في هذا الصدد.

تظل مسألتا السلام والأمن الدوليين مصدر قلق بالغ بالنسبة للمنظمة، كما هو الحال بالنسبة للمجتمع العالمي بأسره. جزر البهاما تدين بشكل لا لبس فيه الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وتكرر التزامها بمكافحته. تظهر هجمات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية والهجمات البشعة التي جرت في مومباي والنرويج وفي مقر الأمم المتحدة في نيجيريا، بأن جهودنا لم تكن كافية حتى الآن، وتبرز من ثم الطابع الملّح لمهمتنا.

إن الحدود التي يسهل اختراقها لجزر البهاما الواقعة في أرخبيل موزع على ما يقرب من ٠٠٠ ٠٠١ ميل مربع، قد شكلت لسنوات عديدة تحديا للأمن القومي، فضلا عن سيادة القانون. نواجه في الوقت الراهن مستويات عالية من الجريمة، ينطوي الكثير منها على استخدام أسلحة صغيرة وخفيفة. إننا ندرك تماما المخاطر الناجمة عن الاتجار العالمي غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، الذي يرتبط بجوانب أخرى للجريمة المنظمة العابرة للحدود، بما في ذلك الاتجار غير المشروع في المخدرات.

تعمل جزر البهاما،على الصعيدين الوطني والدولي، على تقليل المخاطر التي تشكلها هذه العناصر الإجرامية بالنسبة لمجتمعنا. على الصعيد الوطني، فإننا مستمرون في برنامج إصلاح قوانيننا الجنائية، وتحديث وتوسيع نظامنا القضائي وتعزيز البرامج الموجهة المصممة لمعالجة العلل الاجتماعية. إقليميا، فإننا نعمل مع الدول الأخرى في

الجماعة الكاريبية لاتخاذ عدد من التدابير لمجابهة هذه التحديات. دوليا، تلتزم جزر البهاما بتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

إن تنظيم استيراد وتصدير ونقل الأسلحة التقليدية أمر بالغ الأهمية إذا أردنا أن نحقق قدرا من السلام والاستقرار والحد من الصراعات. جزر البهاما تدعم معاهدة بشأن تجارة الأسلحة قوية وفعلية وغير تمييزية، وترحب بشمول صنف الأسلحة الصغيرة والخفيفة والذخائر في نطاق معاهدة مستقبلية. من البديهي بوضوح، الحاجة إلى استجابة عالمية متكاملة لاستكمال الإجراءات المتخذة على الصعد الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية، إذا أردنا أن نمنع بشكل فعال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ومكافحته واستئصاله، وبالتالي الحد من تصاعد العنف والجريمة في مجتمعاتنا.

ما تزال حكومة جزر البهاما ملتزمة بإعلاني ٢٠٠١ و ٢٠٠٦ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز (القراران – ٢/٢٦, ٢٦٢/٦٠). برنامجنا الذي بلغت مدته الآن خمسة وعشرين سنة، كان ناجحا جدا. ونود أن ننتهز هذه الفرصة لنشكر شركائنا الإقليميين والدوليين وفي نصف الكرة الغربي على دعمهم.

تتعامل حكومتي أيضا مع الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، حيث أنها تشكل تهديدا متزايدا لبلدان مثل جزر البهاما وغيرها في المنطقة دون الإقليمية الكاريبية. كما قال رئيس وزرائنا في خطابه الوطني هنا الأسبوع الماضي (انظر A/66/PV.3)، فإن التكاليف الصحية والاجتماعية الاقتصادية المطلوبة من الحكومات لعلاج الأمراض غير المعدية هي بالفعل هائلة. ترحب جزر البهاما والبلدان الكاريبية الزميلة بالاجتماع الرفيع المستوى بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها الذي جرى الأسبوع الماضي، وتثني على اهتمام المجتمع الدولي بالأمراض غير المعدية. إننا على ثقة بأن اعتماد الإعلان السياسي (القرار ٢/٦٦، المرفق)، حتى وإن كان لا ينحو إلى اتخاذ إجراءات، كما تصورنا عندما حصلنا على الولاية من رؤساء حكوماتنا قبل أربع سنوات، سيسفر عن نتائج. لقد كنا نفضل أن يعكس النص التزامات أقوى وأهداف معينة محددة زمنيا لمعالجة الأمراض غير المعدية وعوامل خطر الإصابة بها. لكننا نتطلع قدما لإجراء استعراض شامل لهذه المسألة في عام ٢٠١٤.

نظرا لما يشهده المجتمع الدولي من موجة غير مسبوقة للدعوة إلى التغيير والديمقراطية في بلدان العالم العربي وشمال أفريقيا، يتعين علينا التأكد من أننا نرغب في تعزيز الحوكمة الجيدة والفعالة التي تحترم حقوق الإنسان والحريات الأساسية، فضلا عن تعزيز الحقوق المدنية والسياسية والحق في التنمية، التي تشكل أساس أي حل طويل الأمد. التزام حكومتي بتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية لا يتزعزع.

نحتفل هذا العام ببعض الإنجازات الهامة على جدول الأعمال الدولي لحقوق الإنسان: الذكرى السنوية الخامسة والعشرون لاعتماد الإعلان المتعلق بالحق في التنمية (القرار ١٢٨/٤١) ومؤخرا، بالذكرى السنوية العاشرة، هذا الأسبوع، لاعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان. هذا العام، نحتفل أيضا بالسنة الدولية للمنحدرين من أصل أفريقي.

على الرغم من أهداف هذه المبادرات الجديرة بالثناء للنهوض بجدول أعمال حقوق الإنسان الدولي والتعهدات الأخيرة مثل إصلاح مجلس حقوق الإنسان، فما زلنا نواجه استمرار الفقر واللامساواة الصارخة داخل البلدان وفيما بينها – والعنصرية والتمييز العنصري والتعصب ذي الصلة،

بعد مرور ما يقارب ٦٣ سنة على اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (القرار ٢١٧ (د-٣)). تعد هذه التحديات بمثابة تذكير دائم بأن أمامنا الكثير مما يتعين علينا فعله لتحسين حياة الملايين من السكان المحرومين والمهمشين في جميع أنحاء العالم. بينما من المفيد اعتماد الإعلانات وتحديد الالتزامات، من المهم أكثر ضمان تنفيذها الفعلي على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. من هنا يجب على الأمم المتحدة أن تواصل عكس المثل العليا لمبادئها التأسيسية، وتوحيدنا من خلال رؤية مشتركة للسلام والاحترام المتبادل وحقوق الإنسان للجميع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أدعو الآن السيد هيلامريم دساليغن نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية.

السيد دساليغن (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): إنه لمن دواعي سروري أن أهنئ الرئيس على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. وأود أن أؤكد له تعاون وفدي الكامل، ليؤدي بنجاح مسؤولياته السامية. كما أود أيضا أن أعرب عن تقديرنا لسلفه على قيادته الممتازة لدورة الجمعية العامة السابقة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ مرة أخرى الأمين العام بان كي - مون على إعادة تعيينه لولاية ثانية، والإعراب عن إعجابنا بالعمل المنجز بشكل جيد خلال فترة ولايته الأولى.

وبشعور كبير بالأخوة، أرحب بحرارة بجمهورية جنوب السودان إلى أسرة منظمتنا العالمية وأتقدم بخالص التهنئة وأطيب التمنيات للدولة الجديدة العضو. كما نرحب أيضا بالوفد الليبي، الذي اعترفنا به منذ بعض الوقت. لسنا بغافلين عن التحدي الجبار الذي يواجهونه.

قدم دائما العالم الذي يتجه نحو العولمة تحديات تواجه أفريقيا والعالم النامي. لكن، جعلت التطورات السلبية على مدى السنوات القليلة الماضية، والتي يبدو أنها أبعد ما تكون عن كونها خضعت للتخفيف، الأمر أكثر صعوبة بالنسبة لبلدان مثل بلداننا للمضي قدما على طريق التنمية بالسرعة التي كنا نرغب بها وتسمح بها إمكاناتنا والتزامنا. هناك حاجة لبذل جهود مضاعفة حتى لا يتم إحباط إنجازات الأهداف الإنمائية للألفية. كان ذلك أيضا الأمل في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا. من جانبنا، نشعر بأننا على الطريق الصحيح نحو جميع الأهداف تقريبا، والتزامنا أن نكون أكثر طموحا، وذلك تمشيا مع الخطة الخمسية للنمو والتحول. لكن، يعد الوضع الاقتصادي العالمي مصدرا للقلق.

في هذا السياق العالمي، تعرضت منطقة القرن الأفريقي لأسوأ الظروف المناخية العكسية منذ ٦٠ عاما، مما تسبب في حالة جفاف مأساوية للغاية. في هذا المنعطف الحاسم، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدفع بالخطى، لا سيما في المساعدة على التخفيف من حدة الأزمة في الصومال. لا بد من إعادة التأكيد على الدعوة التي انطلقت يوم السبت في مؤتمر القمة المصغر بشأن هذه المسألة وتوسيعها. ينبغي أن نفعل أكثر من هذا لشعب الصومال وغيره في المنطقة من الذين تضرروا من الكارثة.

تعد التنمية المستدامة من الأمور الأكثر أهمية في القرن الأفريقي. يحتاج شبابنا إلى آمالهم من أجل المستقبل لا الإحباط، وتتطلب حالة نسائنا وأطفالنا اهتماما أكبر من ذلك بكثير. بالإضافة إلى حرمان السكان من حقوقهم الإنسانية، ليس الفقر بالأساس المتين الذي يمكن أن يبنى عليه السلام والأمن. وتدفعنا تلك الحاجة إلى لفت الانتباه إلى عدد من التحديات التي نواجهها في منطقة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وخاصة فيما يتعلق بتغير المناخ. أصبحت الآثار الضارة لتغير المناخ واضحة بمختلف السبل.إن التحديات عالمية وتتطلب حلولا عالمية، على أساس المسؤولية

المشتركة ولكن المتباينة. نحن لا نعتقد أنه يتم بذل ما يكفي ليتناسب مع جسامة الخطر الذي يهدد البشرية بصفة عامة. وعلاوة على ذلك، تجسد المسألة برمتها الظلم لأن أفريقيا والعالم النامي هما الأكثر تضررا، في حين أن مساهمتهما في تغير المناخ هي الأقل.

وبوصفنا أعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، حاولنا لبعض الوقت أن تتصدى جهودنا الجماعية للتحديات المختلفة التي تواجه منطقة القرن الأفريقي. وإدراكا منا أن أحد العوامل الرئيسية التي يعرقل التنمية في منطقتنا يتعلق بالأمن وعدم الاستقرار الدائم، وبصرف النظر عن بذل قصارى جهدنا لإرساء الأساس لإدماج منطقتنا من خلال العديد من مشاريع البنية التحتية ذات الصلة، فقد واصلنا تعزيز سعينا المشترك من أجل السلام والأمن في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

ومن المنتظر تحقيق النتائج الإيجابية. لم ترتبط أي مجموعة إقليمية ارتباطا وثيقا إلى هذا الحد مع عملية السلام في السودان مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وفي الصومال، بالتعاون الوثيق مع جماعة شرق أفريقيا، والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، كانت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية العمود الفقري في الجهود الرامية إلى مساعدة شعب الصومال في تحقيق السلام والاستقرار والمصالحة الوطنية. الآن، وبإبعاد المتطرفين وحركة الشباب تدريجيا من مقديشو وتحول المد ضدهم، أصبح هناك أمل جديد في الصومال، ينبغي أن نحافظ عليه. وضع اتفاق كمبالا الأساس لتحقيق انفراجة في الصومال، ونحن مدينون بالامتنان للرئيس يويرى موسيفيني والسفير ماهيغا، الممثل الخاص للأمين العام.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بأوغندا وبوروندي على التضحيات التي بذلتاها، واستمرتا في تقديمها، البلدان اللذان قادا الجهود التي تبذلها بعثة الاتحاد الأفريقي والحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال للحفاظ على إقصاء حركة الشباب ومؤيديها. يجب التأكيد على أنها مكافحة لها آثار الإنسانية وإنمائية، لا أمنية أو سياسية فحسب. هذا هو السبب في أن نجاح تعاون دول الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لتحقيق الاستقرار والأمن في منطقة القرن الأفريقي، ومكافحة الإرهاب والتطرف، كان أمرا حيويا للغاية. إنه يتطلب الدعم الصادق من المجتمع الدولي، والجمعية العامة، وبالأخص، مجلس الأمن.

لست بحاجة إلى الخوض في تفاصيل طلب بلدان الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية إلى مجلس الأمن من حيث تقديم الدعم لها من أجل تحقيق النجاح في الجهود التي تبذلها لإرساء السلام في الصومال واحتواء مَن لا يشجعون الأعمال الإرهابية فحسب، بل يشاركون في تنفيذها أيضا. فمن الأهمية الحيوية لا سيما للمجلس العمل على الاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن هيئة أنشأها المجلس نفسه. وينبغي ألا يؤدي الكلام المعسول، الذي يخلو من أي تغيير سلوكي في الممارسة على أرض الواقع، إلى أن يغض مجلس الأمن الطرف عن أدلة ملموسة مقدمة إليه من قبل لجنة أنشأها بنفسه.

فنعترف بأن هناك معايير مزدوجة في الحرب ضد الإرهاب. ولن تنجح جهودنا في مكافحة الإرهاب إذا أصبحنا انتقائيين في هذا التصدي. لقد نطق رئيس وزراء الهند بصحيح الكلام عندما قال من على هذا المنبر يوم السبت الماضي:

> ”ولا يمكن أن تكون هناك نهج انتقائية في التعامل مع الجماعات الإرهابية أو البنية التحتية للإرهاب. يجب التصدي للإرهاب عبر جميع الجبهات“. (A/66/PV.22)

لم يكن لدينا في إثيوبيا مطلقا رؤية تنم عن قصر النظر بشأن ما يتعين علينا القيام به لضمان حماية مصالحنا القومية وأمننا القومي. في هذا العصر، لا يمكننا ضمان السلام والأمن والاستقرار إلا من خلال الجهد الجماعي. قد يتصور البعض أنه سيستفيد من خلال تشجيع الشقاق في المنطقة المجاورة لهم. لقد عانت منطقة القرن الأفريقي لفترة طويلة للغاية بسبب السياسات المنبثقة من هذا النوع من التفكير. وينبغي أن نتصدى لذلك. نحن نسعى إلى دعم جميع المنصفين في هذا المسعى.

من جانبنا، نسترشد بهدف حماية المصالح الأمنية الجماعية لشعوب منطقتنا والدفاع عنها. وجه ذلك سياستنا في السودان والجهود التي كنا نبذلها لتعزيز الثقة المتبادلة بيننا وبين كل من جمهورية السودان ودولة جنوب السودان الجديدة. لقد اتبعنا أيضا ذلك النهج في تطبيق سياستنا فيما يتعلق بالصومال.

إثيوبيا ليست جديدة على الدبلوماسية الدولية. بوصفنا عضوا مؤسسا للأمم المتحدة، نتحمل مسؤوليتنا كأعضاء في الأسرة البشرية بكل الجد. نرى دعوتنا عاملا لتعزيز السلام والأمن الدوليين وتشجيع العلاقات الودية بين الدول، كبيرة كانت أم صغيرة، على أساس المساواة الكاملة. ولذلك، بينما نواصل الدعوة إلى إصلاح مجلس الأمن، نظل ملتزمين بتنشيط أعمال الجمعية العامة، الممثل الحقيقي لشعوب العالم في الروح الحقيقية لميثاق الأمم المتحدة، التي تقول عبارته الأولى: ”نحن شعوب الأمم المتحدة“.

وعلى نفس المنوال، تريد إثيوبيا أن تعرب عن موقفها بشأن نقطة التحول التاريخية التي يمر بها شعبا فلسطين وإسرائيل والتحديات التي تواجههما. نحن مقتنعون أنه لا حاجة لحكمة عظيمة لتحقيق ذلك، في نهاية المطاف، لا يمكن أن يصل الطرفان إلى الوجهة النهائية إلا من خلال المفاوضات السلمية والتراضي بين الطرفين.

في هذا الصدد، لا يكفي الاعتراف بحق الفلسطينيين في إنشاء دولة خاصة بهم تملك كل مقومات البقاء، ويجري الكلام عنها بدون فعل. لا بد أيضا أن تتخذ خطوات حقيقية، ملموسة وعملية، تأتي في الوقت المناسب، من أجل تحقيق هذا الهدف. لم يتم القيام بذلك. لا شك، يفسر هذا جزئيا ما نحن عليه اليوم وحتى هذه اللحظة. من ناحية أخرى، إذ يؤدي إلى نتائج عكسية، غير عادلة، استخدامه كذريعة لتأخير تحقيق أحلام الشعب الفلسطيني، لا يعد الأمر لائقا ولا واقعيا أن نقلل من المخاوف الأمنية لإسرائيل ونستخف بها.

وعندما يحين الوقت لنبين موقفنا بشأن مسألة التوقيع هذه في الدورة السادسة والستين للجمعية العامة، سيرتكز الموقف الذي سنتخذه على تقييمنا الموضوعي لجميع أبعاد المسألة، وعلى النية الحسنة، وسيكون منسجماً مع ما نؤمن بما تمليه قضية العدل والسلام المستدام.

إننا نمر في فترة لا تتسم بالترقب وعدم اليقين فحسب، بل أنها فترة من التغير التاريخي الكبير والهام جداً. إن العالم الذي خرج من الحرب العالمية الثانية قد تغير وليس نفس العالم. وفترات كهذه يجب التعامل معها بعناية شديدة، لذلك من المهم جدا أن يُولى مزيد من الاهتمام للحاجة إلى منع نشوب الصراعات وإلى جهود الوساطة. ومن دواعي سرورنا أن الرئيس النصر قد جعل هذا من بين أولوياته العليا، ونريد أن نؤكد له أن بوسعه أن يركن إلى التعاون الكامل من جانب بلدان الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

أود أن أختتم كلمتي بطلب تأييد جميع الدول الأعضاء لمشروع القرار الذي ستقدمه بلدان الهيئة الحكومية

الدولية المعنية بالتنمية طالبة فيه حصول المنظمة على مركز مراقب في الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ثونغلون سيسوليث، نائب رئيس وزراء جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ووزير الخارجية والتجارة فيها.

السيد سيسوليث (تكلم باللغة اللاوية ووفر الوفد الترجمة الشفوية بالإنكليزية): إن إعادة تعيين السيد بان كي - مون لمنصب الأمين العام شهادة على قيادته المقتدرة وإنجازاته العظيمة في إدارة دفة المنظمة العالمية خلال السنوات الخمس الماضية. باسم لاو حكومة وشعباً، أغتنم هذه الفرصة مرة أخرى، للإعراب له عن أخص التهاني وأتمنى له النجاح الكبير في الاضطلاع بمهمته النبيلة، لا سيما في وقت نسعى فيه حاليا إلى التغلب على العديد من الأزمات والتحديات.

وعلى نفس المنوال، يسر جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أن تعمل بصورة وثيقة مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في هذه الدورة السادسة والستين للجمعية العامة تحت رئاسة السيد ناصر عبد العزيز النصر، وهو دبلوماسي مخضرم يتمتع بخبرة واسعة في الشؤون الدولية والدبلوماسية. وأشيد أيضاً بالسيد جوزيف ديس على ما حققه من نجاح إبان رئاسته للجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين. وشأننا شأن الوفود الأخرى، نرحب بجنوب السودان بوصفها العضو ١٩٣ في الأمم المتحدة.

إن حكومة لاو الديمقراطية الشعبية ما برحت تتمسك بشدة بتأييد تسوية المنازعات بالوسائل السلمية والحفاظ على السلم والأمن الدوليين لتهيئة بيئة مفضية إلى إعلاء شأن التعاون الإنمائي. وفي هذا الصدد واصلت حكومة لاو في العقود الأخيرة انتهاج سياسة خارجية ثابتة تتمثل في السلام والاستقلال والصداقة والتعاون، سياسة ترمي إلى ضمان تحقيق الفوائد الملموسة لشعب لاو، وبذلك تسهم في الحفاظ على السلم والأمن الإقليميين والدوليين. وهذا الاتجاه في السياسة أكده المؤتمر التاسع لحزب لاو الثوري الشعبي الذي انعقد في آذار/مارس. وبانتهاج جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية هذه السياسة في ردنا على التحديات الخارجية، ما فتئت على مر العقود الماضية تتمسك بشدة بالاستقرار السياسي والنظام الاجتماعي وتحافظ عليهما، واضعة بذلك أساساً صلباً لاستمرار التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي. ونتيجة لذلك حققنا تقدماً كبيراً في النهوض الاجتماعي وتقليص الفقر.

وقد حددت الحكومة أهدافاً عاجلة ومتوسطة الأجل للسنوات الخمس المقبلة للإسراع في التنمية الاقتصادية من جميع جوانبها ليتسنى لها بناء قاعدة متينة من أجل تنفيذ استراتيجية وطنية لتحويل البلد إلى دولة صناعية وحديثة، وتحقيق الهدف النهائي المتمثل في الخروج من مركز أقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠٢٠.

في هذا الكوكب المعولم والمتكامل، أصبحت جميع الدول كبيرها وصغيرها، غنيها وفقيرها، متكافلة أكثر من أي وقت مضى. فما من أحد منا بوسعه أن يعيش بمعزل عن المجتمع الدولي. وعلى الرغم من أن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية قد سجلت في الماضي إنجازات مرضية في مساعيها الإنمائية الاجتماعية والاقتصادية على الصعيد الوطني، سيظل البلد يواجه تحديات هائلة. والبلد بوصفه دولة صغيرة، ومن أقل البلدان نموا فهو ضعيف أمام الصدمات الخارجية. لذلك يتقاسم مع البلدان الأخرى الرغبة في العيش في عالم مسالم وآمن.

أما وقد قلت ذلك، فلا بد لجميع الدول أن تواصل تعزيز التعاون الإنمائي لضمان تحقيق الفوائد الملموسة لشعوبها

ارتكازاً على الاحترام المتبادل والتضامن والتفاهم والمساعدة، وتحاشي استخدام التهديد والتدخل والقوة. ومع ذلك، من سوء الطالع أننا نواجه تحديات عديدة في السنة الماضية ناجمة عن الصراعات الإقليمية، وانتشار الاضطراب الاجتماعي المقترن بالأزمة المالية والاقتصادية والكوارث الطبيعية المدمرة التي أصبحت تحدث على نحو أكثر تكراراً. لقد شكل هذا كله تهديداً شديداً للسلم والاستقرار والأمن والتعاون الإنمائي على صعيد العالم.

إزاء هذه الخلفية، فإن هذه التحديات المتعددة لا تعرقل البلدان النامية فحسب، والبلدان الأقل نموا بصورة خاصة، في جهودها الإنمائية الوطنية وتحقيق الأهداف الإنمائية الدولية، بل أيضاً تزيد من عكس مسار التنمية لديها.

في ظل هذه الظروف، نعتقد أن الأمم المتحدة بوصفها المنظمة العالمية الوحيدة يجدر بها أن تعزز أكثر من دورها للتصدي للتحديات بطريقة حسنة التوقيت بصورة أكثر وعلى نحو عادل للاستجابة إلى التطلعات المشتركة لجميع الدول الأعضاء. وفي نهاية المطاف، علينا الإسراع في عملية إصلاح الأمم المتحدة التي ما فتئت معلقة لسنين وذلك لتحقيق نتيجة ملموسة بصورة أكبر. وأصبح من المهم جدا أكثر من أي وقت مضى لنا نحن جميع الدول الأعضاء أن نزيد من تعاوننا بطريقة تنم عن الإخلاص والثقة، ومن دون استغلال أحدنا للآخر سعيا إلى إصلاح هيئات الأمم المتحدة وتحسين فعاليتها.

إن الأمن والاستقرار السياسي هامان جداً للنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في جميع المناطق. ولذلك ينبغي للأمم المتحدة أن تؤدي دوراً أكثر أهمية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وذلك بالاضطلاع بواجبها بفعالية لمعالجة الصراعات الإقليمية، لا سيما فيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط التي ما برحت من دون حل لعقود من الزمن. إزاء هذه الخلفية يجدر بالأمم المتحدة أن تقوم بدور تيسيري أكثر فعالية لحض جميعا الأطراف المعنية على إيجاد حل وتحقيق الرؤيا المتمثلة في حل الدولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن وداخل حدود معترف بها دولياً، كما نصت على ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي هذا الصدد تؤيد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الطلب الذي تقدمت به فلسطين بتاريخ ٢٣ أيلول/سبتمبر من أجل الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

وثمة شاغل هام آخر ما برح يتمثل في مسألة الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا منذ عدة عقود، وهو حظر أثّر بشدة على الشعب الكوبي. ونعتقد أنه قد آن الأوان لرفع هذا الحظر من دون شروط. وقد ساهم السلام والأمن في جنوب شرق آسيا في تهيئة بيئة مواتية للتقدم الاقتصادي والاجتماعي في البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا. في الوقت الحاضر، تواصل الرابطة بذل جهودها الرامية إلى تسريع بناء الجماعة بحلول عام ٢٠١٥ استنادا إلى ثلاث ركائز هي: الجماعة السياسية والأمنية التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، والجماعة الاقتصادية للرابطة، والجماعة الاجتماعية والثقافية لهذه الرابطة. وفي الحقيقة، لقد حققنا تقدما مطردا في مسعانا المشترك.

في جهود بناء الجماعة، تهدف الرابطة إلى تنفيذ مناطق التجارة الحرة فيما بين البلدان العشرة الأعضاء، وكذلك بين الرابطة وشركائها في الحوار. في السياق نفسه، عززت منظمتنا من تعاونها الخارجي من خلال الحفاظ على مركزية الرابطة في جميع الأطر التي بدأتها، مثل آسيان ١+ وآسيان ٣+، والمنتدى الإقليمي للرابطة، والاجتماع المخصص لوزراء دفاع الرابطة ومؤتمر قمة شرق آسيا. إضافة إلى ذلك، بدأت الرابطة في مناقشة رؤيتها الطويلة

الأجل ودورها الذي ستضطلع به بعد عام ٢٠١٥. وقد ساهم كل ذلك في الحفاظ على السلام والاستقرار والتعاون الإنمائي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ والعالم بأسره.

إن الاجتماع الآسيوي – الأوروبي آلية هامة أخرى لتيسير التعاون الدولي. تطور الاجتماع الآسيوي الأوروبي بشكل ملحوظ، خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، وأصبح منتدى هاما للقادة للنظر في اتخاذ تدابير للاستجابة للتحديات الإقليمية والعالمية الناشئة. في هذا السياق، وتشرف لاو الديمقراطية الشعبية أن الدول الأعضاء في الرابطة قد عهدت إليها باستضافة مؤتمر قمة الاجتماع الآسيوي – الأوروبي التاسع، المقرر عقده في وقت مبكر من تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٢ في العاصمة فيينتيان. وقد وضعت حكومة لاو الاستعدادات لمؤتمر القمة على رأس الأولويات لديها. في هذا الصدد، أود أن أغتنم هذه الفرصة لدعوة قادة الدول الأعضاء في الاجتماع الآسيوي – الأوروبي لحضور مؤتمر القمة. إذ أنه سيوفر فرصة ممتازة لقادة المنطقتين لمناقشة المسائل الهامة ذات الصلة بإرساء السلام وتعزيز التعاون الفعال فيما بين بلدان آسيا وأوروبا في هذا العصر الجديد.

لم تكن التنمية الاجتماعية والاقتصادية يسيرة في بلد عانى من عواقب الحرب وتركتها. وإحدى العقبات والعوائق الرئيسية لجهودنا الرامية إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي الذخائر غير المنفجرة، التي لا يزال لها تأثير سلبي خطير وواسع النطاق على سبل العيش لشعب جمهورية لاو، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وقد بذلت حكومة لاو قصارى جهدها وحشدت الموارد المالية اللازمة لتطهير المناطق الملوثة، وخصوصا الزراعية والأراضي الصالحة للسكن في أنحاء البلد، فضلا عن رفع مستوى الوعي العام ومساعدة الضحايا على الاندماج في المجتمع.

إن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية إذ تضطلع بواجباتها المنوطة بها بوصفها رئيسا للاجتماع الأول للدول الأطراف في المؤتمر بشأن الذخائر العنقودية، تلقت خلال السنة الماضية دعما ومساعدة قيمين من المجتمع الدولي، بما في ذلك الدول الأطراف والأطراف غير الحكومية والمنظمات الدولية، لا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية غير الحكومية. ساهمت جميعا في التنفيذ المبكر لهذه الاتفاقية الإنسانية.

في ذلك السياق، نيابة عن جمهورية لاو حكومة وشعبا، وبالأصالة عن نفسي، أود أن أعرب عن خالص تقديري لجميع البلدان والمنظمات الدولية لما قدمته من دعم ومساعدة. وقد انعكس ذلك بوضوح في المشاركة الواسعة النطاق في الاجتماع الأول للدول الأطراف الذي استضافته جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وعلاوة على ذلك، أود أن أهنئ البلدان التي صدقت على الاتفاقية أو انضمت إليها. وقد ارتفع الآن عدد الدول الأطراف التي انضمت إلى الاتفاقية ليصل إلى ٦٣ دولة. وآمل أن تنظر البلدان الأخرى، التي لم تصبح بعد دولا أطرافا، في الانضمام إلي الاتفاقية في المستقبل القريب.

تولى الرئاسة، نائب الرئيس، السيد العتيبي (الكويت).

ومن الأهمية الحيوية أكثر من أي وقت مضى أن يغتنم المجتمع الدولي الفرصة للوفاء بالتزامه في تشجيع التعاون وتعزيزه كوسيلة للتصدي للتحديات الملحة، وهو ما لا يمكن لأي بلد القيام به بمفرده. وفي هذا السياق، تؤكد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من جديد عزمها الثابت على العمل بشكل وثيق مع المجتمع الدولي، مما يساعد على جعل هذا العالم مكانا ينعم بالسلام، والمساواة والعدل، وفي منأى عن الخوف والحرمان. وإنني مقتنع بأن التعاون الوثيق والمساعدة المتبادلة ستمكننا جميعا من تحقيق أهدافنا المشتركة.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد يانغ جيتشي، وزير خارجية جمهورية الصين الشعبية.

السيد يانغ جيتشي (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أبدأ بتهنئة السيد ناصر عبد العزيز النصر على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها الحالية. وأنا واثق أنه، بفضل قدرته المتميزة وخبرته الواسعة، سينجز مهمته النبيلة. وأود أيضا أن أشكر السيد ديس على مساهمته بوصفه رئيسا للدورة السابقة. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ جمهورية جنوب السودان تهنئة حارة على عضويتها رقم ١٩٣ في أسرة الأمم المتحدة.

لقد ولى الآن العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. خلال ذلك العقد، اكتسب الاتجاه نحو عالم متعدد الأقطاب والعولمة الاقتصادية زخما. وتزايد ترابط البلدان. جلبت الثورات في العلوم والتكنولوجيا تحولات عميقة في المجتمع البشري. بيد أنه، تشابكت سائر التهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية والتحديات العالمية مع تلك التغيرات، وأصبح العالم بعيدا تماما عن كونه مكانا ينعم بالسلام.

ومع بدء العقد الثاني من القرن الجديد، دخل العالم مرحلة تاريخية غير عادية في سعيه للسلام والتنمية، ويواصل المرور بتغيرات عميقة ومعقدة. يتزايد عدم اليقين وعدم الاستقرار بالرغم من البيئة الدولية السلمية عموما. وأصبحت التنمية مسألة خطيرة على نحو متزايد، وأصبح تعزيز التنمية المشتركة مهمة أكثر أهمية وإلحاحا من أي وقت مضى.

إن التنمية العالمية الآن عند منعطف خطير. لكن لا يزال الانتعاش العالمي هشا، والأسواق المالية الدولية متقلبة، ويواجه السعي لتحقيق التنمية المستدامة تحديات هائلة. ومن هنا، لا بد أن يواجه الاقتصاد العالمي اختبارا حاسما للحفاظ على النمو. تتعرض بعض البلدان في غرب آسيا وشمال أفريقيا إلى الاضطرابات السياسية المستمرة. وتنتشر التهديدات الإرهابية وتتنامى التحديات العالمية. يواجه المجتمع الدولي اختبارا حاسما في الحفاظ على الاستقرار.

ما زالت الفجوة واسعة في التنمية بين الجنوب والشمال. وازداد عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع بنسبة ٦٤ مليون بسبب الأزمة المالية الدولية. ويعاني ما يقرب من بليون شخص من المجاعة. هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولا بد من تكثيف التعاون الدولي لمساعدة أقل البلدان نموا في الوفاء بالاحتياجات الأساسية لشعوبها. في مواجهة هذه التحديات، نتشاطر مهمة تتسم بالأهمية لتحقيق التنمية المشتركة، ولدينا أيضا فرص جديدة قل نظيرها.

لقد جعلت العولمة الاقتصادية مصالح البلدان مترابطة بشكل أوثق. إن تحقيق الأمن، عبر التعاون، وتعزيز التنمية من خلال الاستقرار قد أصبح رغبة مشتركة لنا. إن البلدان تعالج تحديات التنمية بطرق ابتكارية. للتغلب على الأزمة، اتخذت الدول المتقدمة خطوات لتحسين شروطها الضريبية واعتمدت تدابير تحفيزية وسرّعت من وتيرة التقويم الهيكلي للاقتصاد. حافظت البلدان النامية كلها على زخم نمو جيد. النمو السريع، على وجه الخصوص، في بعض الاقتصادات الناشئة قد قاد نمو الاقتصاد العالمي.

لقد أحرز تقدم في إصلاح هيكل الحوكمة الاقتصادية العالمية، والعديد من آليات التعاون الإقليمي آخذة في التوسع. أفرزت الجهود الرامية إلى تسريع إقامة اقتصاد أخضر واستكشاف سبل جديدة للنمو المستدام، زخما ومجالا جديدين للتنمية المشتركة. إذ تواجهنا فرص وتحديات جديدة، علينا أن نعمل كفريق لتذليل الصعاب التي تواجهنا، والسعي وراء المنفعة المتبادلة والتنمية المشتركة. هذه هي المسؤولية والمهمة اللتان يسندهما التاريخ لنا. لأجل أداء مهمتنا، نحن بحاجة إلى اتخاذ الخطوات التالية.

ينبغي علينا تعزيز زخم سليم للانتعاش الاقتصادي العالمي. ما زال الأثر الكامن وراء الأزمة المالية العالمية، لم يتلاش بعد، وما زال الانتعاش الاقتصادي هشا ومتفاوتا. يتعين علينا تكثيف المشاورات والتنسيق، وتوجيه رسالة تضامن قوية وتعاون الجميع فيه فائزون، لتعزيز الثقة الدولية والعالمية في الانتعاش العالمي والنمو. علينا أن نعمل لأجل تحقيق نظام مالي ونقدي دولي منصف وعادل ومنظم وشامل، وتعزيز صوت وتمثيل الأسواق الناشئة والبلدان النامية.

الصين تؤيد انتقال مجموعة الـ ٢٠ من آلية معالجة قصيرة الأجل للأزمة إلى آلية حوكمة اقتصادية طويلة الأجل. يتعين على مجموعة الـ ٢٠ القيام بدور أكبر في حوكمة الاقتصاد العالمي، وفي تعزيز الانتعاش الكامل للاقتصاد العالمي ونموه.

إننا ندعم جهود الأسواق الناشئة في مجال استكشاف أساليب جديدة للتعاون الاقتصادي الدولي. كما نعارض بشدة كل أشكال الحمائية، وندعو إلى تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف. يتعين معالجة مخاوف البلدان الأقل نموا، وبذل الجهود لأجل جعل جولة الدوحة تحقق أهدافها الإنمائية.

علينا أن نرسي الدعائم السياسية للتنمية التعاونية. جميع الدول، الكبيرة أو الصغيرة، القوية أو الضعيفة، الغنية أو الفقيرة، أعضاء متساوون في المجتمع الدولي، ويتعين حماية حقهم المتساوي في التنمية. يشكل الاحترام المتبادل والمساواة القواعد الأساسية المنظمة للعلاقات الدولية، وتمثل ضمانة هامة لتحقيق التنمية المشتركة. في السياق الراهن، من المهم بشكل خاص وعملي التقيد بمرامي وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، ودعم سلطة ودور الأمم المتحدة، والالتزام بحسن نية بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين، وتعزيز الديمقراطية في العلاقات الدولية.

ينبغي علينا احترام سيادة وسلامة أراضي جميع البلدان. حيث أن الشؤون الداخلية لكل بلد يقررها شعبه. إننا نرفض التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى بأي وسيلة وتحت أي ذريعة كانت.

إن التنوع في العالم ثراء ذو قيمة، لتطوير المجتمع البشري. ولا بد من النظر إليه كعامل إيجابي يتيح للبلدان التعلم من بعضها البعض، ويتعين ألا يستخدم كذريعة من الكبير ليستأسد على الصغير، ولا من الغني أن يتطاول على الفقير، في العلاقات الدولية. يجب احترام حق كل بلد في سلوك سبيل التنمية التي يختارها، ويتعين علينا احترام تنوع الحضارات. ينبغي علينا التماس التقدم المشترك، بسحب كل واحد من قوة الآخر، بعقلية منفتحة وشاملة، تسعى إلى أرضية مشتركة، بينما تحافظ على الاختلافات.

يجب تعزيز بيئة أمنية تفضي إلى الاستقرار والتنمية. فقد أثبت التاريخ مرارا وتكرارا بأن الاستقرار والتنمية يسيران يدا في يد. بدون استقرار، لا مجال لإحداث التنمية، وبدون تنمية لا مجال لإرساء الاستقرار. انسجاما مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، يتعين علينا دائما استخدام الوسائل السلمية لحل النزاعات العالمية والقضايا الساخنة. وينبغي علينا معارضة الاستخدام المتعمد للقوة أو التهديد باستخدامها، والإرهاب والنزعة الانفصالية والتطرف بجميع أشكاله، كما يتعين علينا دعم الأمن المشترك للجنس البشري.

الصين تحترم الاختيار المستقل لشعب السودان وجنوب السودان، وتأمل في أن يتمتع هذا البلد الحديث الولادة بالاستقرار والتنمية. ينبغي على المجتمع الدولي مواصلة دعم السودان وجنوب السودان وتشجيعهما على حل القضايا العالقة بينهما بشكل ملائم عبر الحوار

والتشاور، والسعي إلى إرساء علاقات ودية وتحقيق التنمية المشتركة، وتعزيز السلام والاستقرار الإقليميين. لقد شجعت الصين السودان وجنوب السودان على حل نزاعهما من خلال المفاوضات السلمية وعملت بجد للتقدم بعملية السلام بينهما. إننا ندعم تسوية ملائمة لمسألة دارفور. سنواصل العمل مع المجتمع الدولي للاضطلاع بدور بناء ي تحقيق تقدم في السلام والاستقرار والتنمية في الإقليم.

لقد دعمت الصين باستمرار القضية العادلة لإقامة دولة فلسطينية مستقلة، وتؤيد انضمام فلسطين كعضو في الأمم المتحدة. إننا ندعم الجهود الرامية للتوصل إلى حل الدولتين عبر التفاوض السياسي، لأجل إقامة دولة فلسطينية مستقلة، تتمتع بالسيادة الكاملة، وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس حدود سنة ١٩٦٧. بموازاة ذلك، نعتقد بضرورة تحقيق تقدم في محادثات السلام بين سوريا وإسرائيل ولبنان وإسرائيل، مع هدف نهائي يتمثل في تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، إلى جانب تعايش سلمي بين البلدان العربية وإسرائيل. ونأمل أن يبذل المجتمع الدولي والأطراف المعنية جهودا حثيثة لهذا الغرض، ومواصلة عملية السلام في الشرق الأوسط.

الصين تشعر بقلق عميق إزاء الاضطرابات الحاصلة في غرب آسيا وشمال أفريقيا. إننا نؤيد مبدأ عدم التدخل. ونحترم وندعم جهود بلدان تلك المنطقتين في إدارة شؤونهم الداخلية بشكل مستقل، ونحترم تطلعاتها. كما نأمل في أن تحل الأطراف المعنية خلافاتها من خلال الحوار السياسي، واستعادة الاستقرار والنظام بسرعة في بلدانها.

إن ليبيا قد دخلت الآن، مرحلة انتقالية حرجة، من حالة الحرب والاضطراب إلى إعادة الإعمار الوطني. والصين تحترم اختيار الشعب الليبي وتعترف بالمجلس الوطني الانتقالي بصفته السلطة الحاكمة لليبيا وممثلا للشعب. ونأمل أن يطلق الأطراف في ليبيا، تحت زعامة المجلس الوطني الانتقالي، عملية انتقال سياسي شاملة، يحافظون من خلالها على الانسجام العرقي والوحدة الوطنية واستعادة الاستقرار، في أقرب وقت ممكن والشروع في إعادة البناء الاقتصادي. تؤيد الصين الدور القيادي الذي تؤديه الأمم المتحدة في إعادة بناء ليبيا في فترة ما بعد الصراع، وتحث على التفعيل في أقرب وقت ممكن، لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

كما أن الصين قلقة للغاية إزاء التطورات في سورية. نأمل بأن الأطراف في سورية، سيمارسون ضبط النفس ويتفادون العنف والمزيد من إراقة الدماء والنزاع والتحرك بسرعة لتخفيف التوترات. نؤمن بأن عملية شاملة يقودها سوريون، ترمي إلى تعزيز الإصلاح عبر الحوار والتشاور، هي السبيل الأمثل لحل الأزمة الراهنة في سورية. يتعين على المجتمع الدولي احترام سيادة واستقلال وسلامة أراضي سورية، ومعالجة مسألة سورية بحذر لتفادي زيادة الاضطرابات والتداعيات على السلام الإقليمي.

إن الصين ترحب بالتطورات الإيجابية في شبه الجزيرة الكورية. ونحن نؤمن بأن الحوار والتشاور هما السبيل الفعال الوحيد لمعالجة قضايا شبه الجزيرة الكورية. ومحادثات الأطراف الستة آلية فعالة لتحقيق التقدم في مجال تخليص شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي، ودعم السلام والاستقرار في كل من شبه الجزيرة الكورية وشمال شرق آسيا.

وقد عملت الصين جاهدة من أجل تعزيز السلام عبر الحوار، وأدت دورا فريدا في تخفيف حدة التوتر وصون السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية. وترحب الصين باستئناف الحوار مؤخرا بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا، وكذلك بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة. ويحدونا الأمل أن

تغتنم الأطراف المعنية الفرصة، وأن تظل منخرطة في الحوار والعمل على الاستئناف المبكر للمحادثات السداسية.

وينبغي لنا تعزيز التنمية المتوازنة بين الشمال والجنوب. فالتنمية المتفاوتة بين الشمال والجنوب تمثل الاختلال الأكبر في الاقتصاد العالمي. وبدون تنمية متوازنة، من الصعب تحقيق التنمية المستدامة. وما لم تتحرر البلدان المتخلفة النمو من ربقة الفقر وتحقق نمو اقتصاداتها، لا يمكن أن يتحقق الازدهار العالمي المشترك.

ويمثل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على نطاق العالم وفي الموعد المحدد مهمة عاجلة وشاقة. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها تجاه المساعدة الإنمائية الرسمية، وأن تفتح أسواقها، وتخفف وتلغي الديون، وتعزز دعمها المالي والتكنولوجي للبلدان النامية. وينبغي للمؤسسات المالية الدولية أن تستخدم مواردها في مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، على سبيل الأولوية. وينبغي للبلدان النامية، من جهتها، أن تستكشف نماذج النمو المؤاتية للتنمية وتخفيف الفقر من أجل تحقيق مستويات أعلى من التنمية.

وقد برز الأمن الغذائي بوصفه تحديا رئيسيا. ويعاني القرن الأفريقي من مجاعة واسعة النطاق ناجمة عن أشد حالة من الجفاف منذ ٦٠ عاما. وينبغي للمجتمع الدولي زيادة المساعدة وتحقيق الاستقرار في أسعار المواد الغذائية وغيرها من السلع، ومساعدة البلدان النامية على تعزيز قدراتها على تحقيق التنمية المستقلة لكي تتمكن جميع البلدان والمناطق من التمتع بمنافع التنمية المشتركة.

وقد شهد العالم قدرا كبيرا من التنمية، والتحول والتكيف خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وخلال هذه الفترة، تمتعت الصين بتنمية مستدامة وسريعة ومرت علاقاتها مع العالم الخارجي في تغيرات عميقة. وباتت إنجازات الصين في التنمية ومسارها الممكن في المستقبل محورا للاهتمام الدولي. وخلال السنوات العشر الماضية، استمر نمو اقتصاد الصين، وارتفع مستوى معيشة شعبها بشكل ملحوظ بفضل العمل الجاد للشعب الصيني. وأصبحت الصين حاليا ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وأكبر مصدّر، وثاني أكبر مستورد وأكبر سوق ناشئة. وتحققت تلبية احتياجات سكان الصين الـ ١,٣ بليون بشكل ملائم وانخفض عدد السكان الذي يعيشون في الفقر المدقع انخفاضا كبيرا.

ومن جهة أخرى، لا ينبغي إغفال الصعوبات التي تواجهها الصين فيما يتعلق بالتنمية. فما زلنا بلدا ناميا مع عدد كبير من السكان، وأساس اقتصادي ضعيف واختلالات خطيرة ونقص في تنسيق تنميتنا. ويتعين على الصين أن تبذل جهودا دؤوبة ومضنية لتحقيق أهدافها الإنمائية. وإذ نسترشد بالخطة الخمسية الثانية عشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المعتمدة مؤخرا، سنسعى إلى تحقيق التنمية العلمية، وتسريع التحول في نموذج النمو، والنهوض بالابتكار العلمي والتكنولوجي وتعزيز الإصلاح والانفتاح الموجهين لتعزيز التنمية الاقتصادية الطويلة الأجل والثابتة والسريعة، وكذلك تعزيز الوئام والتقدم الاجتماعيين. وسيشهد العالم صينا أكثر انفتاحا وذات تنمية أكثر استدامة وأوفر وئاما اجتماعيا.

لقد حققت الصين منافع حقيقية للشعب الصيني وساهمت في التنمية والازدهار العالميين. وخلال السنوات العشر الماضية، استوردت الصين من البضائع ما قيمته المتوسطة ٧٥٠ بليون دولار سنويا، مولّدة ما يزيد على ١٤ مليون وظيفة في البلدان والمناطق المعنية. ومع نهاية الخطة الخمسية الثانية عشرة في عام ٢٠١٥، ستبلغ قيمة مجموع الناتج الاقتصادي الصيني ما يقارب ٨,٦ تريليون دولار. ومن المتوقع أن تستورد الصين بضائع بقيمة ١٠ تريليونات دولار خلال السنوات الخمس القادمة، مما سيحقق تعزيزا إضافيا للنمو الاقتصادي العالمي. والصين بحاجة إلى العالم

لكي تواصل نموها، وتنمية الصين بدورها ستسهم أكثر في التنمية المشتركة للعالم ككل.

والصين، بوصفها بلدا ناميا، ملتزمة بتعزيز التعاون على أساس المنفعة المتبادلة والمساواة مع البلدان النامية الأخرى وبتكثيف الجهود لتوفير المساعدة والدعم إليها. وقد ألغت الصين ٣٨٠ دينا مستحقا من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والبلدان الأقل نموا، وسوف تُدخل تدريجياً معاملة إلغاء التعرفة الجمركية لـ ٩٥ في المائة من الصادرات من البلدان الأقل نموا الأفريقية التي تقيم الصين علاقات دبلوماسية معها. وقد أنجزنا ما يزيد على ٢ ١٠٠ مشروع، بما في ذلك مشاريع بناء المدارس والمستشفيات، في بلدان نامية أخرى، ودربنا ١٥٠ ٠٠٠ من فنييها في مختلف الميادين. وقررت الصين، تعاطفا مع آلام بلدان وشعوب القرن الأفريقي بسبب المجاعة، تقديم ٤٤٣,٢ مليون يوان على شكل مساعدات غذائية في حالات الطوارئ ومساعدات نقدية لشراء الغذاء من أجل التغلب على المجاعة.

وقد بذلت الصين جهودا كبيرة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومع استمرار نموها، ستتيح الصين المزيد من الفرص للسلام العالمي والتنمية والتعاون. ومن أجل النهوض بالتنمية المشتركة، ينبغي أن نهيئ بيئة دولية سليمة. وعلى مدى الأعوام، ظلت الصين متكرسة لتهيئة بيئة سلمية دولية يمكنها أن تنمو فيها. وفي الوقت ذاته، ساهمت في تعزيز السلام العالمي من خلال تنميتها. وتحملت الصين بفعالية مسؤوليات دولية في حدود قدراتها، وعملت على تعزيز التسويات السلمية للمسائل القائمة في المناطق المضطربة.

وتساهم الصين بفعالية في عمليات حفظ السلام الدولية، حيث ينتشر ما يزيد على ١٩ ٠٠٠ فرد في ٢٨ بعثة من بعثات الأمم المتحدة، والصين هي المساهمة الكبرى من بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. وقدمت الصين مساعدات نقدية وعينية للبلدان التي تعرضت لهزات أرضية وأعاصير تسونامي، وأرسلت فرق إنقاذ للاضطلاع بعمليات الإغاثة الإنسانية في المناطق المتضررة. وتشارك الصين بنشاط في مكافحة القرصنة وفي مجالات أخرى من مجالات التعاون الدولي. وأسهمت جميع هذه الجهود في صون السلم والاستقرار العالميين.

وستمضي أمواج التاريخ في مدها. وسيظل السلام والتنمية والتعاون هي اتجاهات العصر في العقد القادم، والصين لن تألو جهدا في سعيها إلى التنمية والتقدم. والتنمية السلمية هي خيار الصين الاستراتيجي من أجل بناء بلد حديث وقوي ومزدهر وتقديم مساهمة أكبر لتقدم الحضارة البشرية. وستظل الصين في هذا المسار، تعتمد السياسة الخارجية المستقلة والسلمية واستراتيجية الانفتاح الاجتماعي التي تحقق المكاسب للجميع.

إننا ملتزمون بتحقيق الحياة الأفضل للشعب الصيني والمزيد من التنمية والازدهار للبشرية جمعاء. وسوف نحقق تلك الأهداف بالعمل الجاد والإصلاح والابتكار، ومن خلال المبادلات الودية الطويلة الأجل وإقامة التعاون مع البلدان الأخرى على أساس المساواة وتحقيق المكاسب للجميع. والصين التي يسودها الازدهار والاستقرار وترقى إلى مستوى مسؤولياتها هي التي ستقدم مساهمة أكبر لازدهار واستقرار العالم والتنمية المشتركة للبشرية. فلنعمل معا لتعزيز التعاون وتحقيق التنمية من خلال تشاطر الفرص والتصدي معا للتحديات، وبناء على ذلك، نبني عالما من الوئام يسوده السلام الدائم والازدهار المشترك.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد الطيب الفاسي الفهري، وزير الخارجية والتعاون في المملكة المغربية.

السيد الفاسي فهري (المغرب): إنه لمن دواعي سعادتي أن أتوجه إليكم، سيادة الرئيس، بخالص عبارات التهانئ على انتخابكم رئيسا للدورة السادسة والستين للجمعية العامة، بكل ما يرمز إليه هذا التكليف من تقدير لدولة قطر الشقيقة وللعالم العربي ككل. وأنا على يقين من أن حنكتكم الدبلوماسية ستكون خير سند لإنجاح أعمال هذه الدورة. كما يسرني أن أشيد بالجهود الموفقة لسلفكم السيد جوزيف ديس خلال الدورة السابقة.

وأجدد أحر عبارات التهانئ للسيد بان كي – مون بمناسبة إعادة تعيينه أمينا عاما للأمم المتحدة، معربا عن تقديرنا الكبير للمبادرات الحميدة التي ميزت ولايته الأولى، خاصة إنشاء وحدة مكلفة بالمرأة، وتأييدنا الكامل للأولويات التي يعتزم التركيز عليها خلال ولايته الثانية.

تلتئم هذه الدورة في سياق ظروف دولية دقيقة وصعبة تتميز بتراكم وتزامن أزمات حادة ومعقدة، منها ما هو هيكلي ومزمن، كالتغيرات المناخية والأزمة الغذائية، ومنها ما هو متواتر ومهدم كالكوارث الطبيعية والحوادث النووية، ومنها أخيرا ما هو ظرفي ومؤثر كالأزمة المالية غير المسبوقة التي تحولت إلى أزمة اقتصادية دولية ذات انعكاسات اجتماعية وسياسية مقوضة للاستقرار، دون إغفال التهديد المتواصل الذي ما زال يشكله الإرهاب الدولي، بعد عقد على أحداث ١١ أيلول/سبتمبر المروعة وارتباطاتها الجلية مع الجريمة المنظمة بكافة أشكالها، علاوة على استمرار بؤر التوتر والنزاعات المسلحة، سواء ذات الطابع الداخلي أو الدولي.

إن هذا الوضع المتأزم الذي قلما شهد العالم نظيرا له يسائل ضمائرنا بإلحاح وموضوعية: أية أمم متحدة نريد أمام هذه الرهانات الكبرى؟ كيف يمكن جعل الأمم المتحدة مرجعية سياسية وقانونية وإطارا مؤثرا ونافذا وناجعا لتدبير دولي جماعي للقضايا العالمية الشاملة؟ كيف يمكن تأهيل أجهزة منظمتنا لمسايرة المتغيرات العالمية المتسارعة؟

وأخيرا، كيف يمكن تكريس دور هذه المنظمة لتشكل المحور الرئيسي لنظام متعدد الأطراف متضامن ومتناسق مع مجموعات دولية جديدة محدودة العضوية وتتفاعل بشكل أسرع مع الأحداث؟

إن هذه التساؤلات لا تنطلق من مقاربة مثالية، بقدر ما تتبع من إيماننا العميق بالمكانة الرفيعة والفريدة للأمم المتحدة كإطار ومصدر لحوكمة عالمية فاعلة وعادلة ومتضامنة، تستمد شرعيتها من عضويتها الكونية والرصيد القيم الذي راكمته منذ تأسيسها.

من البديهي أن تكون هذه الحوكمة العالمية، امتدادا طبيعيا للحوكمة الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية. فكل الدول الأعضاء مطالبة بتحمل مسؤولياتها عن اتخاذ التدابير والإجراءات المناسبة على المستوى الوطني، من أجل وضع أسس الحوكمة الرشيدة وتوطيدها.

ومن هذا المنطلق، انتهجت المملكة المغربية، منذ عقود، سبيل بناء دولة ديمقراطية قوامها الحكم الرشيد وصون حرية وكرامة المواطنين واحترام حقوق الإنسان وترسيخ مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية ومحاربة التهميش والإقصاء الاجتماعي. كما جعلت، بفضل الرؤية المتبصرة لجلالة الملك محمد السادس، من تعميق الانفتاح السياسي وتحقيق التنمية البشرية عنصرين متلازمين لبناء مجتمع ديمقراطي ومتطور ومتضامن.

ولقد شكلت مصادقة الشعب المغربي على الدستور الجديد للبلاد لحظة تطور تاريخي لهذا المسار المتميز الذي يكرس التلاحم بين مكونات الأمة المغربية بروافدها المتعددة، ويرسخ مبادئ الفصل بين السلطات وتوازنها، ويضمن استقلالا كاملا لسلطة القضاء وسيادة القانون، ويكرس

حقوق الإنسان كما هو متعارف عليها عالميا، ويحدد حقوق وواجبات المواطنة، ويضع أسس حوكمة سياسية واقتصادية من خلال مؤسسات الضبط والتقنين، ومؤسسات الوساطة والمحاسبة. كما يعزز مشاركة المرأة في الحياة السياسية وإسهامها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا الإطار، تبوأت الجهوية الموسعة دورا مركزيا في هذا البناء الدستوري الخلاق، باعتبارها الركيزة الأساسية لديمقراطية قرب، هدفها تحقيق تنمية متوازنة ومتضامنة بين كل جهات المملكة.

إن ما يشهده العالم العربي من تحولات وأحداث يؤكد، من جهة، أن التطلعات المشروعة نحو الحرية والكرامة والرقي والقيم الكونية لا تستثني أية منطقة أو ثقافة أو عقيدة. كما تبرز هذه الأحداث، من جهة أخرى، أنه لا تنمية اقتصادية واجتماعية في غياب الانفتاح السياسي والتطور الديمقراطي لفائدة الأفراد والجماعات، ولا تقدم ولا استقرار في ظل الجمود السياسي والانغلاق الأيديولوجي وتآكل الشرعية وانسداد كل آفاق التناوب والتجديد. وأخيرا، تعطي هذه الأحداث الدليل على أن كل دولة عربية بمقدورها إقامة نظام سياسي يوفق بين القيم الكونية والخصوصيات الذاتية، نظام يزاوج بين الانفتاح الضروري والحفاظ على الهوية الثقافية والحضارية.

وفي هذا الإطار، يثمن المغرب الخطوات المؤسساتية في كل من الشقيقتين تونس ومصر، ويدعو المجتمع الدولي إلى دعم جهودهما على درب الانتقال الديمقراطي الصعب والدقيق الذي تعرفانه، ولكن أيضا الانتقال الواعد والثمين لهذين الشعبين الشقيقين.

كما يعرب المغرب عن ارتياحه لتواجد وفد من المجلس الوطني الانتقالي، ممثلا للشعب الليبي الشقيق التواق إلى مستقبل واعد متسم بالحرية والانفتاح والمصالحة وترسيخ دولة الحق والقانون. ومن منطلق التضامن الدائم بين الشعبين المغربي والليبي وما يجمعهما من علاقات أخوية وروابط تاريخية وما يتقاسمانه من مصير مغاربي مشترك، بادر المغرب منذ البداية إلى دعم التطلعات المشروعة للشعب الليبي الشقيق ومواكبة ومؤازرة المجلس الوطني الانتقالي في كل تحركاته الخارجية وكل مبادراته الوطنية الداخلية. ونتطلع بكل ثقة إلى أن تسترجع ليبيا مكانتها الدولية الطبيعية، خاصة في محيطها المغاربي.

وبخصوص سوريا واليمن، تتطلع المملكة المغربية إلى أن تؤدي التحركات العربية إلى حقن الدماء وتأمين مخرج سلمي للأزمة في هذين البلدين الشقيقين، في إطار الإصلاحات العميقة والجوهرية المعلنة، وبما يحفظ استقرارهما ووحدتهما الترابية.

إن هذه التطلعات والتغيرات النابعة عن الإرادة الحرة للشعوب تستوجب مواكبة فعلية وجادة من طرف الأشقاء والشركاء في احترام لخصوصياتها الذاتية وانسجام مع مساراتها الوطنية، مع الأخذ بعين الاعتبار، بطبيعة الحال، الأشواط التي قطعها كل بلد في بنائه الديمقراطي.

وفي هذا السياق، يسجل المغرب بتقدير كبير التجاوب الذي عبرت عنه مجموعة الثمانية من خلال ما يسمى بـ ”شراكة DEAUVILLE“. ويعتبر المغرب أن هذه الشراكة الواعدة، بالإضافة لما ستوفره من دعم مالي، تشكل حافزا لتشجيع الدول العربية الخمس المستفيدة من الاعتماد على قدراتها الذاتية وتطوير اندماجها الاقتصادي، من جهة، وتقاسم الخبرات والممارسات المثلى في مجال البناء الديمقراطي والإصلاح الدستوري. وينوي المغرب التعاون مع أشقائه في هذا الإطار، بالنظر لما قطعه من مراحل في انفتاحه السياسي، وما راكمه من تجارب في انتقاله الديمقراطي، وما حققه من نتائج متميزة في بنائه الدستوري.

وبالفعل فإن التحولات العميقة والتحديات الملحة التي يشهدها العالم العربي تستدعي حوكمة إقليمية جديدة، قوامها اندماج إقليمي في إطار تجمعات منسجمة ومتكاملة، كاتحاد المغرب العربي، ومجلس التعاون الخليجي، أو اتفاق أغادير للتبادل الحر. ذلك الإطار المرشح للانفتاح على دول عربية متوسطية أخرى، ولتوسيع مجالات عمله، لتشمل قضايا الإصلاح الديمقراطي والحوار السياسي. وتهدف هذه الحوكمة الجديدة، تحت مظلة جامعة الدول العربية، إلى بلورة نظام عربي مرتكز إلى آليات وأساليب مبتكرة، خدمة للتنمية البشرية، والاندماج الاقتصادي، والانفتاح الديمقراطي، ودرءاً للنزاعات ومخاطر الانفصال.

ويبقى إيجاد حل نهائي للقضية الفلسطينية، عاملاً ضرورياً لتسريع وتيرة حقن الدماء العربي، لما فيه مصلحة كل شعوب المنطقة. وتمر القضية الفلسطينية اليوم، بلحظة تاريخية حاسمة، تتميز بانسداد أفق المفاوضات، وتأزم الوضع على أرض الواقع، جراء استمرار مخطط الاستيطان، وسياسة الاعتقال والتوسع والهدم والتهجير، خاصة في القدس الشرقية، وممارسة القمع الجماعي والعنف المفرط، كما دونت ذلك تقارير أممية، بما فيها، التقرير الأخير بشأن أسطول الحرية.

والأمر الذي زاد الوضع تأزماً، عدم توافق الحكومة الإسرائيلية مع المبادرات والمقترحات الدولية البناءة للمجموعة الرباعية للسلام، مما أدى إلى إجهاض كل المساعي الرامية إلى إعادة انطلاق عملية تفاوضية جادة وحقيقية، بشأن قضايا الوضع النهائي، وفقاً للالتزامات المتبادلة. لقد آن الأوان لأن تتحمل منظمة الأمم المتحدة، عبر مختلف أجهزتها، وباستعمال كافة آلياتها الممكنة، مسؤولياتها كاملة، لتمكين الشعب الفلسطيني، بقيادة السلطة الوطنية، من بلوغ حقوقه الوطنية المشروعة كاملة، تماشياً مع الجهود المبذولة لتعزيز مقومات الدولة الفلسطينية المستقلة على الأرض، وأن تأخذ بعين الاعتبار، حجم التأييد والاعتراف الدوليين، بوصفهما مؤشراً واضحاً على قناعة دولية بمشروعية هذا الاستحقاق التاريخي الذي لا بديل عنه للفلسطينيين.

وتحذر المملكة المغربية، التي ظلت سباقة دائماً، إلى الدفع بخيار السلام، والدفاع عنه ومناصرة كفاح الشعب الفلسطيني عبر مختلف المراحل، من مخاطر جمود عملية السلام بفعل منطق القوة، والإذعان المنذر بأسوأ الاحتمالات. ومن هنا يجدد المغرب دعمه للطلب الذي قدمته القيادة الفلسطينية، في شخص فخامة السيد الرئيس محمود عباس للحصول على عضوية الأمم المتحدة، بصفتها دولة ذات سيادة كاملة، على أساس حدود ١٩٦٧ وأن تكون عاصمتها القدس الشريف. والمملكة المغربية، بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي، لن تدخر جهداً للدفع بالتحركات الناجعة والإسهام في كل المساعي البناءة لتحقيق هذه الأهداف في أقرب الآجال.

وينبغي أن يكون هدفنا جميعاً، إعادة إحياء عملية المفاوضات، وفقاً لمرجعية واضحة، وجدول أعمال شامل، وسقف زمني محدد، ومنهجية تفاوضية جديدة، مع مشاركة قوية وفاعلة من لدن أطراف المجموعة الرباعية الراعية لعملية السلام. وفي هذا الشأن تسجل المملكة المغربية بارتياح، الإشارات الإيجابية التي تضمّنها البيان الصادر مؤخراً عن المجموعة الرباعية.

ووفقاً للرؤية التضامنية الاندماجية في محيطه العربي نفسها، انخرط المغرب في مشاورات واسعة مع دول مجلس التعاون الخليجي، لتأسيس شراكة متقدمة ومتطورة، تشمل مختلف الجوانب الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والبشرية والأمنية. وتسعى المملكة المغربية، التي تربطها أوثق العلاقات

مع كل دول هذا التجمع الإقليمي ذي الثقل، إلى تأسيس نموذج تشاركي جديد، بمضمون ملموس ومتميز، يسهم بأوفر نصيب في تحقيق التنمية المستدامة والاستقرار واحتواء المخاطر المهددة لسلامة دولها وأمنها وسلامتها الإقليمية، وتأمين مصالحها العليا. ومن هذا المنطلق، يجدد المغرب دعمه للحقوق المشروعة لدولة الإمارات العربية في جزرها الثلاث المحتلة.

إن انتماءات المغرب الإسلامية، العربية، الأفريقية، والمتوسطية، والتزامه بتفعيل التعاون بين بلدان الجنوب، كما كرسها الدستور الجديد، تقدر تنوع الاهتمامات المؤسسة للسياسة الخارجية، وتتماشى مع تطلعاته لإقامة حوكمة إقليمية مبنية على التشاور والحوار والتضامن. ومن شأن التحولات التي تشهدها الدول المغاربية أن تعطي دفعة جديدة لاندماج مغاربي، تجاوباً مع تطلعات شعوب المنطقة الخمس لاستغلال أفضل الفرص لتحقيق التنمية والاستقرار.

وانطلاقاً من هذه الرؤية، حرص المغرب على تنشيط علاقاته الثنائية مع الجزائر الشقيقة، عبر زيارات وزارية قطاعية، نأمل أن تكون مدخلا جاداً لتحقيق تطبيع شامل بين البلدين، بما في ذلك، إعادة فتح الحدود البرية، وفقاً لما تفرضه حتمية الجوار البناء.

وبالإرادة ذاتها، يجدد المغرب استعداده الكامل لمواصلة وتكثيف عملية المفاوضات، بهدف إيجاد حل سياسي متفق عليه للخلاف الإقليمي المفتعل بشأن الصحراء المغربية، وانطلاقاً من مبادرة الحكم الذاتي، التي أجمع مجلس الأمن عبر ستة قرارات متتالية اعتمدها، على جديتها ومصداقيتها. وتلك هي المبادرة الجريئة والواقعية التي تراعي في إطار الوحدة الوطنية وسيادة المغرب العربي على أراضيه، معايير الشرعية الدولية، بعيداً عن التأويلات الضيقة التي تحكم على عملية المفاوضات بالعقم والجمود.

وقد جاء قرار مجلس الأمن ١٩٧٩ (٢٠١١) ليجدد التأكيد على المقومات الأساسية للعملية التفاوضية، بالدعوة إلى الدخول في مفاوضات جوهرية وجدية، والتحلي بالواقعية وروح التوافق لإيجاد حل وسط، مطالباً دول الجوار بالانخراط الكامل في عملية المفاوضات. وقد حان الوقت لكي يتحمل كل طرف مسؤولياته، خصوصاً في ضوء الأحداث التي تشهدها المنطقة، والعمل بكل جدية وحسن نية، بهدف إيجاد حل سياسي، توافقي ونهائي لهذا الخلاف الإقليمي المفتعل، والاستجابة لتطلعات إخواننا في مخيمات تندوف، المحرومين من أبسط حقوق الإنسانية.

وأود أن أؤكد من جديد، من هذا المنبر، على ضرورة تحقيق اندماج مغاربي وفعال، في إطار اتحاد المغرب العربي، بوصفه حيزاً منفتحاً، متكاملاً وديمقراطياً، خدمةً لمصلحة الشعوب المغاربية الخمس: مغرب كبير، يشارك بشكل فعال وخلاق في الدينامية الحالية التي يشهدها العالم العربي، مغرب كبير يسهم بنشاط في تفعيل التعاون الأوروبي – المتوسطي، كما يجسده اتحاد بلدان البحر الأبيض المتوسط، مغرب كبير ينخرط بجدية في تنمية واستقرار منطقة الساحل والصحراء، التي تشهد تهديدات إرهابية خطيرة، وتوغلاً كبيراً لشبكات الجريمة الدولية المنظمة.

وباعتبار المغرب عضواً مؤسساً في المنتدى الأفريقي، جعل جلالة الملك محمد السادس، استقرار وتنمية القارة الأفريقية، في صدارة أولويات السياسة الخارجية للملكة المغربية، منتهجاً سبيل التعاون والتضامن لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية السياسية الأمنية التي تعيق التنمية الشاملة في هذه القارة. وبنفس الإيمان ساهم المغرب بكل إيجابية في جهود إقليمية ودولية لتسوية عدد من النزاعات، فضلا عن مشاركته المبكرة والمتواصلة في قوات حفظ السلام الأممية، وخاصة في أفريقيا واكب بشكل نشيط وفعال في

المسلسل الناجح للانتقال الديمقراطي الصعب في بعض الدول الأفريقية كغينيا – بيساو وكوت ديفوار والنيجر.

واقتناعا من المغرب بضرورة تطوير منابر التشاور والتنسيق بين الدول الأفريقية، عمل بتعاون مع أشقائه الأفارقة على إنشاء تجمع الدول الأفريقية المطلة على المحيط الأطلسي، وذلك بهدف الاستثمار الأمثل الجماعي لفرص التعاون التي يتيحها هذا الفضاء المشترك ورفع ما يواجهنا جميعا من تحديات مرتبطة به وخاصة الأمنية منها والبيئية.

وبحكم تضامنه مع الدول الصغيرة والجزرية في منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ والمحيط الهندي، يبقى المغرب مستعدا لبلورة التزامه للإسهام في كل مبادرة ترمي إلى مساعدة هذه البلدان على رفع التحديات التنموية والبيئية التي تواجهها في إطار استراتيجية موريشيوس.

بهذه الرؤية الواضحة والتوجهات البناءة التي تعكس الانسجام التام والتطابق الكامل بين اختيارات المملكة المغربية الداخلية وأولويات سياستها الخارجية، تتطلع المملكة إلى تأييد الأعضاء في الجمعية العامة لترشحيها للعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.ويأتي هذا الترشيح تطبيقا لمبدأ التناوب المعمول به على مستوى المجموعة الأفريقية، كما يسعى إلى خدمة السلم والاستقرار وتعزيز التضامن وإعلاء القيم الكونية. فهو أولا، ترشيح لخدمة السلم والأمن الدوليين اللذين جعل منهما بلدي التزاما دستوريا واضحا يكرس لتجربة ميدانية امتدت على أزيد من نصف قرن، وتميزت بمشاركة أكثر من ٥٠ ألف فرد من قواتنا المسلحة الملكية في عمليات حفظ واستتباب الأمن عبر العالم.

كما يتجلى هذا الالتزام في إسهام المملكة المغربية في المشاركة الفعالة في أعمال لجنة بناء السلام، باعتبارها أداة لتفعيل التضامن الدولي مع الدول التي تعرف نهاية النزاعات وبداية البناء والمصالحة الديمقراطية. وإثراء لهذه الشراكة من أجل السلام، ما فتئ المغرب يعمل بكل شفافية والتزام في مجال نزع السلاح والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وهو ثانيا، ترشيح لتعزيز التضامن خاصة بين الدول النامية في إطار تعاون جنوب جنوب بمضمون ملموس وآليات متجددة، ويشمل هذا التعاون تقديم مساعدات إنسانية لمواجهة الكوارث الطبيعية والأزمات الغذائية خاصة في الدول الأفريقية جنوب الصحراء ومنطقة البحر الكاريبي وجزر المحيط الهادئ، وإقامة برامج تعاون مالي وتقني في مجالات اقتصادية واجتماعية كالفلاحة والصحة والماء والكهرباء، وفتح باب التكوين أمام أزيد من ٩ ٠٠٠ طالب سنويا قادمين من ٤٢ دولة، منهم ٨ ٠٠٠ يستفيدون من منحة مغربية.

وهو أخيرا، ترشيح من أجل إعلاء القيم العليا انطلاقا من أن المغرب شكل دائما بحكم موقعه الجغرافي وتنوعه الثقافي وانفتاحه على العالم، ملتقى للحضارات وأرضا لإشاعة ثقافة التسامح والتعايش بين الأجناس والأديان. والتزاما منها بالمبادئ الحقوقية الكونية، اتخذت المملكة المغربية مبادرات بناءة لدعم ثقافة حقوق الإنسان واضطلعت بدور نشيط في مسلسل مراجعة ووضع آليات مجلس حقوق الإنسان اعتبارا للمكانة الهامة لهذا المجلس وقوته الاقتراحية داخل المنظومة الأممية والمكتسبات التي حققها في ظرف وجيز.

ولنا اليقين، أن دعمكم لهذا الترشيح المشروع، الذي يتزامن مع ظرفية إقليمية خاصة، سيعطي لعضوية المغرب في مجلس الأمن بعدا متميزا يصب في مصلحة تناول بناء وملتزم ومتوازن لبعض المواضيع الحساسة الموجودة على جدول أعمال المجلس سواء العربية منها أو الأفريقية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد غويدو فيسترفيل، نائب المستشار ووزير الخارجية في ألمانيا.

السيد فيسترفيل (ألمانيا) (تكلم بالألمانية، وقدم الوفد نصا بالإنكليزية): نادرا ما أدى توق الناس للحرية والكرامة وتقرير المصير هذا الدور المهيمن الذي أداه هذا العام. وحتى الآن، فقد خبرنا العولمة أولا وقبل كل شيء من خلال التكامل المتزايد للاقتصاد العالمي. اليوم، نرى أن العولمة تعني أكثر من ذلك بكثير، حيث حققت أيضا عولمة القيم. إنها تلك القيم المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، والحقوق غير القابلة للتصرف الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

في شمال أفريقيا وفي العالم العربي، حطم ملايين الناس أغلال عقود من القهر. إنهم يريدون الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، وحياة أفضل لأنفسهم وأسرهم. هذا الطريق يمكن أن يوصف بأي شيء إلا بالسهل. يجب أن ينضج النظام السياسي لكي يصبح مستقرا. يستغرق ذلك وقتا ويتطلب صبرا. لكن، حتى أطول الطرق يبدأ بالخطوة الأولى. هذا هو عام الخطوات الجبارة.

نحن لم ننس الصور المؤثرة للناس التي فازت بالكرامة واحترام الذات بفضل جهودها الذاتية، والوجوه الفخورة في شارع بورقيبة في تونس وفي ميدان التحرير في القاهرة. يريد أولئك الناس تشكيل مستقبلهم، وتوقهم لا يقتصر مطلقا على العالم العربي. وفي بيلاروس، أيضا، يتوق الناس إلى نهاية القمع والاستبداد وإتاحة الفرصة لتنمية شخصياتهم الفردية على أكمل وجه.

مع سقوط حائط برلين وإعادة التوحيد قبل أكثر من ٢٠ عاما، شعرت ألمانيا بنفسها بفرحة الثورة السلمية. واليوم لنا مصلحة أساسية في نجاح الصحوة السياسية في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط. نقدم نحن الألمان دعمنا للإصلاحات في المغرب والأردن والصحوة السياسية في مصر وتونس والبداية الجديدة في ليبيا بعد الإطاحة بالدكتاتور.

سيجد كل بلد وكل مجتمع طريقه الخاص إلى العالم الحديث، سواء عن طريق الثورة أو عن طريق الإصلاح. نريد تقديم المشورة والدعم. نحن نريد المساعدة في إقامة نظام قضائي مستقل، وساحة إعلامية تعددية، ومجتمع مدني نشط. نريد أن نساعد الناس في التصالح مع ماضيها ونريد دعم العملية الدستورية. لكننا، قبل كل شيء، نريد المساعدة في العملية الحاسمة المتمثلة في بناء نظام اجتماعي واقتصادي جديد، لأننا نعلم جميعا أن نجاح التغيير الاجتماعي يتوقف إلى حد كبير على النجاح الاقتصادي. إن الناس التي نزلت إلى الشوارع من أجل الحرية وتقرير المصير يجب أن ترى بصورة مباشرة أنها، أيضا، يمكن أن تنجح بمساعدة أفكارها وإبداعاتها والتزامها.

لذلك لا تعمل ألمانيا من أجل إقامة شراكات وثيقة فحسب، بل ومن أجل زيادة سبل الوصول إلى الأسواق. نريد تعزيز التغيير من خلال زيادة التبادل التجاري. نحن نقدم الاستثمارات، ولا سيما في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تشكل العمود الفقري لمجتمع منفتح وناجح. لكن، الأهم من ذلك كله، سيكون توفير التعليم والتدريب للشباب لكي يتمكن من تحقيق أقصى استفادة من الفرص المتاحة له. إن ذلك يكتسي أهمية أساسية للانتقال الناجح والبداية الجديدة في تلك البلدان.

ويستحق الرجال البواسل والنساء الباسلات في سوريا إشارة واضحة منا على التضامن معهم. لقد ردت الحكومة السورية على المطالب المشروعة للشعب السوري بالقوة الغاشمة. وإن ألمانيا ستواصل الحث على استصدار قرار من مجلس الأمن. وهذا لا يتعلق فقط بمؤازرة الشعب السوري؛

وإنما أيضا بمصداقية المجتمع الدولي. وإذا استمر القمع فإننا، نحن الأوروبيين، سنشدد الجزاءات ضد النظام. إن الشعب السوري يجب أن يتمتع بحريته حتى يصنع مستقبله.

هذا الأسبوع طغت عليه أخبار الصراع في الشرق الأوسط المستعصي على الحل. ويوم الجمعة، هنا في نيويورك، أعرب الرئيس عباس (انظر A/66/PV.19) عن توقعات الفلسطينيين وشعورهم باليأس الذي له ما يبرره بسبب الافتقار إلى التقدم. وفي اليوم ذاته، أعاد رئيس الوزراء نتنياهو تأكيد الرغبة التي لها ما يبررها لدى إسرائيل بأن تعيش في سلام داخل حدود آمنة (انظر A/66/PV.19). واضح أن لدى الجانبين مصالح مشروعة. لكن التوفيق بين تلك المصالح ليس بالتأكيد مستحيلا. فالخلافات يمكن التغلب عليها عندما يتوفر الاستعداد لدى الطرفين للقيام بذلك.

وألمانيا تناصر الحل القائم على وجود دولتين. ونؤيد قيام دولة فلسطينية تتيح للفلسطينيين إمكانية أن يعيشوا في كرامة ويقرروا مصيرهم، دولة تكون مستقلة وذات سيادة ومتلاصقة الأطراف وديمقراطية، فضلا عن تمتعها بمقومات البقاء سياسيا واقتصاديا. وقد شاركنا في غضون السنوات القليلة الماضية مشاركة كبيرة في التطوير العملي لعملية بناء هذه الدولة بتقديمنا المساعدة في بناء الإدارة والبنية التحتية والتدريب المهني، وكذلك في الميدان السياسي، من خلال اللجنة التوجيهية الألمانية – الفلسطينية. وإننا نفضل أن لا نرى تلك الدولة تظهر إلى الوجود في وقت ما من مستقبل بعيد مجهول.

ولكن لا يراودن أحدا الشك في أن أمن إسرائيل يظل وسيبقى جزءا من سبب وجود جمهورية ألمانيا الاتحادية. إن السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين ممكن. وتأسيس دولة فلسطينية ممكن. ووجود دولتين تعيشان في سلام جنبا إلى جنب ممكن. ولكن ذلك لن يتحقق إلا عن طريق المفاوضات.

وإن البيان الصادر عن اللجنة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط يوم الجمعة عرّف المحطات على الطريق الذي يتعين قطعه. ولقد عملت ألمانيا بمشقة في سبيل استصدار بيان اللجنة الرباعية ذاك وهي تؤيده بقوة ما بعدها قوة.

السجال بالكلمات هنا في نيويورك يجب ألا يُسمح له بأن يتسبب في تفاقم العنف في الشرق الأوسط. لذلك أدعو الجانبين، الفلسطينيين والإسرائيليين، إلى الدخول في مفاوضات مباشرة بدون تأخير. لقد أعاد الطرفان، يوم الجمعة، تأكيد رغبتهما في سلام يتم التوصل إليه عن طريق التفاوض. والمهمة الآن تكمن في توجيه طاقات وضغوط الأيام الماضية نحو عملية بناءة. لقد طُلب من الطرفين أن يتقدما في غضون ثلاثة أشهر بمقترحات شاملة حول الأراضي وحول الأمن، وأن يحجما عن اتخاذ أي إجراءات استفزازية. وإن المجتمع الدولي سيواصل تأييده للطريق الصعب المفضي إلى السلام. وهذا يشمل مؤتمر موسكو كجزء من الجدول الزمني التفاوضي للأشهر المقبلة.

وأود أن أعرب عن تقديري لجميع الذين بذلوا جهدا جهيدا في الأيام القليلة الماضية لخلق هذه الفرصة لطرح حل بناء. وإنني، باعتباري أوروبية، أود أن أتقدم بجزيل شكري للممثلة السامية للاتحاد الأوروبي، الليدي آشتون. فلنستغل الزخم المتولد عن الجهود الكثيفة التي بذلت هنا في نيويورك لتحقيق الفائدة للناس في إسرائيل وفي الأراضي الفلسطينية.

لقد عمل المجتمع الدولي طيلة سنوات بلا كلل لكفالة القضاء على أي إمكانية بأن تصبح أفغانستان مصدرا لتهديد السلم والأمن الدوليين. وقد سبق أن فقد كثيرون أرواحهم، بل كثيرون جدا، نتيجة لذلك التهديد. ويوم ٥ كانون الأول/ديسمبر سنناقش في بون، تحت الرئاسة الأفغانية، طريق المضي قدما. وسيركز المؤتمر على ثلاث مسائل رئيسية. الأولى هي النقل الكامل للمسؤولية عن الأمن. وقد شهد هذا الصيف

بدء العملية التي يتولى بموجبها الأفغان تدريجيا المسؤولية عن الأمن في بلدهم بحلول عام ٢٠١٤. ونقل المسؤولية هذا يمكن التعويل عليه.

ثانيا، سيواصل المجتمع الدولي مشاركته في أفغانستان بعد عام ٢٠١٤. فأفغانستان ستظل تحتاج إلى المبادرات الاقتصادية والى مزيد من التعاون الإقليمي للمساعدة في تعزيز سيادتها. وإن مبادرة ”طريق الحرير الجديد“ التي أطلقناها هنا في نيويورك في الأسبوع الماضي، يقصد بها المساعدة في بلوغ تلك الغاية.

ثالثا، تتسم المصالحة الداخلية الأفغانية ودعم دول المنطقة بأهمية حاسمة للسلام الدائم. وقد بين قتل رئيس الجمهورية السابق رباني بوحشية أن عملية المصالحة ستظل تعاني من الانتكاسات. مع ذلك لا بد لها من أن تستمر، وستستمر. وإن ألمانيا ستؤدي دورها على الطريق المؤدي إلى بون.

وبينما تغتنم الشعوب الفرصة لبناء مستقبل أفضل لها في الحرية وتقرير المصير في عدد متزايد من البلدان في مختلف أنحاء العالم، فإن الملايين في القرن الأفريقي ما زالوا يناضلون من أجل البقاء على قيد الحياة. ولقد اضطلعت الأمم المتحدة بدور قيم في توفير المساعدة الإنسانية السريعة. وإن ألمانيا ما انفكت تفعل كل ما في وسعها في هذه الأزمة وغيرها من أجل التخفيف من العذاب.

إن انهيار سلطة الدولة ووطأة تغير المناخ يتسببان في زيادة تفاقم حالة كارثية متفاقمة أصلا. وإن ألمانيا ستواصل صمودها في طليعة المعركة ضد تغير المناخ. فالمعركة ضد تغير المناخ، شأنها شأن نزع السلاح ومنع الانتشار النووي، وكذلك حماية حقوق الإنسان، تشكل عنصرا أصليا من الدبلوماسية الوقائية. إنها جزء من سياسة سلمية متبصرة.

بحلول نهاية هذا العام سيعيش على كوكبنا أكثر من ٧ بلايين إنسان. وفي ذلك العالم ستعلق ألمانيا آمالها على أمم متحدة قوية تشكل محفلا لبناء توافق الآراء السياسي، وتكون مصدرا للقواعد المتمتعة بالشرعية الدولية، وعنصرا فاعلا في مناطق العالم التي تشكو من الأزمات. ويعطي ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعدد من الناس أكبر من أي وقت مضى التوجيه والإلهام اللذين يحتاجون إليهما في السعي إلى نظام عالمي تعاوني ومجتمع عالمي أكثر إنصافا.

لكن الأمم المتحدة يتعين عليها أن تتكيف مع عالمنا المتغير. وعندئذ فقط ستكتسب المناقشات الدائرة هنا القوة السياسية والفعالية والقبول. وما فتئت تظهر مراكز قوة جديدة في الساحة السياسية العالمية. وإن الدينامية الاقتصادية لمراكز القوة تلك حدت بها إلى المطالبة بالمشاركة السياسية. لقد نظرت الدورة الخامسة والستون للجمعية العامة في مسألة إصلاح الأمم المتحدة، ولكن لم يحرز تقدم فعلي حتى الآن. وإننا نرحب بحقيقة أن الرئيس الجديد ينوي أن يدعم شخصيا هذا الإصلاح، مرة أخرى. ونحن بدورنا سنفعل كل شيء ممكن لمؤازرته.

في شهر أيلول/سبتمبر قبل ٣٨ سنة انضمت دولتان ألمانيتان إلى الأمم المتحدة. وسلفي في المنصب في ذلك الوقت، والتر شيل، ذكر أمام الجمعية:

> ”عندما تُطرح مسألة التعاون الدولي أو صون السلام أو حماية حقوق الإنسان في أي مكان، فإن جمهورية ألمانيا الاتحادية ستكون موجودة هناك أيضا. وإن كنا قد تعلمنا من تجربتنا المريرة أي شيء فهو ما يلي: الإنسان هو مقياس كل الأشياء“.

نعم، الإنسان هو مقياس كل الأشياء. وألمانيا ستظل ملتزمة بهذا المبدأ.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد يوسف بن علوي بن عبد الله، وزير خارجية سلطنة عمان.

السيد عبد الله (عمان): معالي الرئيس، الأخ ناصر عبد العزيز النصر، يطيب لنا أن نتقدم إلى معاليكم بالتهنئة الصادقة لانتخابكم رئيسا للدورة السادسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، ولبلدكم الشقيق دولة قطر التي تجمعنا بها علاقات أخوية عميقة. ونحن على ثقة بأن خبرتكم الدبلوماسية وخاصة في المجال الدبلوماسي المتعدد الأطراف سيكون لها بالغ الأثر في إنجاح هذه الدورة. ونود أن نعرب كذلك عن وافر تقديرنا لسلفكم السويسري معالي جوزيف ديس على جهوده التي بذلها من أجل إنجاح أعمال الدورة السابقة. ولا يفوتنا أن نهنئ معالي بان كي – مون الأمين العام للأمم المتحدة على تجديد ثقة المجتمع الدولي له، بإعادة توليه منصب الأمين العام للأمم المتحدة لولاية ثانية، كي تستمر جهوده في تفعيل دور منظمة الأمم المتحدة وتطوير أعمالها.

إننا في كل عام ونحن نتحدث إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة نبدأ بعرض قضية الشعب الفلسطيني على هذا المنبر، وقد عملنا كمجتمع دولي على تشجيع المفاوضات بين السلطة الوطنية الفلسطينية وحكومة الاحتلال الإسرائيلي. لكن للأسف ما زالت الأمور تراوح مكانها، وبالتالي فإن على العالم، والأمم المتحدة بصفة خاصة، أن يتحرك ويفي بالتزاماته في إيجاد حل عادل وشامل. ونرى أن إقامة الدولة الفلسطينية على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، والاعتراف بها عضوا في هذه المنظمة سيؤديا بالتأكيد إلى ذلك الحل العادل والشامل للصراع العربي الإسرائيلي.

وفيما يتعلق بالصومال، فقد أصبح هذا البلد الشقيق ضحية الحرب الأهلية لعقود من الزمن وذلك نتيجة ضعف القيادة السياسية التي لم تتمكن من الخروج من هذه الحرب المقيتة بتوافق سياسي لإنقاذ الشعب الصومالي من مثلث الفقر والجهل والمجاعة.

ونرى أن الوقت مناسب لتقوم الأمم المتحدة بجهد مضاعف بالتعاون مع المنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية، والاتحاد الأفريقي، ومنظمة التعاون الإسلامي، ومنظمة إيغاد، لوضع خطة لإحلال السلام في الصومال. كما نشدد على أهمية زيادة المعونات الإنسانية لملايين النازحين والمشردين من الشعب الصومالي. وإننا على ثقة من أن الدول المجاورة للصومال تشاركنا الشعور بالحاجة إلى وجود حلول سياسية لهذه الأزمة المزمنة في هذا البلد. كما نؤكد للأمين العام للأمم المتحدة أننا على استعداد كامل لدعم جهود الأمم المتحدة في هذا الشأن.

قدمت بلادي بتاريخ ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، تقريرها الدوري أمام مجلس حقوق الإنسان في جنيف ضمن آلية المراجعة الدورية لتقارير الدول. وإننا في سلطنة عُمان نشعر بالرضا لأننا قطعنا شوطا طويلا في حماية حقوق الإنسان على المستويات كافة. ونعتبر أن ذلك التزام وطني وروحي لتحقيق العدالة، كما أنه دعم للتوجه العالمي لنشر ثقافة حماية حقوق الإنسان.

يشهد عالمنا المعاصر تحولات عميقة في التركيبة الديمغرافية لشعوب العالم، حيث أصبح الشباب يشكلون الغالبية من حيث التعداد السكاني، وهم الأكثر طموحا والأقدر على صنع المستقبل. وعليه، لا بد للمجتمع الدولي من أخذ هذه الحقيقة بعين الاعتبار عند وضع الخطط المستقبلية في مجالات الاقتصاد، والتعليم، والتنمية المستدامة بكل أشكالها. وبما أن منطقتنا تعيش كباقي مناطق العالم هذه التحولات العميقة فإننا نعتقد أن تطلعات الشباب إلى مستقبل أفضل يعمه الأمن والعيش الكريم لا بد أن تلقى القبول والترحاب من جميع الحكومات.

وبالنسبة إلينا في سلطنة عُمان، وبناء على توجيهات مولاي حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم – حفظه الله ورعاه – فإن جميع خططنا الوطنية الاقتصادية والاجتماعية مبنية على تمكين الشباب من استخدام طاقاتهم إلى الحد الأقصى للاستفادة من التقنية بهدف تحقيق مجتمع الرخاء والنمو المستدام.

إن عالمنا المعاصر يواجه أزمات عديدة تحتم على المجتمع الدولي بذل جهد مشترك لخلق الظروف المناسبة لإيجاد حلول لها. فالعالم قد يكون قاب قوسين أو أدنى من أزمة غذاء واسعة النطاق تهدد عددا كبيرا من الشعوب بنقص في الغذاء، وبالتالي لا بد من بذل جهد دولي مشترك لتوسيع الرقعة الإنتاجية عبر زراعة مساحات أكبر واستخدام التقنيات العالية لزيادة الإنتاج ومكافحة التصحر في المناطق المهددة به.

ومن جانب آخر، فإن استمرار الأزمات المالية في العالم التي تواجه الشعوب تحتم علينا جميعا أن نعيد النظر بشكل جماعي في وضع قواعد جديدة للاستثمار والتجارة الدولية بهدف الوصول إلى الحلول المناسبة للحد من الآثار السلبية لهذه الأزمات على الدول والمجتمعات خاصة النامية منها.

كما أن هنالك شأنا آخر علينا مواجهته وهو ما ينتج عن بعض الظواهر الكونية من أعاصير وزلازل وارتفاع في نسب التلوث البيئي والتي تؤدي إلى خسائر بشرية واقتصادية كبيرة. ونرى أن على جميع الدول، وبالأخص الدول الصناعية الكبرى، التكاتف لإيجاد حل للحد من التلوث الصناعي، والبيئي، والانبعاث الحراري من خلال إدخال تقنيات حديثة في هذا المجال.

وفي الختام، نتطلع إلى أن تقوم جميع الدول باغتنام هذه الدورة الحالية لاتخاذ التدابير والخطوات العملية، حول جميع القضايا المعروضة أمامها، متمنين لكم التوفيق في إدارة أعمال هذه الدورة.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد وليد المعّلم، وزير خارجية الجمهورية العربية السورية.

السيد المعّلم (سورية): سيدي الرئيس، أهنئكم، على انتخابكم رئيسا لدورة الجمعية العامة هذه، راجيا لكم موفور النجاح والتوفيق لما فيه خير منظمتنا الدولية. وأتوجه إلى سلفكم السيد جوزيف ديس بالتحية والتقدير على رئاسته الناجحة لدورة العام الماضي.

من الطبيعي أن أبدأ بالحديث عن الوضع السوري الراهن، وموقفنا منه ومن الأحداث والمواقف المحيطة به، داخليا وخارجيا.

مما لا شك فيه أن ظروف الدول ومواقفها محكومة بظروف الجغرافيا السياسية لهذه الدول، وبالمشاكل النابعة عن هذه الجغرافيا ومتطلباتها، وما تفرضه مواجهة هذه المشاكل والقضايا من مواقف وتبعات وأثمان، كبيرة أو قليلة. والجمهورية العربية السورية في موقعها من قلب الشرق الأوسط ودورها الكبير الذي يستتبعه هذا الموقع في سياسات وتوازنات العالم العربي والمنطقة عامة، عاشت على مدى عقود عديدة مصاعب كبيرة وتصدت للعديد من المحاولات الهادفة إلى حرفها عن المسار الوطني الذي اختارته ولتحجيم دورها في المنطقة. ويعرف الجميع أن سورية تمسكت وبشكل صارم بالسيادة الوطنية واستقلالية القرار الوطني، وظل هذا على الدوام أحد العُمد الرئيسة في السياسة الخارجية السورية.

لقد ساندت سورية بكل ما تستطيع الكفاح المشروع للشعب الفلسطيني، ودعمت حركات المقاومة. وتمسكت بحقها الطبيعي في تحرير الجولان السوري كاملا حتى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧. وفي الوقت نفسه

عملت على مد يد الصداقة لكل الدول، بانية علاقاتها الدولية على أسس الاحترام المتبادل والمصالح المتقابلة، ومن منطلقها في خدمة وتعزيز القضية المركزية في ثوابت سورية الوطنية، وهي مشكلة الشرق الأوسط، تحريرا للأرض واستعادة للحقوق.

بعد احتلال العراق خاضت سورية معركة مواجهة سياسة الحصار والعزل، أو الرضوخ للإملاءات. فتصدت لهذه السياسة بكل ما استطاعت، رغم الأكلاف الباهظة على أولوياتها الأخرى واهتماماتها الداخلية. وخرجت من المعركة أكثر قوة وصلابة، محافظة على استقلالية قرارها وثوابتها الوطنية.

إن ما تتعرض له سورية اليوم مشكلة لها وجهان: الوجه الأول أن البلاد بحاجة لإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية مطلوبة شعبيا، وسبق للرئيس بشار الأسد أن أعلن عن الحاجة إليها والرغبة الأكيدة في تحقيقها. إلا أن الظروف السياسية الضاغطة التي أشرت إليها آنفا بإيجاز سريع، دفعت بالمتطلبات الداخلية – على أهميتها – لأن تكون في المرتبة التالية، بعد أولوية مواجهة الضغوط الخارجية التي وصلت إلى حد التآمر السافر في بعض الأحيان.

الوجه الثاني لما تتعرض له سورية حاليا هو استغلال الحاجات والمطالب الشعبية لأهداف تختلف كليا عن رغبات الشعب السوري ومصالحه، وجعل هذه المطالب سُلَّما ترتقيه جماعات مسلحة تعمل على زرع الفتن وتقويض الأمن، مشكلة بذلك ذرائع لتدخلات خارجية سبق لسورية أن واجهتها. وسورية تمارس مسؤوليتها في حماية مواطنيها وضمان أمنهم واستقرارهم. إن التنبه لخطورة التدخل الخارجي الذي يسفر عن وجهه كل يوم بشكل أو بآخر، والوقوف بحزم في وجه هذا التدخل، لا يعني التقليل من أهمية المطالب الشعبية، وهي بالأساس قد تم تبنيها منذ ما قبل الأحداث الأخيرة. إنها في نظرنا إصلاحات ضرورية وتطوير مستحق أنجزنا العديد من عناصره ومستمرون في العمل لتحقيق ما تبقى من خلال الحوار الوطني وذلك في إطار الوحدة الوطنية والسيادة والاستقلال.

لا بد هنا لتوضيح الصورة من التوقف عند ما جاء في خطاب الرئيس الأسد بتاريخ العشرين من حزيران/يونيه من العام الحالي، حين أعلن عن خطوات إصلاحية عدة تتناول وضع قوانين جديدة: قانون للأحزاب يضمن التعددية السياسية؛ وقانون للإعلام يؤسس لإعلام حر ومستقل؛ وقانون للانتخابات البرلمانية؛ وآخر للإدارة المحلية. يتوج هذا جميعه ما جاء في خطابه حول وضع الدستور السوري موضع الدرس والمراجعة، سواء بإلغاء مواد معينة ليتضمن الدستور التعددية السياسية والحياة الديمقراطية، أو بوضع دستور جديد يضمن كل ذلك. والدستور في كل الدول هو العمود الفقري للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وفي هذا تلبية جذرية للحاجات والمطالب الشعبية. علاوة على ذلك، ترك الرئيس الباب مفتوحا للمقترحات والآراء المختلفة فيما يتعلق بالجهد الإصلاحي ككل. وفي وقت لاحق أعلن خلال مقابلة تلفزيونية عن جدول زمني لإقرار الإصلاحات والتغييرات المعلنة وتنفيذها في مدة لا تتجاوز الستة أشهر. هذا موقف بالغ الأهمية ويتطلب حوارا وطنيا جادا ومعمقا للوصول إلى الآليات والمضامين المطلوبة. وبالفعل انطلق منذ أسابيع حوار شامل في مختلف المحافظات السورية يضم ممثلين عن مختلف شرائح المجتمع السوري بمن فيهم المعارضين لبحث برنامج الإصلاح الشامل بأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أقول، بأسف شديد، إن الوجه الثاني للمشكلة في سورية، وهو نشاط الجماعات المسلحة تلبية لتدخلات خارجية، لم يتوقف بل جرى تصعيده إلى حد كبير. وكنا نتوقع من الدول التي تتحدث عن ضرورة الإصلاح والتغيير

دعم الموقف الرسمي السوري بدل التحريض والوقوف في وجهه، بل إن ما يحدث عمليا كلما اتجه الوضع في سورية نحو الاستقرار، وكلما اتخذنا المزيد من الخطوات الإصلاحية، يزداد حجم التحريض الخارجي، ويزداد إذكاء العنف المسلح المترادف مع فرض عقوبات اقتصادية عدة.

إن استهداف الاقتصاد السوري بفرض العقوبات التي اتخذتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي هو في الحقيقة إضرار بمصالح الشعب السوري بمعيشته وحتى بحاجاته اليومية البسيطة، ولا يتفق هذا بشكل من الأشكال مع القول بالحرص على مصالح الشعب السوري وأمنه وحقوقه، ويتناقض مع المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان التي تتذرع هذه الدول بالدفاع عنها للتدخل في شؤوننا الداخلية والتي نص ميثاق منظمتنا هذه على أنه: ”ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطات الداخلية لدولة ما“.

لقد قدمت سورية إلى منطقتنا نموذجا يُحتذي به من التعايش السلمي بين مختلف أطياف الشعب السوري، وانتهجت من العلمانية نظاما لتعزيز وحدتها الوطنية، آخذة في الاعتبار موقعها وسط منطقة تميزت عبر العصور بتنوعها الديني والعرقي كونها مهبط الأديان السماوية ومنبع الحضارات الإنسانية.

إن تحليلا يستند إلى معطيات واقعية لما يجري حول سورية وداخلها، يظهر بوضوح بأن أحد أهداف هذه الحملة الظالمة التي تشن ضد سورية هو ضرب هذا النموذج الذي يفتخر به شعبنا، وإلا لماذا هذا التحريض الإعلامي والتمويل والتسليح للتطرف الديني من أجل الوصول إلى فوضى عارمة تقود إلى تفتيت سورية، مع ما يلحقه ذلك من آثار سلبية للغاية على جوارها. أليس كل ذلك من أجل نشر مظلة الهيمنة الغربية على بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط وخدمة مصالح إسرائيل التوسعية؟

أؤكد لكم تصميم شعبنا على رفض كل أشكال التدخل الخارجي في شؤونه الداخلية، وسنواصل العمل على تحقيق الأمن والاستقرار وتنفيذ برنامج الإصلاحات الشامل عبر الحوار الوطني، حتى تصبح سورية خلال بضعة أشهر نموذجا للتعددية السياسية وواحة للتعايش السلمي بين جميع مكونات شعبها.

أدعو ومن على هذا المنبر الدول المشاركة في الحملة الظالمة ضد سورية إلى وقفة مراجعة لحساباتها، وأقول لهم إن شعبنا لن يسمح لكم بتحقيق ما خططتم له.

كما أتوجه بالشكر والامتنان إلى الدول التي وقفت إلى جانب شعبنا في أزمته ومنعت الإضرار بمصالحه وشجعت على تحقيق طموحاته.

منذ سنوات عدة ما انفك المجتمع الدولي يعتمد حل الدولتين أساسا لإرساء السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ولما كان التفاوض بين الجانبين، الذي استمر لسنوات عديدة قد فشل في تحقيق أي تقدم على طريق الحل، نظرا للمواقف والإجراءات الإسرائيلية المعروفة، يصبح التوجه إلى المجتمع الدولي للاعتراف بالدولة الفلسطينية على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام، وعاصمته القدس ١٩٦٧ أمر مشروع ويشكل خطوة إيجابية على الطريق لاسترجاع الحقوق الفلسطينية كاملة، وسورية تدعو المجتمع الدولي إلى دعم هذا المطلب وتأييده. كما تدين الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة. وتحض المجتمع الدولي على تحمل مسؤولياته وإجبار إسرائيل على رفع هذا الحصار

إن موقفنا معروف وثابت في الدعوة إلى جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووي. وما زلنا نؤكد على ضرورة إلزام إسرائيل بتنفيذ القرارات الدولية التي

تدعوها إلى الانضمام إلى معاهده عدم الانتشار النووي، وإخضاع منشآتها النووية لرقابة الوكالة الدولة للطاقة الذرية، لما لذلك من أهمية كبيرة بالنسبة لأمن منطقتنا واستقرارها. ونحن في الوقت نفسه، نؤكد على حق جميع الدول في حيازة التكنولوجيا النووية للاستخدامات السلمية. وهذا ما كفلته معاهدة الحد من الانتشار. كما نجدد بشدة على رفع الحصار المفروض على كوبا منذ عقود عدة.

نتطلع جميعا إلى عالم أكثر عدلا وأكثر أمنا. والمنظمة الدولية لديها دور كبير في هذا المجال، ويمكنها أن تلعبه بجدارة إذا ما تخلت بعض الدول ذات النفوذ عن سعيها باتجاه خدمة أجنداتها الخاصة. مع ذلك، نأمل أن يستطيع المجتمع الدولي من خلال منظمته السير في الطريق الصحيح لصنع العالم الأفضل الذي تتطلع إليه شعوبنا جميعا.

رُفعت الجلسة الساعة ١٤/٤٠.